الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسات

مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

من إعداد:

- رحيم زهرة
- لحنط آية
- دريهم عبد الجليل

إشراف الدكتور:

أ.د. عادل رضوان

لجنة المناقشة

عدنان محيريق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	رئيسا
عادل رضوان	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مشرفا
كحلة بوبكر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله حق حمد سبحانه العزيز الشكر له وحده

بان وهبنا العقل وفضلنا بالعلم ووفقنا لهذا العمل

و الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور

عادل رضوان

الذي أشرف على هذا العمل وكان لنا خير سند وموجه

كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا إلى اللجنة المناقشة على

نصحهم وإرشادهم

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لجميع أساتذة **قسم العلوم الاقتصادية** فرع

اقتصاد وتسيير المؤسسات

الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد من أجل الوصول.

شكر واهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله

ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فأدعو له

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل

ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

_ إلى نفسي الطموحة جدا لقد ظننت أني لا أسطيع ولكن أنا لها نالها وإن أبت أتيت بها رغما عنها، انا اليوم اقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وتحقيق حلمي....أهدي هذا النجاح:

_إلى الحبيب الذي اضاء دروبي وقدوتي في كل خطوة اخطوها، إلى من كلله الله الهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل فخر(والدي)، إلى العظيمة التي يرجع الفضل اليها بعد الله في كل انجاز اخطو اليه من اول حرف كتبته الى من انا عليه اليوم، الى من غمرتني بدفئها واحتضنتني بدعائها (والدتي)، شكرا لكونكم نبراس دربي وسندي في كل لحظة.

_الى ملائكة رزقني الله بهن لأعرف من خلالهن طعم الحياة الجميلة تلك الملائكة التي غيرن مفاهيم الحب والصداقة اخواتي (نسيمة، نجلاء، سعيدة)

_الى ملهمي نجاحي صناع قوتي صفوة ايامي وسلوة اوقاتي الى الشموع التي تنير لي الطريق الى من شد بهم الله عضدي فكانوا خير معين اخوتي(سيف الدين، عبد الحق، ميلود، علي، أسامة)

الى رفيقني في هذا العمل (زهرة).

الشكر لله ان وفقني لهذه اللحظة فالحمد لله رب العالمين.

خريجتكم: آية لمحنط

شكر واهداء

(و اواخر دعواهم دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)"من قال أنا لها نالها" وأنا لها إن أبت رغما عنها أتيت بها.

_لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريب ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها ونلتها، بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا اليوم اقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي.... اهدي هذا النجاح:

_الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها واحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها، الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي (والدتي)

_الى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل، الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى من غرس في روحي مكارم الاخلاق داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاكي بعد الله، الى فخري واعتزازي (والدي)، الى مصدر قوتي، الداعمين الساندين، ارضي الصلبة وجداري المتين الى مدت اياديهم في أوقات الضعف، الى خيرة ايامي وصفوتها، الى قرة عيني اخي واخواتي (زكرياء، عبير، شروق، خولة)

_الى رفيق الروح الذي شاركني هذا الطريق الى من هون تعب الطريق، الى من شجعني على المثابرة واكمال المسيرة، الى من راهن على نجاحي ويذكرني بمدى قوتي واستطاعتي الذي لا يحبطني ويؤمن بشجاعتي مهما ضعفت واقف خلفي مثل ظل مهما مهما كثرت تخبطاتي خطيبي(سيد علي)

_الى من شددت عضدي بهم فكانو لي ينابيع ارتوي منها الى أعمدة القلب وضمادات الروح الى من حبهم يعلو فوق كل حب الى الذين يبهجهم نجاحي الى من كانو عونا وسندا في هذا الطريق الى رفقاء السنين وأصحاب الشدائد والأزمات صديقاتي واخواتي (روميسة، روفيدة، شهيناز)

_الى د: عادل رضوان مشرف هذا البحث الذي لم يتوالى في مد يد العون لي ورفيقتي في هذا العمل آية.

_لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق لهديكم هذا النجاح، ها انا اليوم اتممت اول ثمراته راجية من الله تعالى ان ينفعني بما علمني وان يعلمني ما اجهل ويجعله حجة لي لا علي، لله الشكر كله ان وفقني لهذه اللحظة فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

خريجتكم: زهرة

شكر واهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريب ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من حمل اسمه بكل بخر يا من افتقدك منذ الصغر ويرتعش قلبي لذكرك إلى من فارقنا بجسده وروحه مازالت ترفرف في سماء حياتي (والدي العزيز) _ رحمه الله _ واسكنه فسيح جناته.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني الى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي التي كانت لي السند والعوض كانت لي الأب والأخت والصديقة داعمي الأول ووجهتي التي استمد منها القوة شكرا على كل شيء يا أعظم أم أغلى الحبايب (أمي الحبيبة)

إلى مصدر قوتي الداعمين الساندين ارضي الصلبة وجداري المتين إلى من مدت أياديهم أوقات الضعف إلى من راهنو على نجاحي ويذكرونني بمدى قوتي واستطاعتي الذين لا يحبطوني ويؤمنوا بشجاعتي مهما ضعفت إلى من بذلوا جهدا في مساعدتي وكانوا عونا وسندا (إخواني وأخواتي)

ولا انسى رفقاء الروح الذين شاركوني خطوات هذا الطريق الى من هونو تعب الطريق الى من شجعوني على المثابرة واكمال المسيرة الى رفقاء السنين ممتن لكم

الى د: رضوان عادل مشرف هذا البحث الذي لم يتمانى في مد يد العون لي

دريهم عبد الجليل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....

شكر واهداء.....

فهرس المحتويات .....

قائمة الجداول.....

قائمة الأشكال .....

مقدمة عامة:.....أ

الفصل الأول: مدخل نظري حول الصناعات الغذائية 5

تمهيد: 6

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية وتطورها في الجزائر 7

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية:.....7

المطلب الثاني: فروع الصناعات الغذائية والعراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر:..... 13

المطلب الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بالصناعات الأخرى: 20

المبحث الثاني: خصائص وأهمية وسياسات الصناعات الغذائية 26

المطلب الأول: خصائص الصناعة الغذائية: 26

المطلب الثاني أهمية الصناعات الغذائية:.....27

المطلب الثالث: سياسات الصناعات الغذائية.....29

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي 32

تمهيد: 33

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي 34

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي 34

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي: 36

المطلب الثالث: مستويات الأمن الغذائي 40
المبحث الثاني: تحديات الأمن الغذائي ودور القطاعات الاقتصادية في مواجهتها 42
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي 42
المطلب الثاني: مؤشرات الأزمة الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي 43
المطلب الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي 48
خلاصة الفصل: 52
الفصل الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر..... 54
تمهيد الفصل الثالث:..... 55
المبحث الأول: الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بالجزائر..... 56
المطلب الأول: المطاحن والحليب 57
الفرع الأول: المطاحن..... 57
الفرع الثاني: الحليب 60
المطلب الثاني: الزيوت والسكر..... 68
الفرع الأول: الزيوت 68
الفرع الثاني: السكر..... 70
المطلب الثالث: تحليل الميزان التجاري الغذائي الجزائري والفجوة الغذائية:..... 72
المبحث: الثاني تحليل SWOT للصناعات الغذائية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي:..... 77
المطلب الأول: نقاط القوة والضعف..... 77
المطلب الثاني: التحديات والفرص 80
خاتمة..... 85
قائمة المصادر والمراجع..... 88

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية	12
.2	تطور انتاج الحليب (2003/2001)	14
.3	يوضح الكميات المستوردة من الزيت الخام	16
.4	تطور مؤشرات شعبة الحليب خلال (2009-2015)	62
.5	الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2021/2019	71
.6	اهم واردات المواد ذات الاستهلاك الواسع	72
.7	الصادرات الكلية والزراعية والغذائية لفترة (2020/2019)	73
.8	صادرات المواد ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر سنة (2021/1019)	73
.9	تطور الفجوة الغذائية في الجزائر (2022/2016)	74

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
.1	الشعب الغذائية المشكلة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر	55
.2	صادرات وواردات الجزائر للحبوب بالقيمة خلال الفترة 2017-2019	57
.3	صادرات وواردات الجزائر للحليب ومشتقاته بالقيمة خلال الفترة 2017-2019	60
.4	تطور الفجوة الغذائية في الجزائر (2022/2016)	75
.5	نموذج swot لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	82

ملخص الدراسة:

صناعات الغذاء تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني. فهي تساهم في تنويع مداخيل الميزانية للقطاع الصناعي خارج المحروقات، وتساعد في تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق استهلاك صحي ومتوازن. كما توفر فرص العمل وتزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة. وتتمتع هذه الصناعات بجودة وميزة تنافسية تؤهلها لفتح الأسواق الخارجية.

تختلف سبل تحقيق الأمن الغذائي بين الدول، إذ لا توجد سياسة موحدة صالحة لجميع الدول. فالسياسات يجب أن تتلاءم مع أوضاع وظروف كل دولة على حدة.

على الرغم من الجهود الدولية للقضاء على الجوع والوصول إلى أمن غذائي عالمي، إلا أن المعادلة الغذائية في العالم ظلت متباينة وازدادت حدتها خلال الأزمة العالمية الأخيرة. هذا الأمر غير المتوقع في ارتفاع أسعار السلع الغذائية غير المسبوق غيّر نظرة العالم للغذاء والجوع.

هناك خلط في استعمال بعض المفاهيم حول الأمن الغذائي، وخاصة في الدول النامية، وهو أحد الأسباب المسؤولة عن تردي الوضعية الغذائية في الجزائر. فالبرامج المطبقة لا تحقق الأهداف المرجوة بسبب هذا الخلط في المفاهيم.

وقد أظهرت الدراسة أن الاكتفاء الذاتي مجرد حلم صعب التحقيق، حتى لو تحقق فسيكون ثمنه باهظًا. لذا اتجه المهتمون بهذه الإشكالية إلى مفهوم الأمن الغذائي الذي يسعى إلى تحقيق معدل كبير يقارب الاكتفاء الذاتي، مع مراعاة التطورات والتعديلات على حسب المنتجات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، الأمن الغذائي، الميزان التجاري الغذائي، الاكتفاء الذاتي.

Study Summary:

The food industries play an important role in the national economy. They contribute to diversifying the budget revenues of the industrial sector outside the hydrocarbon sector, and help to reduce the food gap and achieve healthy and balanced consumption. They also provide job opportunities and increase the share of gross domestic product and added value. These industries have quality and competitive advantage that qualify them to open up foreign markets.

The means of achieving food security differ between countries, as there is no unified policy suitable for all countries. Policies must be tailored to the specific conditions and circumstances of each country.

Despite international efforts to eradicate hunger and achieve global food security, the global food equation has remained uneven and has intensified during the recent global crisis. This unexpected rise in food prices has changed the world's perspective on food and hunger.

There is a mix-up in the use of some concepts around food security, especially in developing countries, and this is one of the reasons responsible for the deterioration of the food situation in Algeria. The implemented programs do not achieve the desired goals due to this confusion in concepts.

The study showed that self-sufficiency is just a difficult dream to achieve, even if it is achieved, its price will be high. Therefore, those interested in this issue have turned to the concept of food security, which seeks to achieve a high rate close to self-sufficiency, while taking into account developments and adjustments according to international products.

Keywords: Food industries, food security, food trade balance, self-sufficiency.

مقدمة

مقدمة عامة:

إن الصناعة هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات إن الصناعة هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل تشبع الحاجات الإنسانية، والصناعة الغذائية كفرع من القطاع الصناعي لا يمكنه أن يخرج عن هذا النشاط الإنتاجي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية نظرا للحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات.

وتعتبر مشكلة الأمن الغذائي من المشاكل ذات الطابع الاقتصادي المستعصية التي تواجه دول العالم، وتحقيق الأمن الغذائي يعد من الأهداف الأساسية التي تسعى جميع شعوب العالم إلى بلوغها والجزائر من ضمنهم خاصة منذ التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم وما تطرحه من تحديات خاصة بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر.

تعد مسالة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات في الوقت الراهن لا سيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي وتزايد الطلب المحلي على الغذاء باستمرار. الأمر الذي دفع الحكومات إلى البحث عن الإجراءات والآليات المؤسساتية التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والحد من التبعية إلى الأسواق الدولية لتوفير غذاء آمن ومستقر وصحي لشعوبها ويعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي التحويلي على المستوى العالمي قدرة على تحقيق هذا الهدف، من جلال دوره المتعاظم والمتزايد في إشباع الحاجات الاستهلاكية الغذائية المتنامية بطرح منتجات غذائية في غير مواسم إنتاجها بالكمية والنوعية التي تسمح بالوفاء باحتياجات المستهلكين بصورة مستمرة مع مراعاة واحترام معايير ومواصفات الإنتاج التي تحمي صحة المستهلك وحتى البيئة. إذ يشكل الأمن الغذائي في وقتنا الحاضر أحد أهم التحديات التي تواجه الدول خاصة الدول النامية منها وبالخصوص الجزائر إذ لأصبح تحقيقه يشكل رهان وتحدي بالنسبة للدول.

1. إشكالية البحث:

- ما مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وفي هذا المضمون نطرح بعض التساؤلات الفرعية التي تساعد على حل الاشكالية التي تدور حولها الدراسة يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الصناعات الغذائية ؟
- ما مدى تأثير قطاع الصناعات الغذائية في القطاعات الاقتصادية الأخرى؟
- ما هو مفهوم الأمن الغذائي وما هي مؤشرات الأزمة الغذائية ؟
- ما مدى تأثير الصناعات الغذائية على الأمن الغذائي؟

2. فرضيات الدراسة:

- تعتبر الصناعات الغذائية على انها مواد زراعية محولة من اجل الاستهلاك النهائي.
- توجد معوقات تحد من فعالية الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.
- يتحقق الأمن الغذائي إذا كان حجم الانتاج الزراعي المحلي يفوق حجم المستورد.

3. أهمية البحث

تكمن أهمية هذا الموضوع في ابراز البعد الاستراتيجي لتحقيق الامن الغذائي بالنسبة للجزائر ولقد أدى الى تفاقم أزمة الغذاء على المستوى العالمي، منذ مطلع السبعينات الى تعميق مشكل الامن الغذائي بسبب الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية وانخفاض الانتاج العالمي في بعض السلع الغذائية الأساسية، وتبرز أهمية قطاع الصناعات الغذائية عن غيرها من القطاعات في توفير الغذاء للسكان لتحقيق الاكتفاء الذاتي

4. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة الى تحديد المدى الفعلي والحقيقي لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر كما يهدف إلى التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالصناعات الغذائية والأمن الغذائي من أجل وضع تشخيص له، وابراز أهم الصعوبات التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر.

5. منهج الدراسة

من أجل الاجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس اشكالية الدراسة، ومن اجل اختبار صحة الفرضيات فقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي من خلاله وصف المفاهيم العامة للصناعات الغذائية وابراز أهم خصائص الصناعات الغذائية الجزائرية، وكذا أبعاد الامن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه، أما المنهج التحليلي فقد كان لتحليل الميزان التجاري الغذائي الجزائري وذلك باستخدام مصفوفة swot.

6. الدراسات السابقة

حظى هذا الموضوع باهتمام الباحثين ومن اهم الدراسات التي اهتمت بمساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي هي:

- **الدراسة الأولى: دراسة بوعرعارة نسمة وقريشي حنان بعنوان دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، 2016، لقد تناول الباحث في هذه الدراسة مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وللوصول الى نتائج البحث فقد استخدم الباحث المنهجين الوصفي والتحليلي، ليصل في الأخير الى نتيجة مفادها ان للصناعات الغذائية دورا هاما الاقتصاد الوطني وهذا بتنويع في مداخيل الميزانية للقطاع الصناعي خارج المحروقات ومن دورها في تقليص الفجوة الغذائية، وكذا تحقيق استهلاك صحي ومتوازن ومساهمتها في توفير فرص العمل.
- **الدراسة الثانية: دراسة كينة عبد الحفيظ، بعنوان، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013، لقد تناول الباحث في هذه الدراسة مدى استطاعت الصناعات الغذائية وبالأخص ذات الاستهلاك الواسع في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، ولقد استخدم المنهجين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ليصل في النهاية ان الاكتفاء الذاتي التام ان كان موجود نظريا ما هو في الواقع سوى حلم يصعب تحقيقه، وإن حقق فسيكون ثمنه باهظا، وهذا ما فرض على المهتمين بإشكالية الغذاء ينقلون تفكيرهم الى مستوى آخر هو الأمن الغذائي، والذي عرف تعديلات وتطورات عديدة على حسب المستجدات الدولية وخاصة في العشرية الأخيرة، ومع تداعيات الأزمات المالية والغذائية الأخيرة، وتتعدد سبل تحقيق الأمن الغذائي بين الدول، إذ لا يمكن وصف سياسة

موحدة وصالحة لأي دولة، وذلك لأن هذه السياسات يجب أن تتلاءم مع أوضاع وظروف تلك الدولة التي قد تختلف عن غيرها.

- **الدراسة الثالثة: دراسة حمودة أم الخير وبيرش أحمد، بعنوان: الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي،** مجلة دفاتر اقتصادية، 2019، لقد تناول الباحث في هذه الدراسة مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، وقد لخصت هذه الدراسة أن للصناعة الغذائية دورا كبيرا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستهلاك، كما أن القطاع الخاص يهيمن على قطاع الصناعات الغذائية بأكثر من 81%، في حين أن نسبة مساهمة القطاع العام أقل من 19% وهذا راجع الصعوبات التي تواجهها مؤسسات القطاع العام وعدم قدرتها على التكيف مع المحيط الجديد.
- **الدراسة الرابعة:** دراسة يعقوب تواتي، بعنوان: مساهمة الصناعات في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، 2022، لقد تناول الباحث في هذه الدراسة مدى مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والامن الغذائي في الجزائر، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ان الصناعات الغذائية هي العصب الحيوي للنظام الغذائي المعاصر بالنظر إلى المكانة التي تحتلها حسب نسبة اليد العاملة ورقم الأعمال وقيمة الإنتاج السنوي، على المستوى العالمي، كما أنه يؤدي دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني باعتباره محددا لاستراتيجية الأمن الغذائي ومصدرا هاما للعملة الصعبة في حال التوجه نحو التصدير والتخلص من التبعية للاقتصاد الخارجي وتقليص فاتورة الواردات.

7. تقسيمات البحث

قمنا بتقسيم دراستنا هذه الى مقدمة وثلاثة فصول، اثنان منها للجانب النظري من البحث والأخر يخص الجانب التطبيقي منه.

- الفصل الأول: مدخل نظري حول الصناعات الغذائية
- الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي
- الفصل الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

وفي الأخير خاتمة عامة جملنا من خلالها مختلف النتائج المتوصل إليها، من ثم إبداء بعض التوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

مدخل نظري حول

الصناعات الغذائية

تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في معظم اقتصاديات العالم باعتبارها بحد ذاتها ثروة دائمة لأي مجتمع، فهي التي تسهم بشكل فعال في تامين الغذاء للإنسان وتحقيق اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري وتأتي أهميته كونه احد الفروع الأساسية للصناعات التحويلية التي تساعهم بدورها في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما انه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

وسوف نتطرق في هذا الفصل الى قطاع الصناعات الغذائية وكذا مراحل تطورها في الجزائر وأيضا أهمية هذه الصناعات بالنسبة للمجتمع وذلك من خلال تقسيمه الى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية
- المبحث الثاني: خصائص واهمية وسياسات الصناعات الغذائية

المبحث الأول: ماهية الصناعات الغذائية وتطورها في الجزائر

نظرا للأهمية البالغة للصناعة الغذائية في التطور الحضاري للأمم خلال توفير الغذاء اللازم للسكان ومساهمتها في تنشيط القطاعين الفلاحي والزراعي والصناعة، بذلك تزيد فرص التشغيل وتساهم في الخروج من التبعية الغذائية وفي رفاهية المجتمع وفي نفس الوقت فهي تعد أحد أهم أقسام الصناعات التحويلية التي لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما جعلها بين النمو الديمغرافي الهائل الذي يعيشه العالم مؤخرا وبين تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة وإرضاء المستهلكين الذين اصبحوا أكثر تطلبا مع مرور الزمن، كما أن اشتداد المنافسة جعلها تحظى بمكانة كبيرة في الدراسات الاقتصادية لتفعيل مساهمتها في التنمية.[1]

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية:

أولا: تعريف الصناعات الغذائية:

تعرف الصناعات الغذائية على أنها:

العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية. الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفق مواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري. على العموم فإن الصناعات الغذائية عبارة عن المفاهيم النظرية والتطبيقات العلمية التي تبحث جميع الاعتبارات المتعلقة بالغذاء في مجالات إنتاجية وتخزينية وتسويقية وتوزيعية في مراحله النهائية. [2]

---

[1] _أسماء حاجي: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة 2009\2017،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، [2018\2019]،ص19

[2] _قطاف سهيلة و بوزرورة ليندة: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد(2)، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد للجامعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، ديسمبر2019،ص110.

ـ ويمكن أن تعرف الصناعات الغذائية على أنها "العمليات والإجراءات التي تجري على المواد الأولية الزراعية (النباتية والحيوانية) الغرض الحفاظ عليها أكثر مدة ممكنة مع نقلها لمسافات طويلة وبعيدة، ولمدة الزمن في حالة عدم استهلاكها بصورة مباشرة، وتحويلها من صورة إلى أخرى بإضافة مواد معينة وإجراءات عمليات خاصة وفق طرق ووسائل وعمليات مبتكرة ومستحدثة وحفظها في علب وصناديق ومواد حافظة أخرى وطرحها في السوق لغرض الاستهلاك وبصورة تجنب المستهلك وفق المستوى والمنظور الصناعي في ذلك البلد وفي تلك الدولة من حيت الآلات والمكائن والطرق العلمية المتبعة في عملية التصنيع والحفظ.[1]

ـ هي عملية تصنيع وحفظ الأغذية المختلفة لحين وصولها إلى المستهلك بأمان، وهذا العلم له علاقة بالكثير من العلوم التطبيقية مثل الكيمياء والفيزياء والأحياء والفسلجة والمحاصيل والبستنة والاقتصاد.

أو هي العلم الذي يبحث في كل ما يجري على الحاصلات الزراعية بعد القطف(فاكهة)أو الجمع (الخضر)أو الحصاد(المحاصيل الحقلية)أو الذبح(حيوانات المزرعة والدواجن)وبعد الصيد(الأسماك والقشريات).[2]

ـ تعرف بأنها مجموعة المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي حيت تعد جزءا هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذائي، النقل...الخ نلاحظ أن ركز على العملية التحويلية التي تطرأ على المواد الزراعية. [3]

ـ تعددت تعاريف الصناعات الغذائية من باحث إلى اخر وكانت كلها تحاول تحديد معناها، فكل باحث يعبر عن الصناعة الغذائية حسب تخصصه، مدرسته وتوجهاته ومن جملة من هذه التعريفات يمكن أن نعرض ما يلي:

ـ هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصدير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.

---

[1] ـفارس مهدي محمد: الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق دراسة في الجغرافية الصناعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص فلسفة الجغرافيا، مجلس كلية الآداب، جامعة النصرة ، العراق، 2006، ص17.

[2] ـسارة ثامر: محاضرة الصناعات الغذائية نشوءها وتطورها و أهميتها، قسم علوم الأغذية، كلية الزراعة. جامعة الأنبار، ص9.

[3] ـإبتسام رزوق: تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،2022\2023، ص44.

_وتعرفها وزارة الزراعة والصناعات الزراعية والغذائية والغابات الفرنسية: الصناعات الزراعية الغذائية هي التي تتولى أساسا نشاط تحويل منتجات الزراعة وصيد الأسماك للأغذية والشراب للبشر أو الحيوانات. وهي بالتالي تقع في سلسلة القيمة بين المنتجين والمستوردين للمواد الخام وشبكات التوزيع التي توفر السوق الاستهلاكية النهائية.

_مما سبق يمكننا القول بأن الصناعة الغذائية هي: "إحدى فروع الصناعة التحويلية وهي التطبيق العلمي والتكنولوجي للعلم الذي يبحث في تحويل المواد الخام الفلاحية (نباتية كانت أم حيوانية)لمنتجات غذائية متنوعة، لاستخدامها استخدامات جديدة وفي مواسم ظهورها أو خارجها وفي أماكن تواجدها وإنتاجها أو دونها، وحفظها أطول مدة ممكنة من الفساد والتلف، مع الحفاظ على صلاحيتها الصحية والحيوية وقيمتها الغذائية، ومع التطور التكنولوجي أمكن إضافة خصائص ومنافع جديدة عليها".[1]

ثانيا: التطور التاريخي للصناعات الغذائية في الجزائر:

لقد شهد قطاع الصناعة الغذائية منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات والبرامج التنموية لمحاولة النهوض به وسنحاول تتبع تطوره من خلال المراحل التالية:

- **مرحلة الأولى:(1962_1979)**:لقد كان الاقتصاد الجزائري في حالة مزرية بعد الاستقلال حيث سارعت السلطات إلى وضع سياسات إدارية للصناعة الوطنية ورغم أن هذه المحاولات بسيطة وارتجالية ألا أنها شكلت بداية للصناعة وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعة الغذائية التابعة للشركات الأم في فرنسا وهذا بسبب قربها من المواد الخام الزراعية بالإضافة إلى ذلك فان أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة وحل مشكل البطالة متمثلة في هذه المرحلة متمثلة في إتباع استراجية عمالية كثيفة ما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة وخاصة فرع الصناعات الغذائية.[2]

لقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال عدة وحدات إنتاجية في مجال الصناعات الغذائية كان يديرها المجمع الفرنسي "لوسير" قامت بتأميمها وإسناد مهام تسييرها إلى شركة تسيير وتنمية الصناعات الغذائية التي تأسست

[1]_سارة ثامر، مرجع سابق، ص. ص19-20.

[2]_مراد كريمة وبن حمود سكينة: آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة(2000_2016)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد(04)، العدد(04)، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعةالجزائر3، الجزائر، أكتوبر 2021، ص462.

خصيصا لهذا الغرض إلى جانب بعض الدواوين المتخصصة كالديوان الوطني للحليب. وكان يمكن لهذه الوحدات أن تكون نواة لبناء قاعدة صناعات غذائية متطورة، ولكن نموذج التصنيع الذي اعتمدته الجزائر خلال العشرية الأولى للتنمية المخططة(1967-1977) على الصناعات المصنعة لم يول فرع الصناعات الغذائية الاهتمام الذي يستحقه إذ لم يخصص لهذا الفرع خلال هذه الفترة إلا حوالي 8,6% من الاستثمارات المرصودة لمجموع القطاع الصناعي _خارج المحروقات_ مع ذلك فان الاستثمارات التي استفاد بها على قتلها لم تجد طريقها إلى التجديد بالكامل حيث قدرت نسبة الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي _خارج المحروقات_.[1]

- **المرحلة الثانية(1980_1989)**: شهدت فترة الثمانينات زيادة في عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع الصناعة الغذائية حيث شكلت في سنة 1982 ما يعادل 21%من إجمالي المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفعت إلى 29%سنة 1983لتسجيل تراجعا ما في 1984 إلى 15% من إجمالي المشاريع الاستثمارية ويعكس ذلك حجم الاهتمام الذي أولته الدولة خاصة لفروع المواد الأساسية واسعة الاستهلاك (الحبوب، الحليب، الزيت، السكر).[2]

هكذا كان فرع الصناعات الغذائية الانتظار قرابة العقدين من الزمن لينال حظه من الاهتمامات حكومة الجزائر المستقلة وجاء ذلك في إطار التحول الذي طرا على إستراتيجية التنمية منذ عام 1980، المتمثل في إعطاء الأولوية لتلبية الحاجات الأساسية للسكان وخاصة الغذائية منها، حيث رصد المخطط الخماسي الأول (1980_1984) مبلغ 11,2 مليار دج لفرع الصناعات الغذائية أي ما يعادل 12,2%من الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة _خارج المحروقات_ غير أن هذه الأهمية النسبية لا تلبث أن تتراجع كثيرا إذا علمنا أن هذا المبلغ لا يتضمن إلا 2,5 مليار دج فقط كاستثمارات جديدة والباقي (اي8,7 مليار دج) هو عبارة عن بواقي الانجازات المتأخرة عن المخططات السابقة ثم جاء المخطط الخماسي الثاني (1985_1989) ليحافظ على حصة الصناعات الغذائية من الاستثمارات المخصصة عند مستوى منخفض إذ لم يتجاوز نسبتها 6,5% من مجموع الاستثمارات المرصودة _خارج الصناعة_.[3]

[1] _رابح زبيري: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد(5)، جامعة الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2010، ص89.

[2] _مراد كريمة وبن حمو سكينة، مرجع سابق، ص162.

[3] _رابح زبيري، مرجع سابق، ص. ص، 89-90.

- **المرحلة الثالثة (1990_1999)**: ومع بداية عقد التسعينات (من القرن20)دخلت الجزائر مرحلة التنمية من خلال المخططات السنوية التي اعتبرت كأداة كفيلة بالتطهير الاقتصادي وتحقيق الفعالية.

وقد ركزت هذه المخططات في الميدان الصناعي على إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة قصد الإسراع بتلبية الحاجات المحلية من التجهيزات وكذا الاستهلاك الغذائي، وفي إطار هذا التوجه الجديد عرفت اهتماما اكبر تجسد في ارتفاع حصتها من الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة _خارج المحروقات_ والتي بلغت 8,9% خلال الفترة (1990_1995) قد تعزز هذا التوجه (بشكل خاص)منذ إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وفتح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع.[1]

- **المرحلة الرابعة (2000_2009)**:اهتمت الدولة خلال هذه الفترة بقطاع الصناعة الغذائية بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال البرامج التنموية الموجهة لكل من القطاع الزراعي وقطاع الصيد البحري ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2004)والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005_2009)كما سعت إلى رفع من تنافسية المؤسسات الصناعية وانجاز وتجهيز مراكز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

حسب التحقق الذي قامت به الوزارة سنة 2003 حول فرع الصناعات الغذائية فقد عرف هذا الفرع نمو ملحوظا خلال الفترة (1999_2002) خاصة السنوات 2000_2003 التي شهدت دخول 38% من المؤسسات المحققة طور الإنتاج كما بينت دراسة قامت بها الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار وغطت الفترة (1994_2000) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في فرع الصناعات الغذائية تركزت في 5نشاطات هي المخابز 27,5% المطاحن 13,5% الحليب ومشتقاته 12,8% تعبئة الموارد الغذائية 8,5% المشروبات الغازية 7%.[3]

[1] _رابح زبيري، مرجع سابق، ص90.
[2] _مراد كريمة وبن حمود سكينة، مرجع سابق، ص462.
[3] _رابح زبيري، مرجع سابق، ص90.

الجدول رقم 01: الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية:

الوحدة: مليون دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	28	35	49	59	67	73	88	119	113	315	356
الواردات	2396	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9750
الميزان التجاري	2368	2705	2629	3538	3520	3727	4866	4694	5750	5743	9394

المصدر: لطرش ذهبية وغراب رزيقة، مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09، جامعة سطيف، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 421-422.

يشهد الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الغذائية عجزا هيكليا وهو في تزايد مستمر من سنة الى أخرى، اذ انتقل من 2368 مليون دولار في سنة 2001 الى اكثر من 7 ملايير دولار سنة 2008 مع تسجيل اكبر عجز في سنة 2011 قارب 9,4 مليار دولار ويرجع ذلك الى تأثير ازمة الغذاء العالمي والازمة المالية والاقتصادية العالمية التي شهدها العالم، وتعد الجزائر من اكبر الدول المتوسطية التي تسجل عجزا في الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية مقارنة بنظيرتها وهو ما يؤكد ضعف المساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي وتثمين الموارد الزراعية الوطنية.[1]

- **المرحلة الخامسة (2010-2014)**: اهتمت الدولة في هذه المرحلة أيضا بقطاع الصناعة الغذائية بطريقة غير مباشرة عن طريق تخصيص مبلغ 1566 مليار دج أي ما يعادل 7,67%من المبلغ الإجمالي للبرنامج لتطوير القطاع الفلاحي ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي وتطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة، مرافقة استخدام مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية مسيرة كما سطرت الجزائر مخططا وطنيا لترقية الصناعات الغذائية (PNDIAA) دخل حيز التنفيذ من 2010وامتد إلى غاية 2010 بهدف تحسين العرض المحلي للمنتجات الغذائية وترقية المؤسسات.[2]
- **المرحلة السادسة (2015_2019)**: (برنامج توطيد النمو الجزائري) يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة وقد بدا تنفيذه بداية من 2015 ومن أهداف هذا البرنامج ايداء الاعتماد أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية الريفية بسبب

[1] لطرش ذهبية وغراب رزيقة، مساهمة الصناعات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09، جامعة سطيف، الجزائر، ديسمبر 2015 ، ص 422.

[2] _مراد كريمة وبن حمود سكينة، مرجع سابق، ص463.

مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه كما يتضمن ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على لمعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات الصغيرة لتحسين المراتب التنافسية العالمية لكن مع حلول 2015 استمر انخفاض سعر البترول لأجل تدارك الوضع الاقتصادي تم غلق حساب هذا البرنامج مع تاريخ ديسمبر 2016 وتم تجميد كل العمليات التي لم تطلق.[1]

المطلب الثاني: فروع الصناعات الغذائية والعراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر:

أولا: فروع الصناعات الغذائية في الجزائر:

تعد الصناعات الغذائية من بين الصناعات الأكثر حيوية والأكثر هيكلة بعد المحروقات والمناجم وتضم الصناعات الغذائية في الجزائر مجموعة من الفروع المكونة للنشاط الوطني والتي ينظمها ويحددها المشرع الجزائري والتي تندرج تحت تقسيمات مختلفة:

1. **فرع صناعة الحليب ومشتقاته:** يتضمن الفرع ترطيب الحليب السائل والمنتجات الطازجة الأخرى، صناعة الجبن صنع، صنع منتجات الألبان الأخرى، إنتاج الآيسكريم والسوربيه، حيث قامت الدولة بدعم الفرد عبر استيرادها لأعداد كبيرة من البقر الحلوب ودعمها الكبير لإنشاء مؤسسات جمع وتحويل الحليب وكللت الجهود بإنشاء أزيد عن ألف وحدة إلى جانب 22مصنع للحليب ومشتقاته، حيث بلغ إنتاج الحليب سنة 2019ما قيمة 3,3 مليار لتر. فيما تقدر حاجات السوق بأكثر من ستة مليارات لتر سنويا. كما نشير إلى أن استراد الجزائر من مادة الحليب يتمثل في المسحوق، هذا ويبقى القطاع العام هو المحرك الرئيسي للنشاط في فروع الحليب، وأشارت إحصائيات سنة 2017 انه بالإضافة إلى 15 شركة في المجموعة العامة GIPLAIT هنالك أزيد من مائة شركة خاصة متفاوتة الأحجام وشركات كبيرة ضمن المجمعات الصناعية تسيطر على إنتاج الزبادي على غرار SOUMAM 40%، DANONE 25%، HODNA، TREFL، وفي الجبن نجد السوق مهيمن من قبل PRILAIT، FITALAIT، ALGERIE CREME.[2]

تعتبر مادة الحليب من الأساسية التي تستهلك بكميات كبيرة، فقد قدر حجم الاستهلاك الفرعي في الجزائر 116 لتر في السنة كما قدر الطلب المحلي على مادة الحليب لسنة 2003ب 3,7 مليار لتر غير ان

[1] ـــمراد كريمة وبن حمود سكينة، مرجع سابق، ص463.

[2] ـــإبتسام رزوق، مرجع سابق، ص. ص، 105-106.

الإنتاج الوطني من هذه المادة سنة 2003 لم يتجاوز 1,610 مليار لتر أي 43,5% من الطلب الوطني والباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد.

جدول رقم 02: تطور انتاج الحليب (2003/2001):

البيان	متوسط(1991-1999)	2001	2002	630
عدد الابقار/الحليب المنتجة	765,054	1008,145	841,630	873,420
انتاج من مادة الحليب ^{6}(10) لتر	1,200	1,437	1,544	1,610

المصدر: عبد الوهاب عبيدات، واقع الصناعات الغذائية وافاق تطورها في الجزائر خلال الفترة(1997/2007)، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في فرع التخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010، ص123.

نلاحظ من خلال الجدول تطورا ملحوظا في عدد الأبقار المنتجة لمادة الحليب وهذا نظرا للبرامج الحكومية التي طبقت والتي كان الغرض منها تشجيع الفلاحين على تطوير الإنتاج وخاصة برنامج الإنتاج الاقتصادي (2004/2001) فقد تطور الإنتاج سنة 2003 ب: 39,8 % مقارنة بمتوسط سنوات (1991/1999) اما صناعة مادة الحليب الموجهة للاستهلاك فتتم أساسا عن طريق تحويل الحليب الجاف المستورد وهنالك 110 مؤسسة لانتاج الحليب بطاقة إنتاجية تتجاوز 3مليار لتر سنويا.[1]

2. **فرع معالجة الحبوب وتصنع منتجات النشاء:** تعتبر الجزائر من أكثر الدول المستهلكة للحبوب في العالم فهي تستهلك بين 15 و22 طن سنويا، لا يغطي إنتاجها المحلي سوى 26% من الطلب (سنة 2018)، حيث استوردت الجزائر سنة 2018 قرابة سبعة عشر مليون طن، ما جعلها من أكبر المستوردين عالميا، في وقت بلغ أقصى ما أنتجته الجزائر في سنة واحدة نحو 5,25 مليون طن في سنة 2009 حيث يضم الفرع معالجة الحبوب، صناعة منتجات النشاء، صناعة منتجات المخابز، مخبز المعجنات الطازجة الحضرية، صناعة الحلويات التقليدية، صناعة البسكويت والبقسماط والمعجنات، صناعة المعكرونة والكسكس، يسيطر على الفرع مطاحن عمومية (الرياض) وعشرات المطاحن الخاصة وبعض المنتجين الكبار عبارة عن مجمعات صناعية في قطاع الصناعة الغذائية مثل: Amour Ben amour, LABELLE، MOULA، SIM، SOSEMI... [2]

[1] عبد الوهاب عبيدات، مصدر سابق، ص 123_124.

2_إبتسام رزوق، مرجع سابق، ص 106.

3. **المياه والمشروبات:** هناك أربع أنواع من المنشآت تعمل في هذا النشاط، منشآت متعددة الجنسيات ذات شهرة عالمية مثل كوكاكولا، بيبسي، كولا، ومنشآت وطنية خاصة كبيرة الحجم على غرار حمود بوعلام، إفري...الخ ومنشآت وطنية خاصة صغيرة ومتوسطة تعمل على تحسين إنتاجها من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، ومنشآت موازية لا تحترم المعايير والمواصفات والجودة، كما أحصت وزارة التجارة سنة 2017 أكثر من 1700 مؤسسة منتجة للمشروبات مسجلة لدى مصالح السجل التجاري، فيما تؤكد جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات LAPAL أن المؤسسات النشطة فعلا لا يتعدى عددها 450 مؤسسة، فيما السوق مسيطر عليها من قبل مجموعة قليلة من المؤسسات لا تتعدى ثلاثون(30) مؤسسة كبيرة يعتبرون رواد صناعة المشروبات في الجزائر على غرار IFRI، HAMOUD BOUALAM, ABC PEPSI...الخ، تنتج حوالي أربعة (04) مليارات سنويا (50بالمئة منها غازية، 30 % مياه معدنية، 15 % عصائر 5بالمئة كحول) وحققت رقم أعمال قدر ب 250 مليار دولار (2,2مليار دولار)، كما قامت بتوفير ثمانون ألف (80000) منصب شغل، وتم تصدير ما قيمته 45 مليون دولار ف 2016حسب أرقام رسمية صادرة عن وزارة التجارة تتصف هذه الصناعة بالتبعية للأسواق الخارجية في اقتناء المواد الأولية والعتاد الصناعي وضعف التكوين وضعف صنعة وحدات الإنتاج.[1]

4. **صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية:** إن فرع الزيوت والمواد الدسمة مسيطر عليها من قبل بعض المنتجين الكبارCEVITAL التي تسيطر على 65 % من السوق الجزائرية بالنسبة لزيت المائدة LABELLE، عافية، صافية (الشركة الوطنية للمواد الدسمة سابقا قبل بيعها للقطاع الخاص) وزينور، حيث تتطلب الصناعة استثمارات ضخمة، على العكس من ذلك إنتاج زيت الزيتون، حيث يشهد نموا كبيرا ويضم أكثر من 1600 معصرة لزيت الزيتون، منها قرابة 800 معصرة صناعية عصرية، حيث السوق مقسم على عدة عشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

✓ ينقسم فرع الزيوت النباتية الى قسمين:

- **القسم الاول:** يعتمد على الزيوت لإنتاج زيت الزيتون حيث التكنولوجيا المستعملة متعددة وتتضمن المعاصر اليدوية البسيطة الى جانب المعامل المتطورة للاستخلاص والتعبئة الا ان اهم مشكلة تواجه هذه

[1] ـــإبتسام رزوق : مرجع سابق، ص. ص، 106 -107.

[2] ـــإبتسام رزوق، مرجع سابق، ص 107.

الصناعة تذبذب الانتاج الزراعي ومواسمه بين عام جيد وعام سيء مما يؤدي الى تعطيل الكثير من الطاقات الانتاجية خاصة وان هذه الصناعة تعتمد بصفة كلية على المدخلات المحلية قد قدر الانتاج المتوسط من مادة الزيتون لفترة (2003/1993)ب 2,185,000 قنطار في السنة خصص منها 1,836,000 قنطار لإنتاج الزيوت وحسب وزارة الفلاحة فان في سنة 2003 كان هناك 1444معصرة زيتون يعتمد معظمها على التقنية التقليدية في عملية الانتاج حيث قدر حجم الإنتاج من مادة زيت الزيتون في سنة 2003 ب 320,000 كهتو لتر هو انتاج لا يلبي الطلب المحلي.

- **القسم الثاني:** يتمحور حول انتاج الزيوت النباتية الاخرى والمستخرجة من عباد الشمس والنخيل وقد كانت المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة التابعة للقطاع العام هي المؤسسة الوحيدة التي كانت تقوم بانتاج مادة الزيت عن طريق 09 وحدات وبعد سنة 1998 قامت مجموعة (CEVITAL) التابعة للقطاع الخاص بانشاء وحدات للتكرير وعددها 03 تعتمد على تكنولوجيا حديثة وكل الوحدات سواء تلك التابعة للقطاع العام او القطاع الخاص تقوم بتكرير الزيت المستورد بنسبة 100%[1]

جدول رقم 03: يوضح الكميات المستوردة من الزيت الخام

الوحدة: (طن)

المادة	1993	1994	1995	2001	2002	2003
زيت عباد الشمس	69,415	68,642	226,077	319,366	142,228	240,325
زيت النخيل	68,915	16,757	9,668	5,144	3,846	2,308
زيت الصويا	177,089	177,509	116,551	16,695	24,992	92,402

المصدر: عبد الوهاب الوهاب عبيدات، مرجع سابق، ص 122-123.

ويقدر الطلب الوطني على مادة الزيت بحوالي 350,000 طن سنويا وقد تم تغطيته بنسبة 100% من طرف الإنتاج المحلي وهذا بفضل الاستثمارات الخاصة غير ان هذا الفرع بقي حساس لأي تغيرات تحدث سواء في كميات الإنتاج العالمي او أسعار المادة الأولية ولذلك يجب ان يوجه جزء من هذه الاستثمارات في هذا الفرع لتطوير الزراعات المنتجة للمادة الأولية وتقليل التبعية الخارجية.[2]

[1] _عبد الوهاب عبيدات :واقع الصناعات الغذائية وافاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (2007/1997)، اطروحة نيل شهادة دكتوراه في فرع التخطيط قسم العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2010 /2011، ص122.

[2] عبد الوهاب عبيدات، مرجع سابق، ص122-123.

5. **تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات:** يتضمن الفرع تجهيز وتخزين البطاطس، تجهيز وتخزين الطماطم، تجهيز عصائر الفواكه والخضار وتجهيز وحفظ الفواكه والخضروات الأخرى، حيث يعتمد الفرع بشكل أساسي على الإنتاج الزراعي والتجهيز ويشهد الفرع نموا بوتيرة سريعة خاصة صناعة الطماطم المركزة والمربى التي لطالما اعتمدت على الاستيراد وذلك بالرغم من التحديات التي تواجه أصحاب المصانع من صعوبة السيطرة على إمداداتهم من الموارد الأولية بسبب كون قطاع الزراعة قطاع غير منظم وغياب استراتيجية واضحة متكاملة مع باقي القطاعات، فرغم الفوائض التي حققها القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة إلا أنها غير مستغلة بالشكل الأمثل الجدول رقم 03يوضح الكميات المستوردة من الزيت الخام.

6. **تجهيز اللحوم وحفظها وإعدادها:** يتضمن تجهيز وحفظ لحوم الجزار، تجهيز وحفظ لحوم الدواجن، تحضير منتجات اللحوم، تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات، وبلغ إنتاج اللحوم الحمراء 5,2 مليون قنطار واللحوم البيضاء 7'5مليون قنطار سنة 2019.[1]

7. **صناعة السكر**: قبل سنة 1962كان هناك مصنعا واحدا لصناعة السكر بطاقة انتاج قدرها 300 طن يوميا وفي سنة 1966تم انشاء شركة سوجيديا (SOGEDIA) ولنشاء مصنع خميس مليانة وقد كان هذا الفرع يعتمد على المواد الاولية الزراعية المحلية (الشمندر السكري) حيث قدر الانتاج المحلي من هذه المادة في سنة 1969 حوالي 8200 طن وبلغ حده الادنى في سنة 1982 اي 21000 طن فقط وقد قدرت المساحة المتخصصة لزراعة الشمندر السكري ب 45000 هكتار غير ان هذه المساحة تقلصت ويعود ضعف الانتاج حيث تقرر في سنة 1981 الغاء زراعة الشمندر السكري في ولاية عنابة وقالمة ثم ولاية شلف سنة 1983 وابتداء من هذه السنة اصبح انتاج السكري في الجزائر يتمثل في عملية تكرير السكر الاحمر المستورد فكانت المؤسسة الوطنية (ENASVCRE) هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتغطية جزء من الطلب المحلي والباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد وقد بقي القطاع العام يحتكر هذا النشاط حتى سنة 2002 وبعد هذه السنة شهدت تدخل القطاع الخاص من خلال:

- _انشاء مجموعة (SEVITAL) مصنع لتكرير السكر بقدر طاقته الانتاجية 550,000طن سنويا
- _عقد مجموعة (BLANKY) اتفاقية مع مؤسسة (ENASUCRE) حيث بلغ الطلب المحلي على مادة السكر في سنة 2003 حوالي 800,000 طن في نفس السنة مقسمة كالتالي:

[1] _إبتسام رزوق، مرجع سابق، ص107.

- مجموعة (CEVITAL) 550,000 طن
- مجموعة (BLANKY/ENASUCRE) 280,000 طن[1]

تعتمد على السكر الخام المستورد، إضافة إلى ما ينتج محليا من البنجر السكري وقصب السكر ويشكل ذلك نسبة ضئيلة من الطاقة الإنتاجية للمعامل.[2]

كما نجد أن صناعة السكر مسيطر عليها من قبل CEVITAL مع LA BELLE تعتمد بشكل كلي على الاستيراد على غرار إعداد القهوة والشاي، الكاكاو، والشكلاطة وغيرها.[3]

ثانيا: العراقيل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر:

يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى عدة عراقيل نذكر منها:

1. **قطاع الزراعة:** لعل أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع الزراعة، حيث اعتمدت الصناعات الغذائية في مراحل تطورها على الإنتاج الزراعي الداخلي لكن سرعان ما تحولت إلى استيراد معضمها من الخارج سواء في صورة مواد أولية أو في شكل سلع نصف مصنعة ويعود كل هذا إلى:

- ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية بنمو الصناعات الغذائية.
- عدم قدرة القطاع الزراعي على تأميم المدخلات بشكل منظم والاكتفاء بالتموين الموسمي.
- عدم توفر تقنيات الإنتاج والفرز الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية.
- القصور في مراكز البحوث التطبيقية وإهمال جوانب كثيرة تحكم الإنتاج الفلاحي الجيد والتسويق.
- منافسة المواد المستوردة للإنتاج المحلي.[4]
- ضعف الترابط والتكامل بين قطاع الصناعة الغذائية والقطاع الزراعي:

[1] _عبد الوهاب عبيدات، مرجع سابق، ص123.
[2] ابتسام رزوق، مرجع سابق، ص 107،
[3] _سارة ثامر هادي، مرجع ساق، ص19.
[4] _قطاف سهيلة وبوزرورة ليندة، مرجع سابق، ص117.

بحيث تساهم الزراعة بشكل كبير في تطوير الصناعة الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج غير أن هذه العلاقة التكاملية والتشابكية تعد جد ضعيفة في الجزائر وتسب بتباطؤ نمو وتطور مؤسسات القطاع.

- ضعف الاستثمار الزراعي في الجزائر:

بحيث يمكن إرجاع محدودية الإنتاج الزراعي إلى عدم نجاح السياسة الزراعية المعتمدة وضعف الاستثمار في القطاع الزراعي حيث تشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الر تسجيل الزراعة لمعدلات ضعيفة في الاستثمار خلال الفترة 2002_2012 مقارنة القطاع الصناعي الذي يستقطب 62% من إجمالي قيمة الاستثمارات و35% من مناصب الشغل.[1]

2. **الإنتاج:** معظم الصناعات الغذائية في الجزائر تتركز على استثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء بعض الصناعات الغذائية الاساسية كالزيوت، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة في الصناعات الغذائية تعدت أنماط الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة وتراكمت تقنيات الإنتاج متعددة منها التقليدية البسيطة مرورا بالتقنيات النصف آلية مثل:

- صناعة الخبز والحلويات حتى يتم استعمال الآلات المتطورة.
- صناعة الحليب ومشتقاته التي تشمل حلقاته التقنية مجمل العمليات الصناعية وحتى وسائل التعبئة والتغليق.
- إلا أن معظم الوحدات التصنيفية الغذائية في الجزائر ما زالت تعتمد على الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة ولا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض التغيرات التي تشويها على صعيد مجمل عمليات الإنتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مرورا بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق كما أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل 95بالمئة من مجموع المؤسسات التي تنشط في فروع الصناعات الغذائية في الجزائر.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية والذي يعتبر من أهم العراقيل الحالية في مسار تطور الصناعات الغذائية.[2]
- فعاليات البحث والتطوير على الرغم من الأهمية التي تحتها عالميا عمليات والتطوير وما تؤيده من زيادة في القدرة التنافسية والإنتاجية للصناعة الغذائية بقيت هذه النشاطات نادرة أو مهمشة في الجزائر يعود ذلك

[1]_مراد كريمة و بن حمود سكينة، مرجع سابق، ص468.

[2]_قطاف سهيلة وبوزرورة ليندة، مرجع سابق، ص177.

غلى غياب الحوافز الحكومية والسوقية وقلة الخبرات وابتعاد المزاكر البحثية والجامعات عن تلبية حاجات السوق الفعلية.

- المنافسة الأجنبية القوية الفروضة عليها مع شركات عالمية كبيرة فالاعتماد على الصادرات أصبح المصدر الأول لتموين الأسواق المحلية بالمنتجات الغذائية ما جعل التبعية الغذائية من اكبر مشاكل الاقتصاد الجزائري بحيث نجد أهم مؤسسات الصناعة الغذائية الجزائرية لا تملك الإمكانيات الكبيرة للمحافظة على حصصها في السوق وحتى الآن هي محمية بتدخل الدولة خاصة لحماية استمرار حياتها بين النسيج الصناعي.[1]

المطلب الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بالصناعات الأخرى:

يعد ترابط الصناعات الغذائية مع القطاعات الأخرى من المواضيع الهامة فكما هو معلوم فان الاقتصاد الوطني يتكون من مجموعة من القطاعات تعمل في إطار مبدأ تقسيم العمل والتخصص بحيث يعتمد كل قطاع في مدخلاته على منتجات القطاعات الأخرى وبالمقابل يعطي كل قطاع بعض منتجاته لبقية القطاعات بغرض إشباع الطلب الوسيط والطلب النهائي فكلما كانت البنية الاقتصادية أكثر تعقيدا كلما ازداد الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية. [2]

أولا: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الصناعي:

ساهم التطور الصناعي الذي حدث في العقود الأخيرة في أحداث تغير كبير في بنية الصناعات الغذائية ما مكنها من استعمال احدث ما أنتجته الصناعات الهندسية والالكترونية والكيميائية وساهم أيضا في رفع كفاءتها في إنتاج منتجات أكثر أمانا واقل تلوثا واقل فقدا في قيمتها الغذائية من المنتجات السابقة.

في وقتنا الحاضر تعتمد الصناعات الغذائية اعتمادا شبه كلي على مخرجات مصانع الحديد والصلب من أجهزة ومعدات ومعدات وآليات مثل خطوط تصنيع الصلب وأجهزة البسترة والتعقيم والطرد المركزي وخزانات المعايرة وأجهزة التبريد وآلات الطحن وغيرها كما تعتمد على الصناعات الكيمياوية في توفير احتياجاتها من المضافات مثل: النكهات، الفيتامينات والأصباغ، والمواد الحافظة مثل: مضادات الأحياء الدقيقة، مانعات الأكسدة ومثبتات الألوان وغيرها.

[1] ـمراد كريمة و بن حمود سكينة، ص 46.

[2] ـزوهير بن جدو: مرجع سابق، ص. ص، 53-54.

لذا تعد الصناعات الغذائية من أهم الصناعات التحويلية وأوسعها، فهي لا تقتصر على تصنيع المواد الغذائية الخام، بل تشمل صناعات أخرى ترتبط معها مباشرة، كصناعة مواد التعبئة، مواد التغليف، ماكينات التصنيع، المواد الكيميائية وبقية المواد المضافة.

1. **مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي:** تعتمد الصناعات الغذائية في مدخلاتها من القطاع الصناعي على الآلات والمعدات والمواد الكيميائية وإذ لا يمكن إقامة صناعة غذائية بدون الاعتماد على الفروع الصناعية الأخرى، هذه الأخيرة تقوم بتزويد الصناعات الغذائية بالمواد الأولية والأجهزة والمعدات مما يسمح لها بتحويل المنتجات الخام إلى السلع ذات قيمة غذائية جاهزة، إلى جانب ذلك ف\\\\غن معظم الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية تغليف لمنتجاتها، وهو ما يساهم في تطوير صناعة التغليف كما ونوعا من خلال الطلب المتزايد عليها من الصناعات الغذائية ووفي ظل المنافسة فإن العلاقة التي تربط الصناعات الغذائية بالفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكية وأن أي تطور تكنولوجي يحدث في الصناعة سيؤدي حتما إلى تطور الصناعات الغذائية يمكن القول إن الصناعة الغذائية هي من الفروع الصناعية المهمة كونها تساهم في تنشيط الفروع الاقتصادية الأخرى وكما تولد درجة كبيرة من التشابك بينها وبين القطاعات الصناعية الأخرى وذلك من خلال الحصول على لوازم الإنتاج.
2. **مخرجات الصناعات الغذائية من القطاع الصناعي:** إن فرع الصناعات الغذائية الجاهزة سواء كانت نباتية أم حيوانية، وبالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى الفروع الصناعية الأخرى فالعامل في أي قطاع يحتاج إلى السلع الغذائية ذات قيمة حيوية وصحية كما أن الارتفاع في أسعار السلع الغذائية يؤدي إلى الزيادة في تكاليف القوة العاملة وهو ما أدركته الدول المتقدمة والتي أصبحت تحرص على توفير السلع الغذائية وبأسعار مناسبة.

ثانيا: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاع الفلاحي:

إن الصناعات الغذائية جزء لا يمكن تجزئته من العلوم الزراعية والإنتاج الحيواني يمدان التصنيع الغذائي بالمواد الخام الرئيسية اللازمة للتصنيع الغذائي.

_تعتمد الصناعات الغذائية في معظم مدخلاتها على القطاع الفلاحي وبالخصوص المحصول الزراعي والذي يحتل مكانة هامة في الإنتاج الصناعي الغذائي من خلال ما يقدمه من مدخلات لقطاع التصنيع الغذائي، فالزراعة تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة التصنيع من خلال توفير المواد الخام التي تقوم عليها الصناعات الغذائية

والمواد الغذائية للسكان فالقطاع الفلاحي ركيزة أساسية في الهيكل الاقتصادي من خلال توفير الزراعة للمواد الأولية للتنمية الاقتصادية فالزراعة تقدم المواد الخام للصناعة بالإضافة إلى المواد الغذائية للسكان كما أن القطاع الزراعي يعتبر سوقا كبيرا للمنتجات الصناعية كالمكائن الآلات الأسمدة والمبيدات وغيرها من المنتجات الصناعية كما تساهم الصناعات الغذائية في امتصاص فائض الإنتاج الزراعي وخاصة في مواسم وفرة الإنتاج مما يضمن استقرار أسعار المنتجات الزراعية وبذلك فهي تضمن الحماية للمنتج والمستهلك على حد سواء بتوفير المواد المصنعة وقت الندرة، على صعيد آخر فإن النمو السكاني المتزايد وانتشار التكنولوجيا في الأعمال الزراعية يؤدي إلى الاستغناء اليد العاملة في الزراعة والتي يتم تحويلها تلقائيا إلى القطاعات الصناعية.[1]

تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الانتاج الفلاحي وبالأخص المحصول الزراعي الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الانتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي ولذا فان اهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز اساسية للاقتصاد يمكن حصرها فيما يلي:

1. **توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية:** تقدم الزراعة المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة اضافة الى المواد الغذائية التي يقدمها كطعام للسكان في مختلف البيئات والظروف فالتنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المداخيل فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة والنشويات والبروتين النباتي ويزداد الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية كمنتجات الالبان والبروتين الحيواني والفواكه والخضروات ويعتبر القطاع الصناعي المصدر الرئيسي لتوفير المواد الغذائية الضرورية.
2. **الزراعة سوق كبير للسلع الزراعية:** تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكائن والآلات والاسمدة الكيمياوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة للمنتجات الاولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية وهذا يعني ان الانشطة الزراعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة التصنيع وبالخصوص بالصناعة الغذائية والتي لا يمكن ان تشتغل دون الحصول على الخامات الاولية من القطاع الزراعي.

[1] ـزوهير بن جدو، مرجع سابق، ص. ص. ص، 53-54-55.

3. **توفر الصناعات الغذائية سوقا لاستيعاب فائض الانتاج الزراعي**: تساهم الصناعات الغذائية في خلق اسواق كفيلة بامتصاص فائض الانتاج وخاصة في مواسم الانتاج فتضمن المحافظة على استقرار اسعار المنتجات الزراعية وتوفر الحماية اللازمة للمنتج والمستهلك على حد سواء بتوفير المواد المصنعة وقت الندرة واستعاب الفائض في المنتجات الزراعية في مواسم الانتاج
4. **الزراعة مصدر للعمالة الفائضة**: تقدم الزراعة لقطاعات التنمية الاقتصادية الاخرى العمالة الفائضة لديها والمتوفرة في القطاع الزراعي ونظرا لنمو سكان القرى وكذا انتشار استخدامات التكنولوجيا الزراعية في الاعمال الزراعية المختلفة مقل المحاريث الحديثة والمعدات وغيرها من الآلات التي تعمل على توفير الايدي العاملة وبالتالي زيادة انتاجية العمل التي تؤدي عن الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الزراعية وظهور فايض يتم تحويله تلقائيا الى القطاعات الاقتصادية الاخرى.[1]

1_مدخلات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي:

تتعدد مدخلات قطاع الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي ويمكن حصرها في ثلاث عناصر وهي الفرع النباتي والفرع الحيواني ومواد اخرى:

1_**الفرع النباتي**: ويضم هذا الفرع ما يلي:

- **الحبوب**: تعتبر الحبوب من اهم مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الفلاحي مثل: القمح، القصب الذري، الشعير والارز حيث تتميز هذه الحبوب بنسبة استهلاكها الكبيرة خاصة في دول العالم الثالث كما ان الانسان لا يستطيع استهلاكها مباشرة بل يتم تحويلها على مستوى المصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة وبالتالي فهي تزور الصناعات الغذائية بالمواد الخام.
- **الفواكه**: حيث يتم تحويل الفواكه على مستوى المصانع الى سلع جاهزة للاستهلاك وتتميز هذه المنتجات بمحافظتها على قيمتها الغذائية لفترة طويلة من الزمن مما يجعلها متواجدة على مدار السنة كما ان المصانع الغذائية تمتص الفائض من الاستهلاك الطازج وتحويله الى سلع غذائية.
- **الخضر**: حيث تساهم الخضر بشكلها الخام في الصناعات الغذائية عن طريق تعليبها وحفظها او تحويلها الى صورة اخرى من المنتجات كتحويل الطماطم الى مصبرات صالحة للاستعمال لفترة طويلة من الزمن.[2]

[1] _عبد الوهاب عبيدات، مرجع سابق ،ص103.

[2] _زوهير بن جدو، مرجع سابق ،ص56.

- **منتجات اخرى:** تعتبر بعض النباتات كعباد الشمس وبذور الزيتون ونبات السمسم وبذور القطن مهمة في تزويد المصانع الغذائية في استخراج الزيوت بشتى انواعها كالسمن النباتي والزيوت النباتية وهي السلع ذات الاستهلاك الواسع لها قيمة اقتصادية كبيرة نظرا الى السعر الذي تعرفه هذه المواد في السوق العالمية للمواد الغذائية واستخراج الزيت من المحاصيل الزيتية ومن جنين الذرة ومن الارز لاستخدامها في الاغراض الصناعية كصناعة الصابون ويتفرع من استخراج الزيوت وتكريرها بعض الصناعات الهامة مثل درجة الزيوت للانتاج المسلي الصناعي و"المرجين" بالإضافة الى صناعة صابون الغسيل وتتميز صناعة الزيوت ومشتقاتها بانها تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات حيث تعتمد صناعة الزيوت على المحاصيل الزيتية التي ينتجها القطاع الزراعي كما تعتمد صناعة الاعلاف على مخرجات صناعة الزيوت والدهون فالاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا الى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة الغذائية.[1]

2- الفرع الحيواني: يمثل الفرع الحيواني جزءا مهما في تمويل الصناعة الغذائية وذلك من خلال تزويدها بالعديد من المواد الاولية أبرزها ما يلي:

- **الالبان:** تعتبر الالبان من المواد الاولية التي يزود بها القطاع الفلاحي القطاع الصناعي حيث يتم استخراج سلع ذات قيمة غذائية مهمة للفرد حيث تطورت هذه الصناعة واصبحت تعطي من المادة الخام سلع كثيرة كما انه يمكن نقلها وتبقى محافظة على قيمتها الغذائية.
- **اللحوم:** تعتبر اللحوم المصدر الرئيسي للحوم وللصناعات الغذائية.
- **الاسماك:** تعتبر الاسماك من اهم المواد الاولية التي تزود الصناعات الغذائية بمنتجات مختلفة كالسردين.[2]
- **مواد اخرى:** يشكل الماء عصب الحياة في معامل التصنيع الغذائية واهميته تأتي في الدرجة الثانية بعد المواد الخام الزراعية فهو مصدر القطاعين الزراعي والصناعي في التشغيل حيث تعددت استعمالات الماء فهو وسيلة لتنظيف المواد الخام الزراعية والادوات والآلات قبل وبعد عملية التصنيع كما يضاف ليكون جزء مهما من مكونات الغذاء كما هو الحال في صناعة المشروبات الغذائية كما يستعمل كذلك لتبريد العلب

[1] _عبد الوهاب عبيدات، مرجع سابق، ص105.

[2] _زوهير بن جدو ، مرجع سابق، ص57

اثناء عمليات التصنيع كعملية التقشير سواء بالبخار او بالمحاليل القلوية وكذلك في نقل الفضلات خارج معامل التصنيع.[1]

2- مخرجات الصناعات الغذائية من القطاع الفلاحي: يستفيد القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات الاخرى من مخرجات الصناعة الغذائية والتي تتمثل في سلع غذائية مصنعة ونصف مصنعة توجه الى القوى العاملة في القطاع الفلاحي.[2]

ثالثا: علاقة الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات:

يمكن حصر علاقة التشابك بين فرع الصناعات الغذائية وقطاع الخدمات فيما يلي:

1. **مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:** يتطلب التصنيع الغذائي اعداد مستوى عالي من الفنيين المهرة في مختلف التخصصات والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام بطرق الحفظ المختلفة وادارة المصانع مع عمل نشرات ومطبوعات تحول الابحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة وهي اهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعة الغذائية من قطاع الخدمات.
2. **مخرجات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:** ان السلع الغذائية المنتجة من طرف المصانع الغذائية يتم توجيهها الى كل القوى العاملة في مختلف القطاعات ويتميز قطاع الخدمات في الدول النامية في اعتماده الكبير على اليد العاملة فالطلب المتزايد على السلع الغذائية يساهم في تطويرها.

ان تطوير فرع الصناعات الغذائية مرهون بتطوير وتنمية القطاع الزراعي باعتباره المصدر الاساسي للمواد الاولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية اخرى مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق الالمنيوم ومواد التغليف على انواعها كذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها.[3]

[1] _عبد الوهاب عبيدات ، مرجع سابق، ص106.
[2] _زوهير بن جدو، مرجع سابق، ص57
[3] _نفسه، ص. ص، 57-58.

المبحث الثاني: خصائص وأهمية وسياسات الصناعات الغذائية

تعد الصناعات الغذائية من بين الفروع الاستراتيجية لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد حيث تساهم في تكوين الثروة وتوفير الغذاء، كما تعد جسرا بين قطاع الفلاحي الصناعي وكذا الخدمي، حيث تقوم بتحويل الغذاء النباتي أو الحيواني إلى سلع جديدة قصد إشباع حاجات أكثر وتسهيل نقلها وتلبيتها في غير وقت وجودها من خلال تخزينها لفترات أطول دون تلفها.

للصناعات الغذائية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول من حيث ارتباطها بالأمن الغذائي بالمقام الأول وتأمين حياة الأفراد، وكما تتميز أيضا بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الصناعات التحويلية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على خصائص الصناعات الغذائية وكذا أهميتها، كما سنتعرف على أهم سياساتها.

المطلب الأول: خصائص الصناعة الغذائية:

للصناعة الغذائية جملة من الخصائص التي تميزها عن باقي الصناعات نذكر منها ما يلي:

- ارتباطها بالزراعة في الحصول على مدخلاتها ومن المواد الأولية او الوسيطة.
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، وذلك كون أساس التنافس قائم على اصول مختلفة (الاسعار، الجودة، العلامة التجارية، التعليب والأغلفة التجارية...)
- اغلب المؤسسات المنتمية لها عبارة عن مؤسسات تحويليه تشكل حلقة ضمن السلسلة الغذائية.
- تتميز منتجاتها بالتنوع والتطور السريع نظرا لتطور الرغبات المستهلكين.
- تعتمد طبيعة المعالجة في الصناعات الغذائية حسب نوع المادة المصنعة، أي ان بعض المواد الغذائية تحتاج لوجود مادة حافظة مثل المعلبات، وأنواع اخرى تحتاج لتجميد المادة للمحافظة عليها.[1]
- تخضع كمية نوعية المنتجات الغذائية لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم وقدرتهم الشرائية، كما تخضع لمستوى التطور التكنولوجي والفن الذي يتوفر لدى المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية،

[1]– ابتسام رزوق، تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023، ص 45.

لذلك يتعين على من يتجه للإنتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك اهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه وطبيعة الظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية.[1]

المطلب الثاني أهمية الصناعات الغذائية:

يحظى قطاع صناعات الغذائية بأهمية كبيرة ضمن اقتصاديات الأمم، فمن خلالها يتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويرتبط تطبيق قطاع صناعات الغذائية بالمقام الاول بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الاساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية، بالإضافة لارتباطه بقطاعات اخرى مثل القطاع النقل وقطاع الصناعة (التغليف والتعليب)...إلخ

يتمتع قطاع الصناعات الغذائية بأهمية بالغة في اقتصاد الجزائر، كونه من الفروع الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية التي تسعى الدولة الجزائرية لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، كما ان ارتفاع فاتورة استيراد الغذائي يحتم على الدولة ووضع استراتيجية لرفع أداء المؤسسات العاملة في قطاع صناعات الغذائية (تمثل واردات السلع الغذائية 28% من الواردات الصناعية الكلية).[2]

وتتجلى اهمية صناعات الغذائية من خلال تحقيقها الاهداف التالية:[3]

- تحويل المواد الغذائية سريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتا فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع والبعض الأخر لبضعة شهور أو لفترة سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة. ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طول فصول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجفيف أو التجمد في مواسم وداءة الإنتاج بسبب حصول جفاف أو سقوط جليد أو تعرض المحاصيل لآفات زراعية تقضى عليه.
- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها بغزارة إلى حد ربما لا يشجع على إنتاجها بل تترك الباب أمامه مفتوحا على الدوام لبيع

[1]- حورية حلمي، محمد أحمد، تقيين القدرة التنافسية الغذائية في مصر على المستويين المحلي و العالمي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (2)، 55، 2018، ص 03.

[2]- حمودة ام الخير، بيرش أحمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع و الأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، (11)،01، 2019، ص 188.

[3]- زينب لمعى عبد المنعم، أحمد فؤاد مندور، محمود حمد عبد العال، تحليل الآثار الاقتصادية والبيئية الناتجة عن الصناعات الغذائية بقطاع اللحوم في مصر، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، عين الشمس، (43)، جزء1، 2018، ص. ص 670-671.

الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع وبأثمان مناسبة. كما أن توفرها في مواسم ندرتها لا تضطر المستهلك إلى دفع أثمان مرتفعة جدا عن أثمانها وهي طازجة.

- تعمل بعض طرق الحفظ كالتجفيف مثال على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل نفقات شحنه إلى مسافات بعيدة ولهذا فائدة في نقل الغذاء إلى مناطق استهلاكه في مختلف بقاع العالم ويلاحظ ذلك جليا في الجيوش المقاتلة بعيدا عن ارضي بلادها وفى الرحلات الاستكشافية.
- الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة غذائية متجانسة كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبيا مقارنة مع الطازجة إذا أخذ بعين الاعتبار بتكاليف عمليات النقل والتصنيع والتوزيع.. إلخ. ولقد ساعد التقدم في مجال هذه الصناعة من جهة وارتفاع الدخل الاقتصادي للمواطنين في كثير من بلدان العالم إلى الإبداع في إنتاج أنواع عديدة من الأغدية ففي أمريكا مثال يتوفر في الوقت الحاضر ما يزيد عن 90000 نوع من أنواع الأغدية المصنعة.
- الصناعات الغذائية لها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة من علب صفيح وعلب زجاجية وكذلك مواد التغليف وغيرها وصناعة المكائن الخاصة بالتصنيع والمواد الكيماوية الحافظة وفى تحسين وسائل الجني الميكانيكي ولا شك أن هذا يزيد من النقد المستعمل كرأسمال في الصناعات فيزداد عدد العمال المستخدمين حيث تقل البطالة وينتعش الاقتصاد القومي في البلاد.

هناك من الباحثين من يرى أن أهمية الصناعات الغذائية إضافة لما تم ذكره في تساهم في:[1]

- إيجاد أغذية جديدة غير معروفة سابقا للتغلب على سوء التغذية.
- توفير الغذاء المناسب للأطفال والمرضى كالمصابين بمرض السكري.
- إيجاد عمليات تصنيع حديثة تتماشى مع تطور التكنولوجيا.
- إنتاج أغذية صحية خالية من الأمراض.
- تحسين حالة اللحوم المنتجة بزيادة محتواها البروتيني عن طريق استعمال بعض محفزات النمو كالهرمونات التي تؤدي إلى توجيه النمو الجسمي.
- رفع الجودة وجعل الغذاء أكثر صلاحية للمستهلك.

[1]- سارة ثامر هادي، محاضرة في مبادئ الصناعات الغذائية، قسم علوم الأغذية، كلية الزراعة، جامعة الأنبار، 2019، ص .ص 10-11.

- ثبات أسعار المنتجات الغذائية على مدار السنة.
- يسهل على المواطنين الحصول على الغذاء بسرعة بدون جهد كالأغذية المعلبة والمجمدة.

المطلب الثالث: سياسات الصناعات الغذائية

يرتبط تطوير اي صناعة بمدى استخدامها الامثل للموارد الوطنية، مع الاخذ بعين الاعتبار متطلبات كل صناعة وهي: المواد الاولية، التقنية، اليد العاملة، الاستثمار، السوق.[1]

اولا: المواد الاولية لصناعة الغذائية:

إن توفر المواد الأولية بالكم والنوع يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعي وبالتالي يخفض تكلفة السلعة، وهذا يسمح للصناعة بالاستمرار والتوسع والتطور، إلا أن وجودها وإن كان شرطا أساسيا لقيام الصناعة، إلا أنه لا يعد الشرط الوحيد لقيامها، لأن توفرها لا يكفي لقيام الصناعة كما أن هناك بعض الصناعات توجب توفر المادة الاولية محليا وأخرى لا توجب توفرها، ومن الصناعات التي توجب توفرها هي التي تكون خامتها سريعة تلف أو التي لا تتحمل النقل لمسافات طويلة كالصناعة الالبان وتعليب الفواكه والخضر واللحوم وتعليب الأسماك، كما تعتمد الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى على مخرجات القطاع الزراعي باعتباره من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة لنشاط الصناعة الغذائية، كونه ينتج المواد الخام اللازمة للعديد من فروع الصناعات الغذائية، كما يمكن تقسيم المواد الاولية التي تستخدم في عمليه تصنيع الغذائي الى قسمين2:

- **الخامات الاولية:** وتتمثل في الخضروات والفواكه، الحبوب والبقول، منتجات الحيوانات والاسماك والدواجن.
- **خدمات ثانوية:** وهي السكر، الملح، الأحماض العضوية، مواد مستحلبة، مواد مكسبة للقوام، مواد مكسبة للطعم والرائحة، للأكسدة، مكسبات اللون الطبيعية والصناعية، مواد التعبئة والتغليف، المذيبات العضوية، ثاني اكسيد الكربون، الخامات المستخدمة في التحاليل ومواد التنظيف والتطهير.

[1]- قش فايزة، توجهات و محركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، (6)، 01، 2019، ص 157.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدينAIDMO، إدارة التنمية الصناعية، دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية، 2017، ص 12.

من اجل ضمان استمرار الإمداد بالمواد الأولية للصناعات الغذائية لابد من وجود تكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي بالمقام الأول بالإضافة لوجود ربط بين فروع صناعية أخرى تقوم بتصنيع الخامات الثانوية، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها، بالإضافة لوجود تعاقدات طويلة المدى مع الموردين فيما يخص المواد الأولية المستوردة لتوفير الخامات دون انقطاع.

ثانيا: تقنية صناعات الغذائية:

إن تطور الصناعات الغذائية يتوقف على ما تملكه الدولة من مؤهلات تقنيه وتكنولوجية ومهارات في استخدام تلك التكنولوجيا،[1] حيث الهدف الأسمى من تطوير تقنية الصناعات الغذائية هي توفير شروط لسلامة صحة الانسان إلى أبعد ما يمكن، بالإضافة لارتباطها بضمان جودة المواصفات التي تعتبر شرطا اساسيا للمنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، وتعني جودة الاغذية جميع الصفات الأخرى التي تؤثر في تقييم المستهلكين للمنتجات ومن هذه الصفات صفات سلبية مثل التلف التلوث الاوساخ أو تغير اللون أو وجود رائحة[2]، كما تشمل صفات إيجابية مثل المنشأ واللون والطعم والرائحة والنسجة وطريقة تجهيز الاغذية، كما تفتح مواصفات الجودة أبواب التوسع الصناعي بتنامي حجم الانتاج الذي يزيد من الحاجة لقنوات تسويقية جديدة بعد اكتفاء السوق المحلي، مما يشجع على التصدير واختراق أسواق اقليمية وعالمية جديدة. تقوم كبرى شركات تصنيع الغذائي بتخصيص جزء كبير من مواردها المالية نحو الاستثمار في التقنية، وإدخال تكنولوجيا أكثر تطورا ضمن خطوطها الإنتاجية، بهدف تحقيق جودة المنتج ضمن نطاقات سعرية مناسبة تكفل مستويات تنافسية جيدة في قطاع يشهد حاليا أجواء تنافس شديدة، وتعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصناعات الغذائية هو الاتجاه الجديد لشركات العالمية والذي يهدف إلى فهم التفاعلات المختلفة بين المذاقات والروائح والعوامل الأخرى التي من شأنها أن تصنع منتج غذائي صحي ناجح يلبي أذواق كافة المستهلكين، كما أن استخدام التقانات الحيوية للغذاء والتوسع في تطبيق منجزات التقانات الحيوية والهندسة أدى إلى تطور كبير في مجال الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وتوفر الغذاء وتحسينه.

[1]- قش فايزة، مرجع سابق، ص 157.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدينAIDMO، مرجع سابق، ص 05.

ثالثا: اليد العاملة:

يعتبر تنمية المورد البشري من أهم الرهانات التي أدركت المنظمات أهميتها في تحقيق أهدافها، باعتباره أحد أهم مصادر قوة المنظمات، حيث يساهم في تطوير الصناعات الغذائية من خلال تنمية القدرات التنافسية للمنظمات، كما تعتبر الاستراتيجية الصناعية أن المورد البشري هو أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات، والاستثمار في المورد البشري بتكوينهم وتدريبهم وتطوير مهاراتهم يجعلهم في اتم الجاهزية للتأقلم مع التطورات التي تفرضها البيئة، كما أن استقطاب الكفاءات والخبرات البشرية المتخصصة في مختلف المجالات يخلق بيئة ابتكارية تعزز القدرة التنافسية للمنظمة.1

رابعا الاستثمار:

يتميز قطاع الصناعات الغذائية بتشابكاته مع عده قطاعات اقتصادية، كما يعتبر الاستثمار فيه من الأنشطة الاقتصادية التي تحقق مردودا اقتصاديا عاليا، فمع تزايد ومعدلات الاستهلاك العالمية يتزايد بذلك الطلب على المنتجات الغذائية بنسبة طردية، وحسب الاحصائيات الصادرة عن معهد الصناعات الغذائية بالولايات المتحدة الأمريكية فإن الزيادة في معدلات الاستهلاك على مدى سنوات العشرة الماضية أدت إلى ارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية وارتفعت بذلك مبيعات المصانع بنسبة كبيرة تختلف من بلد لآخر ولكنها بنفس الوتيرة، كما اكدت منظمة الامم المتحدة لتنمية الزراعية اليونيدو إلى أن قطاعات الصناعات الغذائية في الدول النامية يجب أن تنمو بمعدل من 4 الى 5% سنويا حتى يلبي الاحتياجات الغذائية المتنامية في تلك الدول.[2]

خامسا البحث في الاسواق الداخلية والخارجية:

يتحقق ذلك بعد تلبيه احتياجات السوق المحلية من المنتجات ومنافسة السلع المستوردة في الأسواق المحلية، ثم السعي إلى تكوين علاقات صناعية بالتوجه نحو التحالفات الاستراتيجية بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المشتركة وتعزيز القدرة التنافسية في بيئة ديناميكية شديدة التنافسية مع مراعاة المعايير والأسس الإنتاجية ومن أهمها تطوير تصميمات المنتجات، والرقابة على جودة الانتاج وتطبيق معايير الجودة.3

[1]- قوريش نصيرة، أبعاد و توجهات استراتيجية اتعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، (04)،05، ص102.

[2]- ابتسام رزوق، مرجع سابق، ص 54.

[3]- نعمون وهاب، سريدي سمية، أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، 41، 2017، ص 277.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي

تمهيد:

يعد الغذاء من بين الحاجات الأساسية التي يسعى الانسان للحصول عليها منذ القدم، بحيث ان وجوده واستمراره في هذه الحياة يتوقف على الغذاء اضافه إلى عناصر اخرى مهمه، فبفضل توفر الغذاء كما نوعا فان ذلك سيسمح له بان يعمل ويطور مهارته ويبدع فهو يعتبر محركا لسلوكه كون غيابه سيؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى والخوف ولا امن وهو ما سينعكس سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. في المقابل نجد انه كلما توفر الامن والاستقرار فإن ذلك سيسمح بإمكانيه توفير الغذاء الصحي ما يساهم في تحقيق الامن الغذائي، فهذا الأخير وجوده يعد شرط رئيسي من أجل تحقيق الاستقرار والأمن من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى، ونظرا لأهميته فقد اهتم مختلف الباحثين والدارسين بماذا المفهوم وبأبعاده المختلفة وذلك لما له من دور في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعي. وسنحاول من خلال هذا الفصل تطرق للأمن الغذائي بشيء من التفصيل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي
- المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

يعد مفهوم الأمن الغذائي من بين المفاهيم البارزة قديماً وحديثا، حيث لاقى اهتماما واسعا من قبل المفكرين والباحثين وذله ارجع إلى أهمية هذا المفهوم في حد ذاته بالنسبة للجميع ما ساهم بتطوره، ويشكل الأمن الغذائي مفهوماً جوهرياً وأساساً قاعدياً تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه في جميع المستويات، وذلك من خلال رسم مختلف السياسات واستراتيجيات لمواجهة أي تهديد أو خطر قد يواجهه، كما تبرز أهميته من خلال تعدد أبعاده ومستويات، بحيث يتطلب تحقيق الأمن الغذائي تحقيق مختلف أبعاده اقتصادية واجتماعيه والثقافية وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

بالرغم من ان مشكلة الغذاء تعد مشكلة اقتصادية في المقام الأول نظرا لأنها تعكس العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، أي العرض والطلب، إلا انها بعدا أمنيا بسبب الارتباط القوي بين الغذاء والامن، وذلك باعتبار أن الغذاء يمثل أهم الاحتياجات الضرورية للإنسان، وبالتالي فإن وجود عجزا غذائيا في مجتمع ما يشكل خطورة على الأمن السياسي والاقتصادي للمجتمع ككل. وبالرغم من تعدد تعاريف الأمن الغذائي إلا ان جميعها ترتكز على قدرة المجتمع على تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء الصحي والسليم.

نشأ مصطلح الامن الغذائي عقب الأزمة الغذائية التي شهدتها بداية حقبة السبعينات وعقدت القمة العالمية الأولى للغذاء عام 1974 لتحدد كيفية توفير الامن الغذائي، ومعالجة الأزمة الغذائية على المستوى الدولي، ومواجهة المخاوف بشأن مستقبل الغذاء في العالم، ولذا تم وضع أولى مفاهيم الأمن الغذائي والذي ينص على: الإتاحة في كل الأوقات من الكميات الكافية على المستوى العالمي للسلع الغذائية الأساسية، لمقابلة التوسع المستمر في استهلاك الغذاء، وتجنب التقلبات في الإنتاج والأسعار. ويتضح من التعريف السابق أنه قد أصبحت وفرة او اتاحة الغذاء المحدد الرئيس للأمن الغذائي، وهو ما يعني الاعتماد على جانب العرض الذي يتحدد بمستوى انتاج الغذاء، ومستويات المخزون وصافي التجارة.[1]

قدمت منظمة الصحة العالمية تعريفا للأمن الغذائي ينص على انه الوضع الذي يحدث عندما يتمكن جميع البشر في كل الأوقات من الحصول على غذاء كاف وآمن، يمكنهم من الحصول على حياة صحية وفعالة، وقدرت منظمة الصحة العالمية ان متوسط الحد الأدنى من الطاقة الغذائية المطلوبة لجسم الانسان بنحو 1800

[1] -FAO (2003) "Trade Reform and Food Security. Conceptualizing the Linkages". Chapter 2.

سعرة حرارية كحد أدنى، والذي يعد أيضا معيارا لتحديد إذا ما كان الفرد يعاني من نقص التغذية ام يتمتع بالغذاء الكافي، وبالتالي تقدير عدد ناقصي التغذية.[1]

يمكن تعريف الأمن الغذائي بانه توفر الغذاء مع تمتع جميع الأفراد في كل الأوقات بغرض الحصول عليه وبسعر مناسب هذا بالإضافة إلى تلبيه احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية[2]. ونرى من خلال التعريف السابق الركائز الأربع للأمن الغذائي والمتمثلة في: توافر الأغذية وإمكانات الحصول عليها واستخدامها واستقرار الإمداد منها.

كما يمكن تعريفه بانه توفر الغذاء مع تمتع جميع الأفراد في كل الأوقات بغرض الحصول عليه وبسعر مناسب مع كفايته وسلامته، هذا مع تلبيه للاحتياجات الغذائية للأفراد ليحيوا حياة صحية خالية من الأمراض هذا بالإضافة إلى مناسبته لذوقهم العام. حيث نلاحظ من خلال هذا التعريف انه ركز على أهمية توفير الاحتياجات الغذائية إما بإنتاجها محليا او بإنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات بتوفير حصيلة كافية من الصادرات الزراعية لضمان القدرة على استيراد باقي الاحتياجات.

و مما سبق يمكن القول بان الأمن الغذائي هو قدرة الدولة في جميع الأوقات والحالات والظروف (حالة حرب أو سلم، ظروف طبيعية وغيرها) على توفير غذاء صحي سليم خالي من أي مواد مضرة بالصحة لجميع أفراد المجتمع دون استثناء ودون انقطاع بالكميات المطلوبة حتى يتمكن أفراد المجتمع من مواصلة حياتهم بشكل طبيعي، ويتم توفير هذا الغذاء غما عن طريق إنتاجه محليا أو عن طريق استيراده بشرط توفر عوائد معتبرة من الصادرات الفلاحية حتى يمكن تجاوز قضية العجز الغذائي والذي يلعب دورا رئيسيا في الوقت الحالي لتبيان مستوى تحقيق الأمن الغذائي.

[1]- عادل المهدي، أحمد صلاح الشافعي، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، (31) 4، 2021، ص 1282.

[2]- رامي زريق، ورشة عمل تدريبية حول اطار رصد و متابعة أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بين الأمم المتحدة، بيروت، 2019، ص 02.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي:

عرف الانسان مسألة الامن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم، واعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي مسألة مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل منها دلالته التأثيرية، ونذكر من بين هذه الأبعاد الأساسية وتأثيرها.

أولا: البعد الاقتصادي:

إن البعد الاقتصادي للأمن الغذائي هو ذلك النوع الذي يركز على دراسة العرض والطلب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية أو المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع، وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجات سكانها من الغذاء بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية مما يشكل عبئا اقتصاديا للأمن الغذائي على الدولة. [1]

كما ان عمليه استيراد سلع الغذائية التي تقوم بها معظم الدول واعتمادها بنسبة كبيرة على العالم الخارجي يمثل سبب رئيسيا في ارتفاع الاسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع اسعار السلعة الغذائية في السوق العالمية، مما يترتب عليه اضرار الحكومة على المستوى الوطني إلى دعم اسعار السلع الغذائية في السوق المحلية، كما يعد الدخل الحقيقي او الدخل المتاح للمستهلك احد الاركان الأساسية للأمن الغذائي. فتوفر الغذاء للأفراد بالكمية والنوعية المناسبة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح. [2]

وبالتالي فان توفر الغذاء سواء من المصادر المحلية او الخارجية لتغطيه اي عجز غذائي هو بمثابة توفر متطلبات معيشة المجتمع من غذاء جيد وصحي، او التاريخ خلق حالة من الاستقرار الداخلية ينعكس بطبيعة الحال على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، لان توفر المتطلبات الأساسية من الغذاء ستمكن افراد كعناصر كمورد بشري من القيام بدورين في تحقيق هذه التنمية الاقتصادية. [3]

[1]- خير الدين تواتي، الأمن الغذائي العالمي – الاستراتيجيات و التهديدات–، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019، ص29.

[2]- بدر الدين طالبي، أسية لعساسي، واقع القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة علمية دولية محكمة، 23، ديسمبر 2017، ص 54.

[3]- خير الدين تواتي، مرجع سابق، ص 30.

ثانيا: البعد الديمغرافي:

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أولها ان التأمين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا ان الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدالة عن الأمن الغذائي وام عن القطب الثالث وهو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واصحا بعدد التزايد المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، فإن التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد او بين الدول العربية، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق. هذا يعني ان تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية او بالزيادة الكمية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي[1]

ثالثا: البعد السياسي:

يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعه من الدول التي تملك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجز الدول النامية او الفقيرة التي لا تمتلك الامكانيات لإنتاج السلع الغذائية من اجل الضغط عليها والتأثير على وتوجيه قراراتها نظل حتى تظل تابعه لها. اذ كيف على الدول التي لا تملك تحقيق سلعها الغذائية ان تملك سيادتها الوطنية ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة فهي المحددة الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك الاسعار.[2]

فالدولة تعتبر هي الجهة المعنية بتامين الغذاء للمجتمع بكل افراده وجماعته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جمله من القرارات الصادرة عنها والتي تجسد ارادتها، وبالتالي تامين ما يحتاجه الشعب او ينقصه من جهة ومن جهة اخرى اعطاء قيمه الارض للعمل بها وللعامل فيها، ويتحقق تدخل الدولة العقلانية المقبول والملائم

[1]- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، كلية العلوم و العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 5، 2009، ص ص 11- 12.

[2]- كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسيو، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017، ص267.

للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية وفتح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها كل ما استدع ذلك الوضع السياسي اراها للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والاهم في قضيه الامن الغذائي ان يكون للدولة المتبينة فكره الامن الغذائي السياسة شعبيه فلاحيه.[1]

كما ان للاستقرار السياسي تأثير بدرجه كبيره في تحقيق التنمية الزراعية واستدامتها من خلال توفير الظروف المناسبة للحكومات ومؤسساتها واشكال الزراعة بها من اجل القيام بالنشاط التنموي بصوره ايجابيه، ولقد ادتني التراعات والحروب الداخلية والخارجية في بعض الدول إلى استنزاف طاقات واموال ضخمه واوقفت العديد من المشاريع التنموية، كما ساهمت بزيادة وتعميق مشكلتي الفقر والجوع والسكن بالإضافة إلى تفشي الامراض والأوبئة.[2]

رابعا: البعد الاجتماعي والثقافي:

كما سبق وتطرقنا نجد ان مفهوم الامن الغذائي ينطوي على بعدين اساسيين هما البعد الاول يتمثل في البعد الاجتماعي الذي يعتبر ان الغذاء من بين حقوق الانسان التي لا يمكن التعدي عليها او حرمانه منها، والبعد الثاني المتمثل في البعد الثقافي المتعلق بدرجه كبيره بمنتقدات وعادات الافراد.

1. البعد الاجتماعي:

لا يمكن الفصل بين الاستقرار الاجتماعي لاي دولة والامن الغذائي فنقص هذا الاخير يؤدي إلى كثرة الاضطرابات داخل الدولة بالإضافة إلى كونه الضامن الاساسي لوفرة الموارد والحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع.

فنقص الغذاء والسلع الاستهلاكية في اي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على تصرفات الافراد اقتصاديا واجتماعيا، فالفرد يعد من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ويعتبر الغذاء من حقه ويجب على الدولة توفيره حتى يتمكن من أداء دوره في عجلة التنمية. [3]

[1]- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، مرجع سابق، ص.ص 13-14.

[2]- بوخامة رميساء، عبداوي خلود، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي و التحديات التي تواجهها، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022، ص19.

[3]- يحي ياسين سعود، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة و حماية الدولة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016، ص28.

وعند الحديث عن حقوق الانسان التي تعني ببساطة أن الانسان مجرد كونه انسان بغض النظر عن جنسيته واصله بوضعه اجتماعي يملك حقوق طبيعية معينه، وهو ما جاء في المادة رقم1 فقرة 2 من القانون18_11 الذي يرمي إلى ضمان وقاية وحماية صحة الاشخاص والحفاظ عليها[1]. لذا على الحكومات أن توفر الغذاء بالكميات الكافية والجودة المناسبة وبالأسعار التي تمكن الفرد من اقتنائها، ويعتبر هذا الاخير مقوم اساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فاذا كانت المجتمعات تعاني من عجز الغذاء نتيجة وجود فوجهه بين المعروض من الغذاء والمطلوب منه فيؤدي ذلك إلى التأثير على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم الاجتماعية ويتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي وعلى جهود التنمية بمختلف انواعها، ويتأثر البعد الاجتماعي بنقطتين مهمتين هما:[2]

- **التزايد المستمر في عدد السكان:** تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الامن الغذائي، وبالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال او الدول النامية ككل تعتبر مشكله النمو السكاني السريع سببا ونتيجة للفقر في آن واحد.

- **مستوى الدخل:** يساهم الداخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد حيث لا يستطيع من العيش دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي فهو يعاني بشكل او بآخر من نقص تغذيه.

2. البعد الثقافي:

يختلف البعد الثقافي عن الأبعاد السابقة الذكر لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجه كبيره بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في اطار الارض والعمل بها وقيمه العمل الفلاحي، لكن اثر البعد الثقافي على الامن الغذائي لا يقصد به فقط بقدر ما يقصد به قدره الشعب على ايجاد طرق كثيره وكيفيات تناسب وضعه وظروفه ومن هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجيه الامن الغذائي، كيف دفعت الكثير من الشعوب على

[1]- المادة 01 من القانون 18-11، المؤرخ في 18 شوال 1439 الموافق ل 2 يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 16 ذو القعدة 1439، الموافق ل 29 يوليو 2018.

[2]- بوخامة رميساء، عبداوي خلود، مرجع سابق، ص.ص 20-21.

اختلاف رؤاهم حول الارض والعلم بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها واختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها وابدعوا في الوسائل التكنولوجية.[1]

المطلب الثالث: مستويات الأمن الغذائي

يتطلب تحقيق الامن الغذائي في اي دوله المرور بمجموعه من المستويات، حتى تتمكن من تحقيق امنها الغذائي اللازم، ويتم الانتقال من المستوى الادنى إلى المستوى الاعلى وفق استراتيجيه خاصه بكل دولة، ولا على اهم مستويات الامن الغذائي تتمثل فيما يلي[2]:

- المستوى الاول: المستوى الكفاف

يكون هذا المستوى في قاعده الهرم ويتحقق عندما تكون الدولة قادره على توفير الحد الادنى من الاحتياجات الغذائية من السعرات الحرارية والبروتينات وبقى ما توصي به المعايير الدولية، وذلك لإبقاء الانسان على قيد الحياه، وهو ما يسمح بالقضاء على الجوع نهائيا ويتم ذلك من خلال توفير الحد الادنى من الداخل ومن الامكانيات للحصول على الحد الادنى من الغذاء.

- المستوى الثاني: المستوى المتوسط

المستوى المتوسط من الغذاء وسط الهرم وفق مستوى الكفاف وحتى بداية المستوى المحتمل، ويبتسم هذا المستوى بتناقص معدلات سوء التغذية كلما اقتربنا شيئا فشيئا للمستوى المحتمل، ووفقا للمستوى المتوسط فالأمن الغذائي يتجسد من خلال التخلص من ظاهره سوء التغذية والتي تشكل خطرا على صحة الانسان، ويتم التخلص من هذه الظاهرة عن طريق توفير مستويات ملائمه من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل شرائح المجتمع. ووفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام1992 فان معدل سوء التغذية في زيادة مستمرة وقد بلغ نحو780 مليون شخص يعانون من سوء التغذية سنويا.

[1]- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[2]- شوقي حفياني، تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي- دراسة مقارنة الجزائر و المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2023، ص.ص 50-51.

- **المستوى الثالث: المستوى المحتمل:**

يقع المستوى المحتمل في قمه الهرم ويأتي بعد نهاية المستوى المتوسط، ويتجسد هذا المستوى من خلال قدرة الدولة على رفع من المستوى الغذاء خاصه من السعرات الحرارية لأفراد المجتمع حتى يمكنه من خلاله اداء اعمالهم بأعلى مستوى من الكفاءة والاحترافية، ومن هنا في المستوى المحتمل من الغذاء نتائج تفاعل عنصرين وهما: امكانيه الانتاج والمستوى الدخل الفردي المتاح باعتباره ممثلا للطلب على الغذاء وهو ما يعني توفر معادله الامن الغذائي القائمة على عرض الغذاء وطلب الغذاء، غير انه لا يمكن الحديث عن الوصول إلى المستوى المحتمل من الغذاء إذا غاب أحد عناصر المعادلة الغدائية خصوصا عنصر عرض الغذاء.

وهناك من الباحثين من يحدد مستويات الأمن الغذائي فيما يلي[1]:

- على مستوى الدولة: وهو يعتمد على مستوى التطور الاقتصادي والوضعية الاقتصادية والأداء على المستوى الكلي وتطور معدل الناتج المحلي الخام وتوزيعه وحجم التدفقات التجارية...

- على مستوى العائلات: يرتبط بقدرتها في الحصول على الغذاء اعتمادا على مستوى دخلها وقدرتها الشرائية.

- على مستوى الفرد: يرتبط بتوزيع الأغذية بين الأفراد والعائلة.

[1]- لطرش ذهبية، غراب رزيقة، مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، 09، 2015، ص 416.

المبحث الثاني: تحديات الأمن الغذائي ودور القطاعات الاقتصادية في مواجهتها

هناك العديد من العوامل المشتركة بين مختلف الدول التي تؤثر سلبا على تحقيق الأمن الغذائي، وعلى تلبية مختلف حاجيات السكان من الغذاء، وعليه فإن كل دولة مطالبة بمراعاة هذه العوامل، والعمل على السيطرة عليها قدر الإمكان حتى تسنح لها الفرصة من أجل تحقيق الأمن الغذائي لجميع فئات المجتمع. وهو الأمر الذي دفع بها للبحث عن آليات وإجراءات مؤسساتية تساهم في تحقيق الامن الغذائي والحد من التبعية لأسواق الغذاء الدولية لتوفير غذاء امن ومستقر وصحي لشعوبها، ويعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي التحويلي على المستوى العاملي قدرة على تحقيق هذا الهدف.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

يتأثر الامن الغذائي للدول بجمله من العوامل يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- **أولا: العوامل الديموغرافية:** يعد التزايد السكاني من أبرز العوامل المؤثرة في قضية الامن الغذائي، فهو يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية، مما ينعكس بأشكال سلبيه متعددة كالجفاف التلوث ازمه الطاقة قله الغذاء ارتفاع الاسعار والمجاعة، كما ان هذه الزيادة في عدد السكان تستدعي بضرورة الزيادة في الانتاج الفلاحي لتلبيه احتياجاته من الغذاء.

- **ثانيا: العوامل التكنولوجية:** وهي تكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الفلاحية، والتي عرفتها الفاو على انها: تقنيات تستخدم كائنا حيا لصنع منتج او تعديله، وادخال تحسينات على النباتات والحيوانات او تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعيه محدده، حيث ان البحث العلمي في مجال الزراعة يهدف إلى تحسين الانتاج الفلاحي واختيار طرائق الانتاج الافضل والاكثر اقتصادا بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، كما يفتح لها افاقا جديده لكشف مصادر غذائية متنوعه، واعتماد منتجات ذات مواصفات وراثيه جديده وزياده الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية، وهذا ما تفتقر اليه الدول التي تعاني من انعدام الامن الغذائي نظرا لمحدودية تطبيق الاساليب الفلاحية الحديثة بها.

- **ثالثا: العوامل السياسية:** حيث تؤثر تدهور الاوضاع السياسية وما يرتبط بها من مشكلات في اي دوله بدرجه كبيره على الوضع الغذائي بها.

[1]- جناد مباركة، إشكالية الأمن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، 14، (01)، 2023، ص ص 431-432.

- **رابعا: العوامل المناخية:** يرتبط الانتاج الفلاحي للدول لظروف الجوية السائدة بها من امطار وحراره وغيرها، فأي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الانتاجية كإتلاف المحاصيل الفلاحية، خاصه مع مشكله التغير المناخي الناتج عن الاحتباس الحراري والذي شكل مخاوف كبيره في الآونة الاخيرة، وذلك لما يترتب عنه من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية يكون لها تأثير سلبي على استقرار الدول، خاصه التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق امنها الغذائي.

- **خامسا: صناعه الوقود الحيوي:** نظرا لعده اسباب اهمها ارتفاع اسعار النفط والتأثيرات السلبية لانبعاثات السامه من الوقود الاحفوري على البيئة والمناخ، توجه الاهتمام بالطاقة نحو بديل اخر وهو الطاقة الحيوية التي يعتمد في انتاجها على المواد الفلاحية، مما يؤدي إلى انخفاض المعروض من هذه المواد للحاجيات الغذائية، الامر الذي يتسبب في رفع اسعارها في السوق العالمية، وتسبب في ازمه نقص في الغذاء للعديد من الافراد خاصه منخفضي محدودي الدخل.

- **سادسا: العوامل المادية والمالية:** يتأثر كل من الانتاج الفلاحي والامن الغذائي تأثيرا مباشرا بمدى توافر الموارد المادية والمالية والمائية، لذلك ينتظر من الدول التي تعطي اهميه استراتيجية للقطاع الفلاحي وتوفر له امكانيات ماليه هائلة أن توفر الغذاء محليا لمواطنها، كما يلعب تطور الهائل في استغلال الاساليب المستخدمة في القطاع الفلاحي دورا هاما في الرفع من إنتاجيتها، وبذلك يتحقق الامن الغذائي لهذه الدول.

المطلب الثاني: مؤشرات الأزمة الغذائية وأثرها على الأمن الغذائي

- شهد العالم المعاصر حدوث العديد من الأزمات الغذائية خاصة في السنوات الأخيرة، وقد نتج عنها عدد من التأثيرات الخطيرة عل مختلف المستويات، حيث أثرت هذه الأزمات على الأفراد والدول عل حدا سواء، فبالنسبة للأفراد فقد وجدوا أنفسهم عاجزين عن الحصول على الغذاء الكافي بسبب إما ندرته وإما بسبب ارتفاع أسعاره ما تسبب لهم في حدوث العديد من المشكلات الصحية كنقص التغذية والهازل والمجاعة، أما بالنسبة للدول فقد وجدوا أنفسهم بدورهم في مشكل يتعلق بصعوبة الحصول على الغذاء الكافي من الأسواق العالمية تلبية الاحتياجات المحلية نظرا لزيادة الطلب عليه في ظل قلة العرض المتوفر ما أدى إلى ارتفاع أسعاره بشكل رهيب ما أثر ذلك بدوره ماليا على الدول المستوردة، وعليه تشكل الأزمات الغذائية أحد أكبر مشكلات التي تواجها الدول في سبيل تحقيق التنمية والأمن الغذائي.

- تشير الأزمة الغذائية حسب المختصين إلى عدم قدرة الامكانات الاقتصادية القومية على توفير احتياجات أفراد المجتمع من الغذاء، سواء لأسباب اقتصادية أو طبيعية أو غيرها.

- وتعتبر مشكلة الغذاء من بين أكثر المشاكل التي واجهت سكان المعمورة وتواجهها في الحاضر وستوجهها في المستقبل كذلك، وذلك بسبب غياب التوازن بين عرض الغذاء والطلب علي في الأسواق خصوصا في العديد من الدول خاصة الدول النامية والعربية منها.[1]

- ونظرا للمساحة الجغرافية التي تغطيها، ونظرا لحدتها وكثافتها، أصبحت أزمة الغذاء تختلف في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين (خاصة أزمة الغذاء 2006-2007، وأزمة الغذاء 2010-2011) كل الاختلاف عن سابقاتها، وانتهت فترة وفرة القمح في الأسواق. حيث أن العجز العالمي تجاوز عتبة 10 مليون طن، مما فتح حقبة جديدة تتسم بعدم الاستقرار الكبير والذي نتج عما يلي: [2]

- المدخرات العالمية من الغذاء تدق نقول الخطر ما ينذر بنقل كارثي.
- نفس الهبوط الحد في احتياطات التجارية ومستودعات البلدان المصدرة للسلع الغذائية.
- ارتفاع أثمان السلع الغذائية خاصة أسعار القمح والتي بلغت أرقام قياسية.
- التغير المناخي والذي أثر عل أحوال الطقس سلبا (شتاء قارص، أو جفاف، أو مرض المحاصيل أو الماشية...).

ومن بين تجليات الحقبة الصعبة من بعد انخفاض الإنتاج العالمي في الغذاء ما يلي:

- فرضت مجموعة من البرامج التقويمية نتيجة الأزمة ما جعلت البلدان ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض أقل قابلية للتعامل مع حالة الأزمة.
- انتشار الفوضى المالية وذله منذ انهيار نظام برتن وودز وما خلف من تزايد في حدة التضخم.
- الارتفاع الجنوني في أسعار الطاقة والأسمدة وعدم استقرارها أدى إلى حالة عدم استقرار وزاد من حدة الفوضى أكثر فأكثر.

[1]- نجفي سالم توفيق، الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص .ص 117-118.
[2]- حفياني شوقي، مرجع سابق، ص.ص 67-69.

- ظهور الصدمات النفطية وتضاعف ثمن القمح أربع مارت، دفعت بالعديد من الدول الفقيرة إلى اللجوء المباشر للاختيار بين الطاقة والغذاء.
- أصبح القمح أداة إستراتيجية.

كشفت هذه التجليات لأزمة الغذاء بعض الأسباب العميقة منها عدم التوازنات البنيوية في النظام الغذائي العالمي. ففي دول الشمال مثال، تنتج البلدان الصناعية الغذاء أكثر بكثير مما هي في حاجة لاستهلاكه أو تصديره. في حين دول الجنوب، نجد أن البلدان النامية مير قادرة على إنتاج الكميات الضرورية للاستهلاك أمام الطلب المتزايدة. كما أن الكثير من هذه الدول ال تمتله القدرة المالية على تسديد فاتورات الاستيراد المرتفعة باستمرار بين الشمال والجنوب، كما أصبحت حجم المساعدات من أجل التنمية، في تراجع وهبوط مستمر نظرا لأنها توجه في الأصل لغير أهدافها. ومما زاد من حدة الأزمة الغذائية أكثر فأكثر وجود عوامل أخر منها:

- البنايات التقليدية القروية ما زالت كما هي في غالبا البلدان، وغالبا ما تكون غير ملائمة للعيش.
- سياسات دعم الأسعار تخدم الفئات الحضرية، لم تكن في صالح للفلاحين.
- مسألة التحديث، تسّريع في وتيرة ما يعرف بالثورات الخضراء، أدى إلى تهميش المجتمعات القروية التقليدية.
- زيادة النمو الديمغرافي، حيث أن على الرغم من التقدم الملحوظ في بعض الثورات الخضراء، لا زاليشكل عائقا يتجل في الخصائل لإرضاء الطلب الغذائي المتزايد.

ما زالت الفلاحة في البلدان النامية مرتبطة بالظروف الصعبة التي تشهدها اقتصاديات هذه الدول. هذه العوامل كشفت عن خطورة الأزمة الغذائية في شموليتها. فإن كانت أزمة مؤقتة سابقا، فقد أصبحت أزمة مزمنة في سنوات السبعينات، وزاد من حدتها أكثر في سنوات الثمانينات، ثم ما تركته بعد ذلك من انعكاسات سياسات التقويم الهيكلي عل الفئات اجتماعية الأكثر حرمانا وضعفا، ثم في عقد التسعينات ما كان من ثار الصراعات والحروب الداخلية على المجتمعات.

هنا يتبين جسامة مخاطر أزمة الغذاء في العالم وذلك من خلال تقدير حجم معاناة إنسانية من تعرضها لسوء توزيع المواد الغذائية المتاحة لسكان العالم بطريقة غير عادلة، ولنقص حجم المواد الغذائية في البلدان النامية والفقيرة بشكل خاص. فعلى الرغم من نجاة عدد كبير من الأشخاص من الهلاك نتيجة المجاعة خاصة في

إفريقيا، والذين مازالوا يكافحون في سبيل البقاء وبخاصة الأطفال والنساء، إلا أنهم ما ازلوا يعانون من أضرار جسمانية وعقلية ال رجعية ال توجد لها عالج، وسوف تؤثر عليهم طوال حياتهم، ولن يستطيعوا أن يعيشوا نفس الحياة التي يعيشها الأشخاص الأصحاء، ولن ينعموا بأمن غذائي كغيرهم من البشر.

مؤشرات الأزمة الغذائية:

لكي تتمكن كل دولة من معرفة الوضع الغذائي الخاص بها، لابد من وجود مجموعة من المؤشرات التي تعتمد عليها لقياس معدل الأمن الغذائي الوطني، غير أن اعتماد هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى، بحيث لا يوجد اتفاق عام على مؤشرات معينة، وعليه سنعرض مجموعة من المؤشرات المختلفة والتي ركزت عليها العديد من الدارسات.

هناك من يحصر مؤشرات قياس الأمن الغذائي في مجموعة من المؤشرات وهي[1]:

- من بين المؤشرات المهمة لقياس الأمن الغذائية لأي دولة نجد معدل اكتفاء الذاتي من السلع الغذائية استراتيجية ذات الاستهلاك الكبير، هذا المؤشر يبين أن الأمن الغذائي يتحقق من خلال قدرة الدولة على إنتاج غذائها محليا لتلبية احتياجات سكانها.
- مؤشر قيمة الانتاج الزراعي المحلي إلى قيمة المنتوجات الزراعية المستوردة، حيث يتحقق الأمن الغذائي إذا كان حجم الإنتاج الزراعي المحلي يفوق الحجم المستورد.
- مؤشر قيمة المنتجات الزراعية المستوردة إلى قيمة السلع الإجمالية المستوردة، حيث أنه كلما انخفضت قيمة المنتجات الزراعية المستوردة من قيمة إجمالي السلع المستوردة فإن ذله يعني زيادة في حجم الإنتاج الزراعي الوطني.
- كما يقاس الأمن الغذائي من خلال نسبة قيمة النفقات الغذائية من إجمالي الناتج القومي.
- مؤشر قيمة مساهمة الإنتاج الزراعي السنوي في إجمالي الناتج المحلي.
- مؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي، ومدى مساهمة الفرد في الإنتاج الزراعي.

[1] - أحمد الدوم أدم الهادي، الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة من 2001 إلى 2014، مجلة العلوم الاقتصادية، 17(1)، 2016، ص 7.

- مؤشر القيمة الصافية للسلع المستوردة إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث أنه كلما انخفضت القيمة الصافية للواردات كلما زاد حجم الناتج المحلي وهو ما يعني أن كمية السلع الغذائية الموجود تفي احتياجات السكان.
- مؤشر حجم المخزونات الإستراتيجية من السلع الغذائية إلى حجم استهلاكه السنوي.

غير أن هناه من المختصين والباحثين من يحصر مؤشرات قياس الأمن الغذائي في عدد من المؤشرات الأخرى أهمها: [1]

- **الاحتياجات الغذائية:** يعد توفير الاحتياجات الغذائية أحد أهم المؤشرات وفقا لهذا التصور لقياس الأمن الغذائي، ويقصد بالاحتياجات الغذائية مختلف السلع الغذائية الاستهلاكية التي تحتوي على معدلات معتبرة من الطاقة والتي تسمح للإنسان بممارسة نشاط بطريقة جيدة، ويختلف قياس احتياجات الغذائية من دولة إلى أخر غير أنه يتم حسابها في غالب الأحيان من خلال حساب متوسط المتاح لاستهلاكه الزائد ناقص معدل انحرافه المعياري مع أخذ في عين الاعتبار الفروق الموجودة بين الأفراد.
- **تقدير نقص الغذاء:** تسهر منظمة الأغذية والزراعة سنويا على إصدار تقرير عن حالات الأمن الغذائي، حيث تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن المتاح من الغذاء في كل دولة وتقوم بجدولتها ومن ثم يسمح لها بحساب بعض مؤشرات الأمن الغذائي منها مؤشر نقل التغذية، حيث أن ظهور المؤشر في كل دولة يدل عل عجزها عن توفير الحد الأدنى من الاستهلاك لأفراد المجتمع حسب المعايير الدولية.

غير أن هناك مجموعة من الباحثين آخرون يركزون على مجموعة من المؤشرات لقياس الأمن الغذائي وتتمثل في: [2]

- **الناتج المحلي الإجمالي:** من بين المؤشرات المعتمدة لقياس الأمن الغذائي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه كلما ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة فإن ذلك يدل على تحسن الوضع الغذائي، والعكس صحيح، فإن التراجع في حجم هذا الناتج يؤدي بالتالي إلى تراجع حجم الناتج القومي مما سيؤثر ذلك على وضعية الأمن الغذائي.

[1]- الزغبي سميرة، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006، ص.ص 5-6.
[2]- حفياني شوقي، مرجع سابق، ص 73.

- **الناتج المحلي الزراعي:** يعتبر مؤشر الناتج المحلي الزراعي من المؤشرات المهمة لمعرفة مدى اعتماد الدولة على نفسها في إنتاجها لغذائها، فكلما ارتفع حجم الناتج المحلي الزراعي كلما دل ذلك على تحسن الوضع الغذائي، في حين أن انخفاض حجمه مع زيادة حجم استهلاك الغذائي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية
- **مؤشر معدل استهلاك الغذاء:** يعد مؤشر معدل استهلاك الغذاء من المؤشرات المهمة المستعملة لقياس الأمن الغذائي، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال حساب متوسط عدد الأيام التي يتناول فيها الفرد غذائه سواء تم حساب هذا المتوسط أسبوعيا أو شهريا أو حت سنويا، ويتم تقدير هذا المعدل كميا (الوزن).

المطلب الثالث: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

تعتبر الصناعة الغذائية فرعا من قطاع الصناعات التحويلية، يقوم بتحويل أو تصنيع المواد الخام الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية إلى سلع غذائية جاهزة او شبه جاهزة لإشباع حاجات الانسان، وامكانيه حفظها من الفساد لأطول مدة ممكنة، مع الاحتفاظ بقيمتها الغذائية وذلك لاستخدامها في مواسم وأماكن غير التي أنتجت فيها.

وقد كان للتنافس الشديد بين الدول المتقدمة على تامين غذاء كاف وصحي لشعوبها اثرا كبيرا في تطوير صناعة الغذائية وتغيير نظره المستهلكين إلى الغذاء وتفضيل الأغذية المصنعة لسهولة إعدادها للاستهلاك، حيث ظهر اتجاه لإنتاج أغذية من مصادر نباتيه تقارب في قيمتها الغذائية تلك المستخرجة من مصادر حيوانية، وانتقلت كثير من الدول من مرحله الاهتمام بمشكله توفير ما يكفي من المواد الغذائية لمواطنيها من اجل البقاء إلى مرحله السائل إلى توفير مواد غذائية تسمح بتحسين مستواهم المعيشي. ومنذ أكثر من عقدين اصبحت صناعات الغذائية تحتل مكانة متزايدة الأهمية في اقتصاديات العديد من الدول[1].

إن الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقا بإمكانها المساهمة في تحقيق الامن الغذائي أو تحسينه من عده مداخل نذكر منها:[2]

[1]- لطرش ذهبية، غراب رزيقة، مرجع سابق، ص 417.

[2]- رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، 05، 2010، ص .ص 86- 89.

- **تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك:** كثير من المنتجات الزراعية التي تعتبر اساسية في تغذية الانسان تتطلب عمليات إعداد وتحويل حتى تصبح قابلة للاستهلاك المباشر كما هو الامر بالنسبة للحبوب والبقول والبذور الزيتية... وهي العمليات التي كانت تتم في البيوت بطرق تقليدية لم تعد تستجيب للمتطلبات المجتمعات الحديثة بسبب انخفاض كفاءتها من جهة وعدم قدرتها على مسايرة الطلب المتزايد للمناطق الحضرية على الغذاء الجاهزة من جهة اخرى فلم يعد من المتصور قيام كل الاسر بتحضير الخبز في المترل ناهيك عن طحن الحبوب لتحويلها إلى دقيق لصناعه الخبز، بحيث اصبحت خدمات المخابز في الكثير من البلدان مدرجة ضمن الخدمات العامة التي يلزم القانون القائمين عليها على ضمان الحد الادنى منها حتى في حالات الاضراب.
- **المحافظة على القيمة الغذائية للسلع الغذائية:** نظرا لكون المنتجات الزراعية الغذائية مواد حية فان استمرار النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية يؤدي إلى تهتك جذر الخلايا وحدوث تبدلات كيماوية في مكوناتها مما يسبب فسادها وتدهور قيمتها الغذائية كلما زاد الفاصل الزمني بين وقت نضجها ووقت استهلاكها، ولكن بفضل التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا تصنيع المواد الغذائية، أمكن إبطاء وأحيانا وقف النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية الأمر الذي سمح بإطالة مدة بقائها صالحة للاستهلاك دون أن تفقد خصائصها الغذائية الأصلية.
- **ضبط تموين السوق بالسلع الغذائية الموسمية:** إن ارتباط الانتاج الزراعي النباتي والحيواني بوتائر النمو البيولوجية وتأثيره الشديد والمتغيرات المناخية يجعل نمو المحاصيل الزراعية ونوجها يتميز بالطابع الموسمي المتقطع في الوقت الذي يتميز الطلب على السلع الغذائية بالاستمرارية، ورغم ان التطور في مجال العلوم والتقنية الزراعية مثل زراعة الأنسجة والتلقيح الصناعي... قد قلل من ظاهرة موسمية الانتاج الزراعي، إلا أنه لم يستطيع إلغائها ومن ثم فإن التوفيق بين الانتاج الموسمي لسلع الغذائية والطلب المستمر عليها وضبط تمويل السوق بها بانتظام يتطلب تصنيعها لإمكانيه الاحتفاظ بها لاستخدامها في غير مواسم نضجها وفي غير أماكن انتاجها، مما يسمح بالاستجابة إلى احتياجات المواطنين الغذائية على مدار أيام السنة، كما أن ضبط تمويل السوق بالسلع الغذائية يسمح بالمحافظة على استقرار أسعارها.
- **تثمين المحاصيل الزراعية الغذائية:** يسمح تصنيع بعض المنتجات الزراعية بزياده قيمتها الاقتصادية والغذائية وذلك من خلال عمليات الحفظ والتعبئة والتغليف التي تسمح بنقلها بسهولة وبتكاليف أقل من المناطق التي يقل فيها الطلب عليها إلى المناطق التي يزداد فيها داخل البلد أو تصديرها إلى بلدان اخرى،

كما يمكن اضافة بعض الفيتامينات والعناصر المغذية للمواد الفقيرة مما يزيد من قيمتها الغذائية، وقد ساعدت هذه التقنية في كثير من البلدان على إنتاج أنواع عديده من الأغذية المتفاوتة في قيمتها الاقتصادية والغذائية بما يتناسب مع احتياجات مختلف الفئات العمرية للمستهلكين وقدراتهم الشرائية.

- **تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية:** تقوم الصناعة الغذائية بدور مهم كذلك في توفير أغذية ذات قيمة غذائية متوازنة وصحية تتميز بسهولة تحضيرها للاستهلاك، وهذا ما يتماشى مع ظروف اعداد متزايدة من الاصول الحضارية بسبب انتقال المرأة إلى العمل خارج البيت، حيث يسمح لأفراد الأسرة بتناول وجبات غذائية بشكل طبيعي حتى في الاوقات التي تكون فيها ربه البيت غائبه عن المترل.
- **تشجيع انتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية:** باعتبار أن المنتجات الزراعية الغذائية تشكل المصدر الرئيسي لمدخلات الصناعات الغذائية، فإن نمو هذه الأخيرة وازدهارها يؤدي إلى زيادة طلبها على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع على زياده انتاجها ذلك أن وجود مصانع تستقبل هذه المنتجات الزراعية لتحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك يقدم ضمانات للمزارعين بوجود منافذ لتصريف منتجاتهم، فلا يخشون كسادها خاصه في المواسم التي تتميز بوفره الانتاج مما يشجعهم على مواصلة الانتاج. وهنا تجدر الإشارة الى أن عدم وجود مصانع بأعداد كافيه لتصدير منتوج الطماطم وضعف الطاقة التحويلية الموجود منها يتسبب سنويا في ضياع الاف الاطنان من منتوج الطماطم الطازج خلال موسم الجني وهو الصيف في كل من منطقه ادرار وسهل عنابة المشهورين بوفره هذا المنتوج، ثم تلجأ الجزائر لاستيراد الطماطم المسبرة من تركيا وايطاليا واسبانيا لتلبيه طلب الوطني عليها. كما أن خصائص وحدات انتاج الصناعات الغذائية تسمح بإقامه الكثير منها في المناطق الريفية بالقرب من مراكز الانتاج، مما يوفر فرص عمل اضافيه تسمح بالتغلب على الطابع الموسمي للعمل في النشاطات الزراعية وبالتالي الحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدينة.
- **تصنيع الانتاج السمكي وأغذية الأنعام:** تساهم صناعات الزراعية الغذائية بطريقه غير مباشرة في توفير المواد الغذائية من أصل الحيواني، وذلك من خلال تحويل الحبوب الخشنة وبقايا حصاد المحاصيل الزراعية ومخلفات المسالخ... إلى اعلاف وأغذية مركزه للمواشي والدواجن مما يسمح بالمحافظة على ثروة الحيوانية وتنميتها خاصة في موسم الجفاف ومن ثم زيادة المنتجات الغذائية الحيوانية كل اللحوم والالبان والبيض...

كما تساهم صناعات الغذائية ايضا في زيادة وفره المواد الغذائية الحيوانية من خلال تصنيع الانتاج السمك الذي يتميز بتذبذب كمية وسرعة تلفه، وهنا يجدر تذكير مرة أخرى بأن حوالي 60% من أغذية

المواشي والدواجن المركزة في الجزائر مستوردة وأن 40% التي تصنع محلية تعتمد في 80% من مدخلاتها على الاستيراد.

كما وأنه في الوقت الذي وصل فيه متوسط نسبة السمك المصنع إلى 80% من السمك المصطاد في العالم، فان هذه النسبة لم تتجاوز 5%في الجزائر علما بأن كمية السمك التي سيتم استخراجها سنويا من المياه الإقليمية للشريط الساحلي للجزائر لا تتعدى 50% من الكمية القابلة للصيد.

خلاصة الفصل:

يعد الأمن الغذائي من بين أكثر المفاهيم بروزا خاصة في السنوات الأخيرة ويعود الفضل في ذلك لتطور العديد من النظريات والمقاربات الأمنية الحديثة خاصة مقاربات الأمن الإنساني والتي أعادت الاعتبار لمجموعة من الأبعاد الإنسانية المتعلقة بالجانب الإنساني وعلى رأسها توفير الغذاء، وذلك نظرا لأهمية الغذاء سواء بالنسبة للفرد أو للدولة، ونظرا لأهمية توفيره فقد زاد الاهتمام بالأمن الغذائي في العقود الأخيرة وذلك لما للأمن الغذائي من أدوار كبيرة في تعزيز الأمن واستقرار والتنمية، لذلك أصبح تحقيق الأمن الغذائي والذي يقصد به قدرة الدول على توفير الغذاء الكافي في جميع الأوقات بأسعار مناسبة شرطا ضروريا لا مفر بالنسبة لكل دولة لضمان أمنها واستقرارها ونموها، ويتميز الأمن الغذائي بثلاثة مستويات رئيسية وهي: مستوى الكفاف، المستوى المتوسط، والمستوى المحتمل، وكلما انتقلنا من مستو إلى مستوى آخر من هذه المستويات كلما زادت درجة على عدد من المؤشرات المتباينة والمختلفة تحقق الأمن الغذائي، ويقاس مدى تحقق هذا الأخير بناء من دولة إلى أخرى، غير أنه يتفق على عدد منها مثل: مؤشر الاحتياجات الغذائية، مؤشر العجز الغذائي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الناتج الزراعي المحلي وغيرها من المؤشرات، ويتأثر الأمن الغذائي بالعديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر على تحققه وتكمن هذه العوامل والأسباب في: التغير المناخي، زيادة النمو السكاني، نضوب الموارد الطبيعية، زيادة استخدام الوقود الحيوي، ضعف الوسائل التقنية المستخدمة...إلخ، ولهذا فإن تعزيز الأمن الغذائي يتم عبر تمكن الدول من التحكم والسيطرة عل هذه العوامل والأسباب والقدرة على التعامل معها بشكل المطلوب عبر تبني سياسات اقتصادية وزراعية مستدامة.

الفصل الثالث:

دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

تمهيد الفصل الثالث:

تضطلع الصناعات الغذائية بدور محوري في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر من خلال عدة جوانب، أبرزها زيادة المعروض المحلي من المنتجات الغذائية عبر تحويل المواد الخام الزراعية إلى منتجات جاهزة للاستهلاك، والحفاظ على جودة وسلامة هذه المنتجات خلال مراحل التخزين والتوزيع. كما تساهم هذه الصناعات في توفير فرص عمل وزيادة الدخل لشريحة واسعة من المواطنين، وسنحاول من خلال هذا الفصل معرفة الغذائيات ذات الاستهلاك الواسع وكذا تحليلها حسب نموذج SWOT، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بالجزائر
- المبحث: الثاني تحليل SWOT للصناعات الغذائية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الأمن

المبحث الأول: الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بالجزائر

يضم فرع الصناعات الغذائية عدة شعب تتفاوت نسبة مساهمتها في أداء القطاع حسب تطور النمط الغذائي للمجتمع الجزائري، الذي شهد تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، تبعا للتطور السوسيولوجي الذي عرفته العائلة الجزائرية التي انتقلت من نمط استهلاكي تقليدي بعد الاستقلال إلى نمط استهلاكي حداثي في العشريتين الأخيرتين، نتيجة تأثرها بنموذج الحياة العربي. وعموما يمكن تقسيم الشعب الصناعية لفرع الصناعات الغذائية[1] وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الشعب الغذائية المشكلة لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر

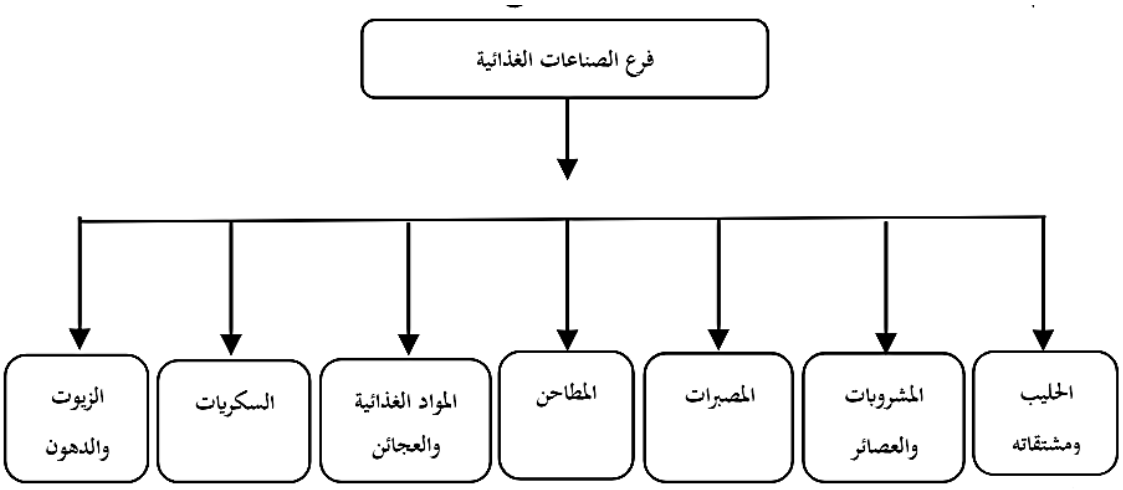

المصدر: سليم بوهيدل، محمد لوشن، (2019)،ص 116.

من خلال هذا الشكل يتضح تنوع شعب الصناعات الغذائية في الجزائر، غير أن أهم ملاحظة يمكن الخروج بها، هي غياب شعبة صناعة اللحوم، رغم ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة حيوانية معتبرة، التي مازال استغلالها يتم بأساليب تقليدية، وهو ما يحتم الاهتمام بهذه الشعبة عن طريق إنشاء مذابح عصرية، ووحدات صناعية تتكفل بمعالجة الإنتاج وتوضيبه بطرق عملية تسويقيا، وسليمة صحيا.

من جهة أخرى شهد فرع الصناعات الغذائية في الجزائر تحولا جذريا من جانب الهيكل القانوني خلال السنوات الأخيرة، وهي نتيجة طبيعية لسياسة الخوصصة المنتهجة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية سنوات

[1]- سليم بوهيدل، محمد لوشن، (2019)، فرص تنمية الصناعات الغذائية في ظل تحرير التجارة الخارجية، مجلة الاقتصاد الصناعي،(9)،1، ص.ص 115-116.

التسعينات من القرن الماضي. وكذا التوجه العام نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي ودعم القطاع الخاص في اتجاه قيادة قاطرة الإنتاج. وسنحاول في دراستنا التركيز على شعبة الحليب والمطاحن(الحبوب)، وكذا الزيوت والسكر.

المطلب الأول: المطاحن والحليب

الفرع الأول: المطاحن

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول استهلاكا للحبوب في العالم، حيث قدر متوسط استهلاك الفرد الجزائري بأكثر من 200 كيلوغرام سنويا. تمثل قيمة إنتاج هذا القطاع 7.5%% من إجمالي الإنتاج الزراعي بمساحة تقدر ب 3.5 مليون هكتار، فالإنتاج المحلي من الحبوب يقدر بحوالي 5 مليون طن سنويا (25) مليون طن قمح صلب، 1 مليون طن قمح لين، 1,5 مليون طن شعير) والذي لا يغطي سوى 30% من حجم الطلب، إلا أنه يبقى الانتاج المحلي من القمح الصلب أكبر من المستورد الذي يغطي من 60%-70% من احتياجات الصناعة. وقد بلغ إنتاج الحبوب لسنة 2020 حوالي 3.9 مليون طن فقط، حيث سجل تراجعا كبيرا بنسبة 40% بسبب انخفاض تساقط الأمطار ؛ هذا الحجم من الإنتاج في هذا القطاع لا يكفي لتغطية احتياجات الاستهلاك مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد، فالحبوب تشكل جزءا كبيرًا من واردات الجزائر الغذائية وأصبح يلاحظ أن فاتورة استيراد الحبوب أخذة في الازدياد كل سنة، حيث يمثل استيراد القمح الصلب واللين) 65% من واردات الحبوب ويمثل القمح اللين 70%% من واردات القمح، ففي سنة 2018 تم استيراد 8 مليون طن من القمح الصلب واللين بقيمة 1.92 مليار دولار، حيث يمثل القمح اللين 7.9 مليون طن بقيمة 1.48 مليار دولار (L'industrie agroalimentaire en Algerie). فنظرا لانخفاض الانتاج المحلي من القمح اللين فإنه يتم الاعتماد على القمح اللين المستورد من اجل صناعة الخبز والتي تعتبر مادة أساسية في المجتمع الجزائري، إلا أن الهدف الذي يجب ان يسطر في انتاج هذه المادة ليس زيادة الانتاج انما ترشيد تطوير وتنويع انتاج هذه المادة حيث قدر الانتاج بما يعادل 70 مليون خبزة يوميا (تغطية حاجة 50 مليون شخص يوميا)، فعلى الرغم من أن معظم كمية القمح اللين مستوردة إلا أن غياب الاستهلاك الرشيد من قبل المواطن للخبز والتبذير الكبير لهذه المادة يسبب خسائر سنوية بلغت 350 مليون دولار سنويا.

وقد شهد انتاج الحبوب تطورا بسيطا حيث خصصت الدولة بين 2010 و2014 ما يعادل 1.7 مليار دولار لدعم الاستثمارات المبرمجة في إطار السياسة الفلاحية حيث مكن هذا الدعم الموجه للقطاع

الزراعي من رفع متوسط الإنتاج السنوي للحبوب من 3 ملايين طن في الفترة 2005-2008 إلى 5 ملايين طن في الفترة من 2009-2015، إضافة الى توسع المساحات المسقية بين 2001 و2011 من 512.740 هكتار إلى 1987.005 هكتار لكن بالرغم من هذا التطور في الانتاج إلا أنها تبقى عاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي في هذه المادة وبقاء ارتباطها بالأسواق الخارجية بنسبة 70%. والشكل الموالي يوضح قيمة صادرات وواردات الجزائر للحبوب بالقيمة خلال الفترة 2017-2019:

الشكل رقم (02): صادرات وواردات الجزائر للحبوب بالقيمة خلال الفترة 2017-2019

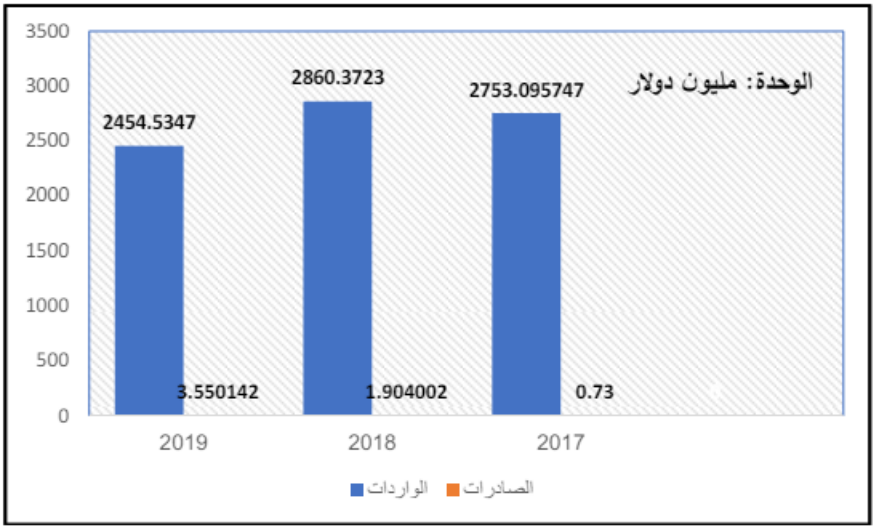

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

يتضح من خلال الشكل أعلاه الفجوة الكبيرة بين قيمة الواردات والصادرات، حيث وصلت الواردات سنة 2019 قيمة 2,45 مليار دولار في حين حجم الصادرات جدّ محدود حيث قدر ب 3,55 مليون دولار، وهذا ما يُبقي الجزائر مرتبطة بشكل كبير بالأسواق الدولية.[1]

فالدولة الجزائرية تراهن على إنتاج 50 قنطار في الهكتار الواحد، في ظل توفر الإرادة لدى الفلاحين لتحقيق ذلك بالتوازي مع الدعم الذي التزمت الدولة بتوفيره.

وبلغت الأرقام، أن 80 بالمائة من المطاحن خاصة، فيما تشتغل 20 بالمائة الأخرى لضمان توازن السوق، بالمقابل أن 57 مطحنة نشاطها معلق.

[1]- بن الشيخ مريم، جعفر حمزة،(2022)، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر و تحديات الامن الغذائي في ظل جائحة كورونا، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، (5)،1، ص.ص 431-432.

تعتبر الجزائر من اكثر الدول الافريقية انتاجا للقمح حيث بلغ اجمالي انتاجها 7 ملايين طن موسم 2023/2022 وهو ما يجعلها في المرتبة الثانية في قائمة كبار منتجي المادة في افريقيا. وحسب ما كشفته وكالة "Ecofin Pro استنادا الى احصائيات وزارة الزراعة الامريكية (USDA) للموسم الزراعي 2023/2022 فان الجزائر جاءت ثاني اكبر المنتجين للقمح في افريقيا خلال الموسم النصرم بانتاج محلي اجمالي بلغ 7 ملايين طن وبلغ حجم الاستهلاك السنوي لمادة القمح في الجزائر11,4 مليون طن خلال عام 2023 وتستورد الجزائر نحو 7,7 الى 9 ملايين طن من القمح سنويا ما يجعلها رابع اكبر مستورد للمادة في العالم بعد مصر 12,1 مليون طن واندونيسيا 10,4 مليون طن وتركيا 8,1 مليون طن ولكنها تعتمد على مصادر تموين متنوعة منها القمح الفرنسي والامريكي والروسي وغيره، وتظهر الأرقام الرسمية ان الجزائر تدفع ما يقدر بنحو 2,8 مليار دولار سنويا لجلب نحو 9 ملايين طن من القمح في حين يبلغ متوسط الإنتاج المحلي من القمح في الجزائر 3,1 مليون طن فقط. [1]

تبلغ المساحة المزروعة الاجمالية من الحبوب خلال هذا الموسم الفلاحي2024/2023 ازيد من 22,950 هكتار منها 17,249 هكتار تحت الرش المحوري وباقي المساحة عبارة عن الزراعة الواحتية بزيادة في المساحة قدرت بنسبة 20% مقارنة بالموسم الفلاحي حسب المصدر ذاته.

وتغوق مختلف أصناف الحبوب المزروعة تحت الرش المحوري على ما يفوق 16000 هكتار للقمح الصلب يتوقع منها انتاج ازيد من 800,230 قنطار و136 هكتار للقمح اللين يتوقع انتاج ازيد من 5000 قنطار الى جانب 377 هكتار للشعير و45لا هكتار للخرطال بمردودية اجمالية لهذه الأصناف قدرت ب 47 قنطار في الهكتار الواحد حسب ما اشير له.[2]

تتوقع وزارة الفلاحة الجزائرية ان يلامس انتاج القمح لموسم 2024 بين 50 مليونا و55 مليون قنطار مقارنة بمعدل 35 مليون قنطار في السنوات الماضية وذلك في سياق انتقال حجم الإنتاج في الهكتار الواحد من 30 قنطارا بفضل عمليات السقي الكثيفة التي تميز موسم حرث القمح وزرعه سواء عبر الامطار او الري التقليدي. وتولي الحكومة تولي أهمية كبيرة لموسم حصاد القمح لهذه السنة بالنظر الى التطورات التي تعيشها الأسواق العالمية وذلك بتوفير كل الإمكانات التقنية والتخزينية للفلاحين حيث توجد مئات نقاط جمع وخزن

[1] محمد قادري، الجزائر اكبر منتج للقمح، الجزائر الآن،

[2] ادرار حملة الحصاد والدرس توقع انتاج اكثر من مليون قنطار من الحبوب، 14 ماي 2024.

القمح لسد أي خلل في عمليات الاستيراد وتقليصها في الوقت الذي تشهد فيه أسواق القمح ارتفاعا كبيرا في الطلب وتراجعا في العرض.

هذا وتكشف البيانات انه تم منذ بداية السنة استيراد اكثر من 30 مليون قنطار من القمح وذلك بالتوازي مع الاستعداد لانطلاق مناقصات جديدة لتسلم شحنات كبرى في جويلية واوت لضمان نهاية سنه من دون أي ندرة علما ان مخزون البلاد من القمح يلامس10 اشهر من الاستهلاك بطاقة تخزين تقدر بنحو 45 مليون قنطار.[1]

الفرع الثاني: الحليب

تعتبر الجزائر أكثر دولة استهلاكا للحليب في المغرب العربي بمتوسط استهلاك قدر بحوالي 140 لتر للفرد سنويا، وإجمالي استهلاك قدر ب 5.5 مليار لتر حليب منها 3 مليار لتر تأتي من الاستيراد؛ ما يجعلها من البلدان الأكثر استيرادا لبودرة الحليب في العالم. فالإنتاج المحلي من الحليب قدر بحوالي 3.4 مليار لتر سنويا (24) مليار لتر حليب بقر، 50.5 مليار لتر حليب نعجة، 0.3 مليار لتر حليب ماعز و0.06 مليار لتر حليب ابل الذي يغطي إلا 30% من احتياجات القطاع. إلا أن هذا القطاع يشهد نموا معتبرا مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ عدد مؤسسات هذا الفرع 15 مؤسسة تابعة للقطاع العام (Groupe Giplait وأكثر من 100 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، أما الفروع الأساسية لهذه الصناعة تتمثل في:

- الحليب المبستر (Lait Pasteurisé en Sachets) قدر حجم استهلاك حليب الأكياس ب 1,5 مليار لتر حليب سنويا، حيث يتم انتاج 70% من هذا الحليب من البودرة المدعمة من قبل الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته ONIL، حيث تسيطر مجموعة GIPLAIT على حوالي 60% من الانتاج، على الرغم من أن هناك العديد من منتجي الحليب الخواص إلا أن انتاجهم لحليب الأكياس منخفض بسبب انخفاض هامش الربح وتقدر الميزانية التي تخصصها الدولة لدعم كيس الحليب تتجاوز 40 مليار دينار / سنة، بالإضافة إلى الدعم المالي المخصص الاستيراد الحليب المجفف
- الحليب المعقم UHT: شهد هذا النوع من الحليب نموا مرتفعا ويمثل حوالي 10% من سوق الحليب السائل، حيث قدر حجم الاستهلاك بحوالي 150 مليون لتر سنويا، وتسيطر algerie Candia على

[1] الجزائر تتوقع محصولا قياسيا من القمح، جزيدة الشروق، 11 ماي 2023.

50% من السوق، أما بالنسبة لحليب البودرة سريع التحضير فقدر حجم سوق هذا المنتوج ب 40000 طن سنويا أما حليب الأطفال ب 15000 طن سنويا.

- الأجبان قدر استهلاك الأجبان بحوالي 100000 طن سنويا، حيث يشتمل الانتاج المحلي لهذا المنتوج على الجبن الطري 90000 80000 طن سنويا، الجبن الطازج (- 7000 8000 طن سنويا). بالمقابل تستورد الجزائر 9000 طن سنويا من مختلف الأجبان من فرنسا. دنمارك، ايطاليا وبولونيا. أما بالنسبة للياغورت فيقدر حجم الاستهلاك ب 500000 طن سنويا، وأكبر منتجي هذا المنتوج صومام الذي يعتبر الرائد في السوق بنسبة 45%، يليه دانون بنسبة 25% ثم الحضنة وترافل وبعض مصانع مجمع Giplait.

يتضح من خلال الأرقام السابقة ارتفاع استهلاك مادة الحليب ومشتقاتها وعلى الرغم من ذلك فهذا الفرع يشهد غياب استراتيجيات فعالة لتطويره، ما جعله مرتبط بشكل كبير بالأسواق الدولية وفيما يلي صادرات وواردات الجزائر لمادة الحليب ومشتقاتها خلال الفترة 2017-2019:

الشكل رقم (03): صادرات وواردات الجزائر للحليب ومشتقاته بالقيمة خلال الفترة 2017-2019

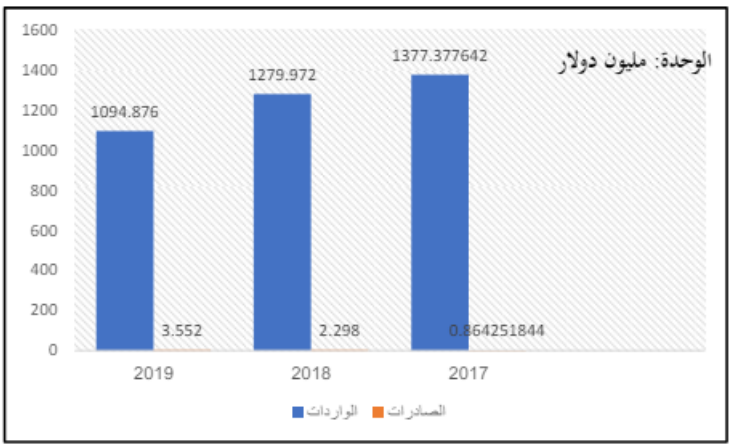

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 40، 2020.

يتضح من خلال الشكل أعلاه الارتفاع الكبير للواردات من الحليب مقارنة بالصادرات، ما يدل على أن هذا الفرع يعتمد بشكل كبير على الأسواق الدولية لتحقيق الاكتفاء، فعلى الرغم من الانخفاض التدريجي لقيمة الواردات خلال هذه الفترة إلا أن قيمتها مازالت مرتفعة مقارنة بالصادرات، حيث بلغت الواردات سنة 2019 قيمة 1,09 مليار دولار مقارنة بالصادرات التي تبقى قيمتها جد ضعيفة التي بلغت 3.5 مليون دولار؛ حيث يبقى أكثر من 50% من الطلب المحلي يغطى عن طريق الاستيراد. ومن أجل التقليص من

استيراد هذا المنتوج وتعزيز فرع الحليب، تم اتخاذ اجراءات من طرف الدولة لفائدة المربين والمتعاملين في هذا القطاع برفع الدعم الموجه للحليب وتشجيع الاستثمار لتخفيض واردات بودرة الحليب وبحصول مهنيي فرع الحليب على العقار الفلاحي للتمكن من الاستثمار في انتاج الحليب والمنافسة لتنمية الزراعات الكبرى حبوب وأعلاف، كما تسعى الدولة في هذا الإطار الى تعزيز انشاء المزارع العصرية المدمجة لتربية الابقار الحلوب وانتاج الحبوب والاعلاف.

- **مساهمة برنامج تطوير إنتاج الحليب في دعم وتنمية شعبة الحليب بالجزائر للفترة (2009-2016).**

استعملت الدولة الجزائرية سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومن خلالها برنامج تطوير الحليب كأداة لتحقيق السيادة الغذائية في مادة الحليب التي تعاني عجزا كبيرا في توفيرها للمستهلكين. ولبيان مدى مساهمة هذه السياسة في تنمية شعبة الحليب بالجزائر لابد من تحديد إنجازات السياسة ونتائجها منذ انطلاقها سنة 2009م ومقارنتها بالسنوات السابقة، وكذا تحديد مستويات الاكتفاء الذاتي المحققة في إنتاج الحليب، وتتبع ميزان التجارة الخارجية المتعلق بالمواد الأولية الداخلة في صناعة الحليب ومشتقاته.

- **تطور مؤشرات شعبة الحليب خلال الفترة (2009-2015)**

حاولت الدولة الجزائرية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحقيق هدفين رئيسيين أولهما تخفيض واردات مسحوق الحليب وثانيهما تطوير الإنتاج المحلي من الحليب الخام، وقد مثل الديوان الوطني المهني للحليب " ONIL " الأداة التنظيمية العامة السياسة الدولة، وذلك من خلال استعمال النظام التعاقدي الذي يسمح لجميع الأطراف الفاعلة في شعبة الحليب من الاستفادة من الدعم والإعانات الممنوحة وفيما يلي جدول يوضح تطور مؤشرات كل من أعداد الملبنات المربين جامعي الحليب المتعاقدين والمستفيدين من الدعم وكذا يبين تطور الكمية المنتجة من الحليب الطازج والكمية المجمعة منه خلال الفترة (2009-2015).

الجدول رقم (04): تطور مؤشرات شعبة الحليب خلال (2009-2015)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الملبنات	88	95	135	153	167	180	182
عدد جامعي الحليب	659	755	1011	1200	1424	1636	1794
عدد المربين	13726	18144	25300	32000	33642	35524	34300
عدد الأبقار الحلوب	83704	143272	185281	226936	251491	276832	-
كمية الحليب الطازج 10^9ل	2.4	2.6	2.9	3.1	3.5	3.6	3.8
كمية الحلب المجمع 10^6 ل	189	400	572	750	914	979	972
كمية مسحوق الحليب المستوردة 1000 طن	293.01	293.01	328.50	299.62	200.37	372.05	359.67

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، ص 115، ص190، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014، ص175، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011، ص193.

من تتبع الجدول السابق نلاحظ تحسن مستمر ومتزايد في مؤشرات شعبة الحليب، حيث يظهر لنا تزايد أعداد الملينات والمربين والجامعين المستفيدين من الدعم أي الذين يعملون بنظام التعاقد مع الديوان الوطني المهني للحليب، حيث ارتفع عدد الملبنات من 88 ملينة في 2009 إلى 182 مليئة متعاقدة في 2015، وعدد المربين المتعاقدين ارتفع هو الآخر من 13726 مربي في 2009 إلى 34300 مربي في 2015. أما عدد جامعي الحليب أو مراكز الجمع فقد ارتفعت هي الأخرى من 659 جامع في 2009 إلى 1794 جامع في 2015، يمكن تفسير هذا الارتفاع بمدى أهمية نظام التعاقد ومدى نجاعته حيث ساهم الدعم الممنوح من طرف الدولة في إطار برنامج تطوير إنتاج الحليب في تحفيز عدد من الفلاحين على الولوج في هذا القطاع إما بشراء الماشية وتربيتها قصد إنتاج الحليب حيث شجعت الدولة ذلك من خلال دعم إنتاج الأعلاف ودعم التلقيح الاصطناعي ودعم إنشاء مزارع الحليب بتوفير الأجهزة والمعدات ومتطلبات التربية الضرورية مما أدى إلى زيادة عدد المربين، أو إنشاء مراكز متخصصة لجمع الحليب وتوزيعه على الملينات من خلال منحة الجمع وتشجيع الدولة لإنشاء مراكز جمع جديدة وتدعيمها بمعدات ووسائل النقل والتبريد مما أدى إلى ارتفاع عدد مراكز التجميع

من جهة أخرى تلاحظ ارتفاع كمية الإنتاج الوطني من الحليب الطازج طيلة فترة الدراسة حيث سجل الإنتاج سنة 2009 ما يقارب 24-10 لتر، أما في 2015 فقد ارتفع الإنتاج إلى 103.8 لتر من الحليب بمعدل ارتفاع قدره 63% ويمكن تفسير هذا الارتفاع بتزايد عدد المربين من جهة وتزايد عدد الحيوانات الحلوب من جهة أخرى خاصة الحلوب حيث وصل عدد الأبقار الحلوب لدى المربين المتعاقدين في 2014 إلى 276832 بقرة بعدما كان 83704 بقرة، بالإضافة إلى الدعم الممنوح من قبل الدولة فيما يخص حماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية من خلال التلقيح الاصطناعي ودعم إنتاج العجول والعجلات، ودعم إنتاج الأعلاف هدف توفير التغذية اللازمة للماشية الحلوب دعم اقتناء العتاد والتجهيزات الخاصة بالتربية كأحواض الشرب، آلات الحلابة، وتهيئة منشأت التربية وغيرها.

تلاحظ من الجدول السابق كذلك الارتفاع المحسوس في الكميات المجمعة من الحليب الطازج حيث سجلت أعلى قيمة لها في 2014 بما يعادل 10979 لتر وانخفضت هذه الكمية في السنة الموالية 2015 بما يعادل 107 لتر، لكن مقارنة بكمية الحليب المجمعة في 2009 والمقدرة 10189 لتر فمؤشر الحليب المجمع سجل ارتفاعا ملحوظا منذ 2009، ويرجع ذلك للسياسة التدعيمية للدولة والتي نصت على منح دعم مالي قدره 5 دج للتر الواحد بالنسبة الجامعي الحليب والمراكز التجميع: وهذا ما شجع جامعي الحليب على زيادة نشاطهم. بالإضافة الدعم الممنوح بهدف إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب ونقله واقتناء حقيبة مراقبة نوعية الحليب. وبالتالي تم إنشاء مراكز جمع جديدة وتحسين المراكز القديمة عن طريق اقتناء معدات وأجهزة حديثة وتوفير وسائل النقل والتبريد، ويمكن تفسير هذه الزيادة أيضا بالتناسب الطردي مع ارتفاع الكمية المنتجة من الحليب. الطازج التي سبق وأشرنا إليها.[1]

وقعت وزارة الزراعة الجزائرية اتفاقية اطارية مع شركة بلدنا القطرية لإقامة مشروع متكامل لانتاج الحليب المجفف ومشتقاته بتكلفة تتجاوز 3,5 مليار دولار في جنوب الجزائر لا سيما في ولاية ادرار.

وقالت وكالة الانباء الجزائرية على موقعها الالكتروني ان الاتفاقية تهدف الى انشاء منظومة زراعية صناعية متكاملة لتربية الابقار وإنتاج الحليب المجفف ومشتقاته عن طريق الشراكة بين بلدنا والصندوق الوطني للاستثمار الجزائري. وأضافت ان المشروع سيشغل مساحة اجمالية 117 الف هكتار تحتوي على مزرعة

[1]- هارون سميرة، حوشين كمال، (2020)، التجديد الفلاحي و الريفي في تنمية شعبة الحليب بالجزائر (2009-2016)، مجلة الباحث الاقتصادي، (7)،(1)، ص.ص 10-11.

لإنتاج الحبوب والاعلاف ومزرعة لتربية الابقار وإنتاج الحليب واللحوم ومصنع لإنتاج مسحوق الحليب وفق ما نقلته وكاله انباء العالم العربي.

وأوضحت ان المشروع سيسمح بإنتاج 50% من احتاجيات الجزائر من مسحوق الحليب كما سيوفر خمسة آلاف فرصة عمل. وأشارت الى ان المشروع سيزود السوق المحلية باللحوم الحمراء وفي رفع عدد رؤوس الابقار في الجزائر.[1]

وتهدف الجزائر الى خفض وارداتها من الحليب المجفف وخلق فرص عمل لشبابها وسيبدأ انتاجها في عام 2026 وفقا لبيان وزارة الزراعة.[2]

الصعوبات والمشاكل التي تواجه فرع الحليب في الجزائر:

إلا أن فرع الحليب يبقى يواجه العديد من المشاكل أهمها:

- صعوبة ادماج الحليب الطازج المحلي في حلقة الانتاج بسبب غياب التنظيم الجيد لشبكات تجميع الحليب وربطها بمراكز الانتاج ووحدات التحويل.
- الارتباط الوثيق بالسوق الدولية لتموين السوق الجزائري بمسحوق الحليب الذي شهدت أسعاره ارتفاعا كبيرا على المستوى العالمي، اضافة الى توجيه كميات كبيرة منه الى صنع الحليب ومشتقاته؛
- قلة المساحات الخضراء وانعدامها في أغلب المناطق ساهم في انخفاض منتوج الحليب بنسبة 50% نظرا لقلة مياه السقي وتقلص المساحات الرعوية وغياب الاستغلال الأمثل
- ارتفاع سعر المادة الأولية لها الضرورية للأبقار المتمثلة في الأعلاف، وهو ما أدى الى عجز المربي في العملية التجارية وضعف أرباحه.

توجه الجزائر للزراعة في الجنوب: من صحراء قاحلة إلى سلة غذاء البلاد

تعاظم دور ولايات الجنوب الجزائري في الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة، بدعمٍ من مشروعين زراعيين كبيرين بشراكة أجنبية، ما يؤشر إلى تحول صحراء الجزائر التي كانت توصف بالجرداء القاحلة إلى ما يؤمل أن تصبح سلة غذاء للبلاد.

[1] الصحافة القطرية، الجزائر توقع اتفاقية مع بلدنا القطرية لمشروع حليب مجفف بقيمة 3,5 مليار دولار، جريدة العربية، 24 افريل 2024.
[2] الصحافة القطرية، بلدنا القطرية تستثمر 3,5 مليارات دولار بمشروع للحليب في الجزائر، جريدة الجزيرة، 24افريل 2024.

ووفق بيانات رسمية كشف عنها رئيس البلاد عبد المجيد تبون مؤخراً، فإن القطاع الزراعي يساهم بنحو 35 مليار دولار، ما يمثل 13 من إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

ورغم بروز أقطاب زراعية في ولايات جنوبية، تضاف إلى إنتاج محافظات الشمال، إلا أن الجزائر ما زالت تستورد العديد من المنتجات الغذائية وخاصة القمح بنوعيه (الصلب واللين) والحليب المجفف.

وعانى الإنتاج الزراعي وخصوصاً الحبوب في شمالي البلاد من أزمة جفاف غير مسبوقة على مدار السنوات الماضية، بالنظر لاعتماد الجزائر على الزراعات المطرية في الغالب.

وفي 24 أفريل الماضي، وقعت الحكومة الجزائرية على اتفاق مع شركة ''بلدنا'' القطرية لتنفيذ مشروع جنوبي البلاد لإنتاج الحليب المجفف لأول مرة. وأشار وزير الفلاحة والتنمية الريفية، حينها إلى أن المشروع سيكلف 3.5 مليار دولار، بشراكة بين ''الصندوق الوطني الجزائري للاستثمار'' وشركة ''بلدنا'' القطرية. ولفت إلى أن المشروع يمتد على مساحة 117 ألف هكتار (الهكتار يساوي 10 آلاف متر مربع) في ولاية أدرار الجنوبية، لإنتاج 50 من حاجيات البلاد من الحليب المجفف، واستحداث 5 آلاف وظيفة.ومن المنتظر أن يبدأ إنتاج الحليب في آفاق 2026، وسيضم مزارع لتربية الأبقار وإنتاج الحبوب والأعلاف والحليب واللحوم، ومصنع للحليب المجفف.ويحوز الطرف القطري ممثلاً بشركة ''بلدنا'' على نسبة 51 من أسهم الشركة المختلطة، مقابل 49 للطرف الجزائري.

و يعتبر المشروع في الجزائر هو الأكبر من نوعه للشركة في العالم، لإنتاج 194 ألف طن من الحليب المجفف.و سينطلق بمزرعة أولى تضم 50 ألف بقرة حلوب، على أن يصل عددها إلى 270 ألفا في السنة التاسعة، لإنتاج 1.7 مليار لتر من الحليب سنوياً، و194 ألف طن من مسحوق الحليب.

وتستورد الجزائر ما قيمته نحو 1.3 مليار دولار سنوياً من مسحوق الحليب المجفف، قي ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية حاجيات البلاد.

كما وافقت الحكومة الجزائرية على منح 36 ألف هكتار في ولايتي تقرت وأدرار جنوبي البلاد لشركة ''بونيفيكي فيراريزي'' الإيطالية، المدرجة في بورصة ميلانو، لإنتاج القمح والبذور.

و الاتفاق يتعلق بثاني أكبر مشروع زراعي يقام بشراكة أجنبية في تاريخ البلاد، وسينتج القمح والبذور وفق تكنولوجيات حديثة. وينتظر التوقيع على الاتفاق مع الطرف الايطالي في غضون الأسابيع المقبلة، على أن يبدأ تنفيذ المشروع الخريف المقبل.

ومنذ سنوات برزت أقطاب إنتاجية في صحراء الجزائر على غرار ولايات وادي سوف الحدودية مع تونس، وبسكرة وتقرت والمنيعة وغرداية وأدرار. وصار الزائر جواً لولايات الجنوب يشاهد بقعاً خضراء دائرية منتشرة على مد البصر على غرار وادي سوف وبسكرة، وهي عبارة عن محيطات زراعية مسقية بالرش، بفضل توفر المياه الجوفية. ووفق تقديرات حديثة لوزارة الري الجزائرية، فإن المياه الجوفية المشتركة بين الجزائر وتونس وليبيا تمتد على ما يزيد عن مليون كلم مربع، يوجد أغلبها في الجزائر.

وتشير التقديرات نفسها إلى أن المنطقة المشتركة تتوفر على 60 ألف مليار متر مكعب من المياه الجوفية، منها نحو 40 ألف على التراب الجزائري.

وتقول السلطات أن البلاد حققت اكتفاء في عديد الخضر والفواكه على غرار البطاطس والثوم والبصل والطماطم (البندورة)، بفضل إنتاج الخريف والشتاء والربيع في جنوب البلاد، ومحاصيل الربيع والصيف في ولايات الشمال. وإضافة لإنتاج التمور، انضمت الصحراء الجزائرية إلى قائمة منتجي عديد الفواكه على غرار البطيخ والرمان والزيتون والعنب بمختلف أنواعه.

وتوجه اهتمام السلطات الجزائرية منذ عدة سنوات، نحو إنتاج الحبوب وخصوصاً القمح بنوعيه الصلب واللين، بولايات الجنوب في ظل توفر المياه الجوفية بكميات هائلة.

وأظهرت صور بثها التلفزيون الرسمي منذ مطلع مايو/أيار الجاري عمليات حصاد ضخمة في محيطات فلاحية شاسعة على مد البصر بولايات أدرار والمنيعة وتقرت وورقلة وحتى إليزي بأقصى جنوب شرقي البلاد على حدود ليبيا. ووفر "الديوان الوطني المهني للحبوب" العشرات من الآلات الحاصدة لضمان حصاد الغلال في وقتها، ومئات الشاحنات الكبيرة لنقل المحصول إلى المخازن.

ووصل إنتاج الهكتار في ولاية وادي سوف الجنوبية 120 قنطاراً من القمح في حملة الحصاد لشهر مايو/أيار 2024، وهو رقم قياسي بحسب فيديو لفلاح جرى تداوله على نطاق واسع على المنصات الاجتماعية.

وعموماً يُتوقع ديوان الحبوب الحكومي بلوغ إنتاج البلاد الإجمالي من القمح (حصاد الجنوب والشمال) أكثر من 7 ملايين طن، وهو رقم لم يتحقق منذ 2018. وتستهلك الجزائر ما بين 9 إلى 12 مليون طن سنوياً من القمح بنوعيه (اللين والصلب)، غالبيته مستورد من الخارج وخصوصاً فرنسا، وكندا بشكل أقل.

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المخصصة للحبوب في الجزائر أكثر من 3.3 مليون هكتار، حسب بيانات وزارة الفلاحة، منها 450 ألفا فقط مسقية. وينتشر استهلاك القمح اللين بشكل كبير في الجزائر، إذ

يستعمل طحينه في إنتاج الخبز في جل مخابز البلاد، بينما يستخدم طحين القمح الصلب (السميد) لدى العائلات في صناعة رغيف الخبز التقليدي.[1]

المطلب الثاني: الزيوت والسكر

الفرع الأول: الزيوت

شهد انتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين السنة الأخيرة وذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع والتي تدعمت بدخول مجمع سيفيتال في سنة 2000 الذي يشتغل بطاقة انتاجية للتصفية تصل الى 550 ألف طن سنويا جعلته يحتكر السوق بحصة تفوق 59% من اجمالي حجم الانتاج الوطني، اضافة الى ظهور وحدات انتاج أخرى كمجموعة عافية ولابل اللتان تسيطران على حصة سوقية تقدر ب 20% و15% على التوالي. إن الطاقة الانتاجية لانتاج الزيوت تصل الى 945 ألف طن سنويا ويتم توفير 95% من المادة الخام الضرورية لإنتاجها من الأسواق الدولية، ويحتكر مجمع سيفيتال أكبر نسبة منها إذ يعد أكبر مستورد للبذور الزيتية والمواد الخام حيث قدرت حصته سنة 2010 ب 52 في سنة 2011، وذلك بهدف تغطية الطلب المحلي على الزيت المقدّر بالمتوسط 435 ألف طن سنويا، فعلى الرغم من الطلب المتزايد على هذه المادة إلا أن الدولة لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها ما يجعلها دائما تلجأ للسوق الدولية لتغطية العجز.[2]

شهدت الجزائر سنة 2023 تدشين مصنعين لطحن البذور الزيتية، في محاولة منها لتقليص التبعية في مجال إنتاج زيت المائدة وتعزيزه من "الحقل إلى المستهلك" والقضاء على أزمة الندرة التي تظهر بين الحين والآخر، وخفض فاتورة الواردات الكبيرة من الزيوت النباتية والتوجّه نحو الأسواق الأفريقية في المرحلة الأخيرة.

يتعلق الأمر بمصنع مجموعة "سيفيتال" (أكبر الشركات الخاصة في البلاد). المصنع سيشتغل بمعدّل طحن يومي للبذور الزيتية يلامس 11 ألف طن من بذور الصويا و6 آلاف طن من بذور دوار الشمس، إضافة إلى 5 آلاف طن من بذور السلجم الزيتي.

---

[1]- القدس العربي، https://www.alquds.co.uk/، تاريخ الاطلاع 2024/05/23، على الساعة 21:20.

[2]- لطرش ذهبية .(2015) .آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دكتوراه . . أطروحة دكتوراه. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 131.

أما المشروع الثاني، فيعود للشركة العمومية القابضة "مدار"، إذ نشر البنك الخارجي الجزائري، وهو المموّل الرئيسي للمشروع، تفاصيل الوحدة الإنتاجية التي تُعدّ الثانية من نوعها بعد المصنع التابع لمجموعة "سيفيتال". حيث يموّل بنك الجزائر الخارجي بصفته البنك الرائد، إلى جانب 3 بنوك عمومية شريكه مجمّع طحن البذور الزيتية، بطاقة إنتاجية تُقدّر بحوالى 1.6 مليون طن سنويا.

ولإنجاز مشاريع شبيهة بإنتاج هاتين المادتين اللتين تحوّلتا إلى صداع للحكومة الجزائرية كونهما محل مضاربة واحتكار ومصدراً للاحتجاجات، وهو السيناريو الذي شهدناه في سنة 2011، قررت الجزائر تقديم الدعم لكل من يريد إنشاء مصانع لإنتاج الزيت أو السكر، ويتمثل في تمويلات تصل إلى 90 في المئة لكل من يرغب في إنشاء المصانع، إضافة إلى تسهيلات جبائية. قوبلت فكرة إنجاز مصانع لطحن البذور الزيتية بترحيب واسع من طرف منتجي السلجم الزيتي، أو ما يُطلق عليه محلياً اسم "الكولزا" لأنّهم يواجهون مشكلات عدّة، رغم أنّهم استطاعوا تحقيق أعمال ممتازة ونتائج باهرة في هذا المجال بعد أشهر ملحوظة من النشاط. وهذا ما يؤكّده المزارعين الجزائريين الذين حقّقوا نجاحاً لافتاً رغم أنّ التجربة حديثة العهد، حيث أن التخزين هو أكثر ما يضر الفلاحين ويكبّدهم خسائر مالية كبيرة، فالمعمول به دولياً ولضمان جودة المنتوج لا بدّ من التحويل المباشر من المزرعة نحو المصانع.

وتعد مصانع طحن البذور الزيتية التي تمّ تدشينها في الفترة الماضية تُعتبر إضافة نوعية ومهمّة للاقتصاد الجزائري، بخاصة أنّ كل مدخلاته من بذور الصويا ودوار الشمس والسلجم الزيتي ستكون من الإنتاج الزراعي المحلي، ومن المرتقب أن تصل طاقة إنتاج المصنع إلى مليوني طن سنوياً، إضافة إلى استغلال المخلّفات الزراعية في إنتاج الأعلاف الحيوانية. لذلك يمكن التأكيد أنّ هذه المصانع حظيت برعاية ومتابعة خاصة، نظراً لأهميتها القصوى في التشغيل، وفي تقليص الواردات وتطوير الصناعات الغذائية وحتى ترقية التصدير.[1]

تملك الجزائر قدرات هائلة تمكنها من إنتاج مادة زيت المائدة محلية الصنع، تغطي حاجيات السوق الوطنية من جهة وتقلص فاتورة استيرادها من جهة أخرى

وفي هذا الصدد، أكد وزير التجارة وترقية الصادرات كمال رزيق، أن الجزائر ستكون من بين الدول الرائدة إفريقيا في إنتاج زيت المائدة بعد دخول مصنعين آخرين للإنتاج بجيجل وتيبازة حيز الخدمة وتشغيل وحدة إنتاج جديدة بمؤسسة المحروسة بالجزائر العاصمة.

[1]- النهار العربي، https://www.annaharar.com/economy/reports، تاريخ الاطلاع 2024/05/23، على الساعة 22:00

وقال رزيق أن وحدة إنتاج الزيت "المحروسة" التابعة لمجمع أغروديف بلغت قدرتها الإنتاجية 400 طن من زيت المائدة، مشيرا إلى أن المتوسط اليومي لاستهلاك هذه المادة في الجزائر يقدر ب 1600 طن.[1]

الفرع الثاني: السكر

تعد مادة السكر من المواد الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وتحتل صناعتها أهمية كبيرة ومتنامية في الاقتصاد الوطني، حيث يضم جهاز إنتاج السكر مؤسسات من القطاعين العام والخاص فمؤسسات القطاع العام تمثلها المؤسسة العمومية للسكر ENASUCRE، وتشمل 3 وحدات للتصفية والتكرير، وخضعت هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات العمومية في 1988 إلى قانون استقلالية المؤسسات، لكنها بقيت تواجه صعوبات مالية واقتصادية بسبب التبعية المفرطة في التموين والتكنولوجيا وضعف استعمال طاقات الانتاج وعجز كبير في مجال التنظيم وقدرات الإدارة، إضافة الى ضعف قدرتها على المنافسة في ظل الانفتاح التجاري لعدم قدرتها على التكيف مع المعايير الدولية، إذ تظل قدرات التكرير فيها متواضعة وثابتة (297000) طن من السكر المكرر الإنتاج 267000 طن من السكر الأبيض). أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد ظل مهمشا إلى غاية التسعينات بعد صدور قانون النقد والقرض وقانون ترقية الاستثمار في 1993، وهو ما سمح ببروز مجمع سيفيتال والذي تعتبر صناعة السكر حاليا محتكرة من طرفه بحيازته على 80% من سوق السكر مقابل ما تبقى المجمع برحال بوهران وSorasucre بعناية ومصنع السكر لشركة لابل بالشراكة مع cristal Union الذي بدأ سنة 2014 وقد بلغت صادرات سيفيتال من السكر 272 مليون دولار أمريكي في 2013 وبقيمة 198 مليون دولار أمريكي في 2014. كما أن أكثر من 16% من صادرات المجمع الخاصة بالسكر موجهة إلى تونس و13.5% إلى العراق و10.8 % إلى سوريا و9.3 إلى لبنان.

يقدر متوسط استهلاك الفرد الجزائري للسكر 30 كلغ سنويا، والاستهلاك المحلي بحوالي 1.2 1.3 مليون طن سنويا منها 15% موجهة لصناعة المشروبات، وتعتبر الجزائر من بين العشر الدول الأولى المستوردة للسكر في العالم، فزراعة قصب السكر غائبة تماما في الجزائر بالتالي يتم استيراد السكر بالكامل، حيث تعتبر البرازيل أكبر مصدر للسكر للجزائر حيث تغطي 80% من احتياجاتها.[2]

[1] امين بشار، زيت المائدة هل تحقق الجزائر اكتفاءها الذاتي وتتجه نحو التصدير، جريدة السهم، 2اوت 2022.

[2] - لطرش، (2015)، ص127.

وقعت مؤسسة تافاديس المتخصصة في تكرير السكر في الجزائر وهي فرع تابع لمجمع مدار على مذكرة تفاهم مع المؤسسة الأمريكية رياسول بهدف تطوير مشروع مندمج لصناعة السكر، حسبما أعلنه المجمع العمومي في بيان له اليوم الخميس 25 جانفي 2024.

وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة مساء أمس الاربعاء بالجزائر العاصمة من طرف ممثلي الشركتين على هامش لقاء جمع بين مجمع مدار ووفد أعمال أمريكي يقوم بزيارة إلى الجزائر منذ 21 يناير، نظمه مجلس الأعمال الجزائري-الأمريكي لبحث فرص الاستثمار.

وأشار بيان مجمع مدار إلى أن "هذه الوثيقة ستضع أسس شراكة استراتيجية بين شركة تافاديس ورياسول وهي شركة مشهورة تنشط في منطقة تكساس في مجال الصناعة الغذائية".

كما أوضح المصدر ذاته أن الهدف هو تطوير مشروع متكامل بين الطرفين يمتد من زراعة الشمندر السكري "على نطاق واسع" وتحويله صناعيا من أجل انتاج "سكر أبيض جزائري 100% وفقا للمعايير الدولية".

ومن خلال هذه الشراكة " الاستراتيجية"، تتطلع مؤسسة تافاديس إلى الولوج إلى أسواق تصدير جديدة وخاصة السوق الأمريكية.

وفيما يتعلق باللقاء بين مدار ووفد الاعمال الأمريكي، أكد المجمع العمومي في بيانه على الأهمية التي اكتستها التبادلات "المثمرة حول آفاق التعاون والشراكة بين الطرفين".

و استنادا إلى ذات البيان، صرح الرئيس المدير العام لمجمع مدار، عمارة شرف الدين قائلا " نحن سعداء بالمحادثات التي أجريناها مع هذا الوفد رفيع المستوى الذي قدم من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يؤكد هذا التبادل الثري الإمكانات الكبيرة المتوفرة في مجال الاستثمار والمشاريع المشتركة بين مؤسساتينا في العديد من القطاعات الاستراتيجية".

من جهتهم، أعرب رجال الأعمال الأمريكيون عن اهتمامهم بالسوق الجزائرية ورغبتهم في دراسة كيفيات اطلاق شراكات صناعية وتكنولوجية جديدة مع مجمع مدار مما يسمح بتعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة.[1]

[1] صناعة السكر تافاديس توقع على مذكرة تفاهم مع المؤسسة الامريكية رياسول ، 25 جانفي2025.

المطلب الثالث: تحليل الميزان التجاري الغذائي الجزائري والفجوة الغذائية:

تعتبر التجارة الخارجية من اهم الأسباب التي تاثر على الفجوة الغذائية وهي متمثلة في:

1. **الواردات الغذائية:**

ان واردات الجزائر من المنتوجات الغذائية ظلت تشهد ارتفاعا ملحوظا من حيث القيمة والكمية وذلك عبر مسيرة التنمية الوطنية مما أدى الى تحمل الاقتصاد الوطني عبء هذه الواردات جراء هذا الارتفاع ورغم الاختلاف الموجود بين فترة ومنية وأخرى الا ان الاحصائيات تدل على ان هناك منحنى تصاعديا لزيادة تكلفة الواردات وخير دليل على ك الوزن النسبي لواردات المنتوجات الغذائية ضمن اجمالي الواردات لمتوسط الفترة من 1974 الى 2003 حيث تشهد ارتفاعا بالنسبة لحجم الواردات الغذائية من مجموع الواردات 1973/1970 من 13,3بالمئة الى 17,4بالمئة لمتوسط الفترة 1984/1980لبصل الى 25,7بالمئة لمتوسط الفترة 1994/19990 ليصل هذا الى معدل 26,7خلال الفترة 2002/1999

وهذه تعتبر احدى المؤشرات للدلالة على العبء المالي للواردات الغذائية على الاقتصاد الوطني والتي تشكل مجموعات السلع الغذائية الأساسية وخصوصا من تحرير التجارة الخارجية في اطار الانتقال الى اقتصاد السوق حيث تدفقت أنواع كثيرة على السوق الوطنية في شكلها الخام والمصنع واستوردت الجزائر من المنتوجات الغذائية والتي في نظرنا انها كمالية ما قيمته 392 مليون دولار كمتوسط لفترة 2003/1998 وهو يعتبر مبلغا مهما بالنسبة للميزان التجاري الجزائري كما هو متمثل في الجدول التالي:[1]

جدول رقم05 الواردات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2021/2019:

القيمة: مليون دولار امريكي

	2019	2020	2021
الواردات الكلية	41934.1	34665.4	37215.4
الواردات الزراعية	9682.3	8462.3	9893.1
الواردات الغذائية	6925.9	7601.1	9145.8

المصدر: من اعداد الطلبة حسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 42، 2022

[1] المديرية العامة للجمارك1999/ 2002.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الواردات الكلية بشكل كبير من سنة الى أخرى وهذا بسبب قلة الوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة الجزائرية وهذا مؤشر على وجود مشكلة غذائية في الجزائر وان الإنتاج الزراعي عاجز على تلبية الطلب المحلي المتصاعد على الغذاء اما فيما يخص الصناعات الغذائية نلاخظ الارتفاع المستمر الى غاية سنة 2021 لكنها سجلت بعض حالات الانخفاض مثلا سنة 2020

الجدول رقم 06: اهم واردات المواد ذات الاستهلاك الواسع

القيمة: مليون دولار امريكي

	2019		2020		2021	
	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمةV	كميةQ	قيمةV
الحبوب والدقيق	17215.72	2454.53	12381.47	2813.21	13002.23	3447.87
القمح	7911.38	1477.97	6665.68	1614.63	8286.00	2358.15
الشعير	696.14	31.00	876.89	184.93	730.19	168.54
الأرز	128.73	58.00	129.19	71.94	135.66	62.90
السكر	1782.60	698.00	1886.12	669.01	2360.75	776.28
الحمص	86.25	61.96	76.81	57.45	70.15	67.12
الزبدة والسمن	8.52	41.12	11.01	21.66	4.98	23.05
الطماطم المصنعة	0.64	0.46	0.29	0.22	0.00	0.00
الأغنام والماعز	0.00	0.00	0.00	0.00	0.66	0.39

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 42، 2022.

من خلال الجدول رقم نستنتج انه:

واردات الموا ذات الاستهلاك الواسع في تزايد مستمر من سنة الى أخرى وهذا مؤشر على وجود مشكلة غذائية في الجزائر

- يحتل القمح والدقيق المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات
- تراجع الواردات سنة 2020 بالنسبة للحبوب والقمح

2. الصادرات الغذائية:

تعتبر الصادرات الغذائية من اهم سبل لتقليص حجم الواردات الغذائية ولتعرف على الصادرات الجزائرية نتطرق الى الجدول التالي:

جدول رقم07 الصادرات الكلية والزراعية والغذائية لفترة (2020/2019)

القيمة: مليون دولار امريكي

	2019	2020	2021
الصادرات الكلية	41797.3	35823.5	22483.1
الصادرات الزراعية	1239.4	1299.8	1404.6
الصادرات الغذائية	342.9	410.6	477.6

المصدر: من اعداد الطلبة بحسب الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 42,2022.

من الجدول نلاحظ:

- زيادة مستمرة في قيمة الصادرات الغذائية
- تغطي المحروقات الصادرات في الجزائر بنسبة 98% أي بقيمة اكثر من 50 مليار دولار سنة 2021 مقابل 477.6 مليون دولار بالنسبة للصناعات الغذائية
- قيمة الصادرات تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية او حتى الواردات

جدول رقم08 صادرات المواد ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر سنة (2021/1019)

القيمة: مليون دولار امريكي

	2019		2020		2021	
	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V
القمح	0.01	0.01	0.90	0.00	0.03	0.05
السكر الخام	18.00	2.00	805.00	303.00	2.42	1.70
زيت الزيتون	0.07	0.27	0.23	0.77	0.77	2.23
الخضر الطازجة	6.37	5.82	42.95	5.06	3.97	1.38
جملة الالبان	5.24	3.58	355.78	0.69	1.12	0.39
الأسماك	3.90	30.19	4.61	30.42	2.82	29.61

المصدر: من اعداد الطلبة بحسب الكتاب السنوي للإحسائيات الزراعية العربية المجلد 42، 2022

من خلال الجدول نلخص ان:

- قيمة الصادرات من المواد ذات الاستهلاك تبقى قليلة جدا مقارنة بفاتورة وارداتها
- اغلب الصادرات الغذائية في الجزائر عبارة عن صناعات مصنعة

3. الفجوة الغذائية في الجزائر وصعوبة تغطيتها:

يغلب على قيمة الفجوة الغذائية التذبذب من سنة الى أخرى نظرا للتغير في الإنتاج النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك الى إضافة الى تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية اذ تواجه الجزائر عجزا في كافة السلع الغذائية باستثناء الأسماك والخضر والفواكه التي تعتبر من مستويات الاكتفاء الذاتي.

في المقابل شهدت بعض السلع تراجعا كبيرا في نسب الاكتفاء الذاتي نظرا لانخفاض الإنتاج وانعدامه في بعض الأحوال كما هو في الحال في مادة السكر والزيوت التي تشهد ارتفاعا كبيرا من حيث قيمة الواردات.[1]

يقصد بالفجوة الغذائية الفارق وعدم التناسب بين الانتاج المحلي للغذاء والكميات الغذائية اللازمة والضرورية للسكان (الطلب)، الامر الذي يؤدي بالدولة المعنية الى استيراد الغذاء من الخارج وكلما زاد اتساع هذا الفارق دل على عجز الاقتصاد الوطني على مواجهة احتياجاته المحلية من الغذاء وبالتالي كلما اتسع حجم الفجوة كلما تعرض الامن الغذائي الوطني للهشاشة والخطر.

جدول رقم09 تطور الفجوة الغذائية في الجزائر (2022/2016)

الف دولار

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2016	5893694	482182	+5411512
2017	5892583	482071	+5347512
2018	5618500	5618500	+468914
2019	6086473	592356	+5494117
2020	6258417	952135	+5306282
2021	8930080	1598070	+7332010
2022	9792050	2250800	+7541250

المصدر: اعتمادا على معطيات FAO.ORG

[1] المركز الوطني للمعلومات والاحصائيات، مديرية الجمارك، 2004.

الشكل رقم (04):تطور الفجوة الغذائية في الجزائر (2022/2016)

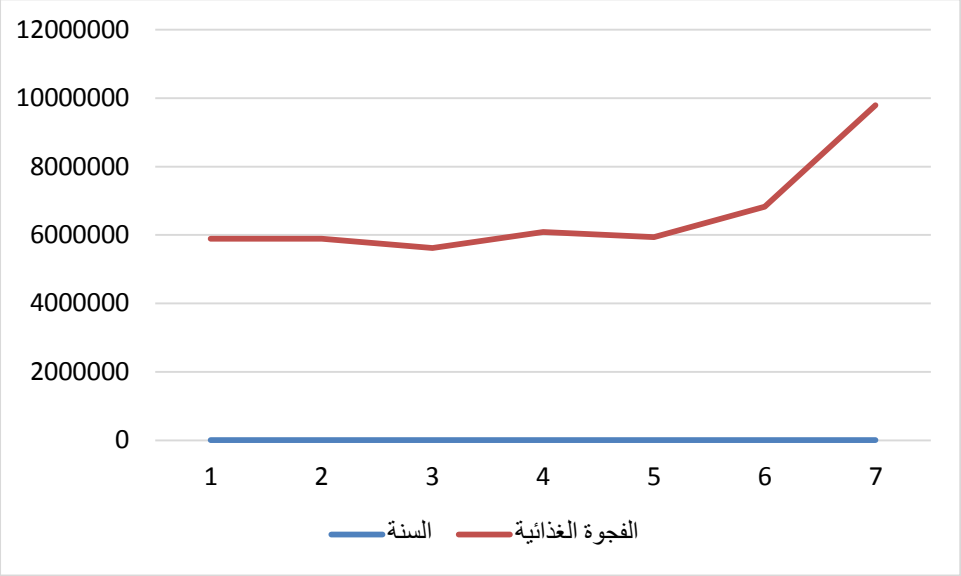

إن للزراعة مكانة هامة داخل الاقتصاد الوطني الجزائري اذ يساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بنسبة 12.% من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة 25مليار دولار سنويا، في حين يوفر 2.6 مليون منصب عمل لكن ومع ذلك تعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من عجز هيكلي في أمنها الغذائي، ولا زالت تبعيتها للخارج في هذا المجال احد السمات البارزة للاقتصاد الوطني وهذا يشكل خطورة كبيرة على الاقتصاد الجزائري ومن خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ان فاتورة الواردات من الغذاء هي في ارتفاع مستمر، وإن كان هناك تحسن في بعض السنوات (2022/2021/2020) الا انه لا يغطي الاحتياجات الغذائية للسكان، وهذا ما يفسر ارتفاع درجة التبعية للخارج ففي سنة 2022 مثلا حققت اعلى مستوى صادرات خارج المحروقات تجاوز 7 مليار دولار وتراجعت فاتورة الواردات الى من 63 مليار دولار الى 38 مليار دولار كانت فاتورة الواردات الغذائية قد بلغت 9.7 مليار دولار لتمثل اكثر من 25 % من اجمالي الواردات وبالتالي لا يمكن الجزم ابدا في ظل هذا التحسن المؤقت ان الجزائر حققت امنها الغذائي.[1]

[1] إبراهيم عبد الحفيظ، وضعية الامن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشرات توفر الغذاء، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6، العدد 2، جامعة الاغواط مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، الجزائر، 2023/10/30، ص 55.

المبحث: الثاني تحليل SWOT للصناعات الغذائية في الجزائر ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي:

يواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر العديد من التحديات مع تواليه عدة فرص تنميه إذا تم استغلالها، وهذا في ضوء ما يمتلكه من فرص يمكن الاستفادة منها ونقاط ضعف يجب على الجهات الوصية العمل على حلها وتحويلها لنقاط قوة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على نقاط القوة والضعف لهذا القطاع وكذا القرص والتحديات التي تواجهه خاصة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي يشهده العالم.

المطلب الأول: نقاط القوة والضعف

أولا: نقاط القوة

- التنوع الزراعي: تتمتع الجزائر بتنوع زراعي يمكن ان يدعم الصناعات الغذائية من خلال توفير المواد الخام المحلية.
- الانتعاش في صناعة الأغذية عام 2021: حيث شهد قطاه الصناعات الغذائية انتعاشا ملموسا خلال عام 2021، وسجلت نسبة نمو تفوق 15%مقارنة بتراجع بنسبة M0.9 في عام 2020.[1] حيث شهد:
  - صناعة الحبوب: سجلت زيادة ملحوظة في الإنتاج، خاصة في الثلاثي الثاني والثالث.
  - صناعة الألبان: سهدت زيادة بنسبة 26% في الإنتاج حلال عام 2021.
- يتميز هذا الفرع بتعدد نشاطاته، ما ينعكس على تعدد فرص الاستثمار فيه.
- يساهم في تلبية الاحتياجات المباشرة والمستمرة من المنتجات الغذائية.
- تميزت الإصلاحات الاقتصادية في هذا الفرع بسياسة داعمة لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- التوزيع المتكافئ للمنتجات الغذائية في مختلف أنحاء الوطن.
- تقليص البطالة عن طريق جذب اليد العاملة إلى هذا القطاع.
- وفرة الإمكانيات الزراعية الطبيعية وتنوعها.

[1]- الديوان الوطني للأحصائيات

- الإرادة السياسية والإطار التنظيمي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الريفي والفلاحي.
- تعبئة العديد من الصناديق العمومية لتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- الدعم العمومي للفلاحين للحصول على العتاد الفلاحي.
- الجهود المبذولة لتجميع وتنسيق جهود مختلف الفاعلين العموميين المحليين

ثانيا: نقاط الضعف

بلغت الواردات من الغذاء مستويات غير مسبوقة وتاريخية في سنة 2011 و2015 لتتجاوز أكثر من 10 مليار دولار مقابل الصادرات التي لم تتجاوز 500000 دولار أي ما متوسطه 0.5 % من إجمالي الصادرات، لذا يبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه الجزائر هو تسريع تطوير هذا القطاع لتخفيض نفقات الواردات، خاصة مع استمرار الطلب على المواد الغذائية. ويمكن تلخيص المشاكل التي يعاني منها القطاع فيما يلي:[1]

- الارتباط الكبير بين قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الفلاحي، إلا أن العلاقة بين القطاعين في الجزائر جد ضعيفة خاصة وأن القطاع الفلاحي يعاني الكثير من المشاكل وتذبذبا بفعل الظروف المناخية.
- غياب التكامل والتنسيق بين قطاع الفلاحة والتجارة الذي أثر سلبا على النهوض بهذا القطاع؛
- المشاكل التقنية المتمثلة في غياب حداثة المعدات، إضافة الى المشاكل الادارية المتعلق بالتكوين أو بالخبرة
- غياب التنسيق مع قطاع البحث العلمي والتطوير، فالبحث العلمي والتطوير والتفاعل التقني بين المراكز البحثية المتخصصة في الجامعات وبين قطاع الصناعات الغذائية يلعب دورا هاما في تقدمها، إذ نجد تلازمية كل من البحث العلمي والإبداع التكنولوجي فالثاني لا ينشأ أو لا تقوم له قائمة دون تدعيمه وتغذيته بالبحث العلمي.
- اعتماد قطاع الصناعة الغذائية على 75%% من المواد الأولية من الخارج، فهذه النسبة تبقى بعيدة تماما عن تحقيق الاكتفاء الذاتي مما يجعل الأمن الغذائي في المحصلة رهينة للربع البترولي؛

[1]- سميرة فرحات.(2016) .مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي .أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الصناعي . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص.ص 256-258.

- غياب المنافسة الحقيقية والنوعية وتذبذب الإنتاج فيه عكس ما هو ملحوظ لدى عدد من الدول المجاورة والشرق الأوسط التي تعتمد على هذا القطاع إلى درجة تصدير كميات كبيرة منه؛
- غياب الاجراءات التحفيزية التي تشجع على الاستثمار في القطاع الفلاحي لتفادي التوجه الى الاستثمار في قطاعات أخرى ذات الربح السريع؛
- عدم توفر الأيدي العاملة الفنية والادارية المدربة بالقدر الكافي.
- ويبقى المشكل الرئيسي الذي يواجه الجزائر هو تسريع تطوير هذا القطاع لتخفيض نفقات الواردات، خاصة مع استمرار الطلب على المواد الغذائية.

وهناك من يلخص نقاط الضعف في القطاع كما يلي[1]:

- الضعف المؤسساتي: غياب أو وضعف التمثيل الايجابي للمنظمات المهنية.
- غياب الثقة والحوار بين الفلاحين والسلطات العمومية.
- إغفال مختلف السياسات العمومية لأهمية الترابط والتنسيق الكامل لأنظمة الإنتاج على المستوى المحلي.
- التوجيه السيئ لإعانات ودعم الدولة إلى المستفيدين.
- نقص سياسات المرافقة وتكوين الأعوان المحليين المكلفين بتنفيذ السياسات الزراعية وتكوين المزارعين (الإرشاد الفلاحي)
- الضعف الكبير في علاقة الترابط مع القطاع الزراعي تذبذب وعدم انتظام التساقط وضعف أنظمة الري.
- قلة عدد المؤسسات ذات الحجم المؤثر.
- غياب معاهد البحث والتطوير التكنولوجي.
- سيطرة كبيرة لعملية التوزيع.
- ضعف جاذبية الفرع للاستثمار.
- غياب العلامات ومقاييس النوعية والجودة.
- الاعتماد الكبير في عملية التغليف والتوضيب على المواد البلاستيكية.
- غياب سياسات التسويق (ضعيفة جدا).

[1]- لطرش ذهبية .(2015)،

- تدهور النسيج الصناعي للمؤسسات الغذائية التابعة للقطاع العام واهتلاك معظم معداتها.
- ضعف استغلال القدرات الإنتاجية (48%)
- ضعف المردودية الإنتاجية التي لا تستقطب المستثمرين.
- التأخر الكبير في الممارسات الزراعية والاعتماد على طاقات إنتاجية قديمة وممتلكة.
- غياب التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي، وخاصة فيما يخص نظام المعلومات بينهما.
- ضعف مردودية الإنتاج، تؤدي إلى تغيير وجهة الاستثمار الأجنبي؛
- رداءة البنية التحتية الصناعية وضعف التكامل الوظيفي بين مختلف المؤسسات؛
- غياب مقاييس ومعايير الجودة، وقلة المؤسسات التي تراعيها؛
- سوء تسيير المخزون، وضعف سياسات التسويق إلى جانب غياب الرقابة؛
- القطاع العام غير متجدد، ويعتمد على التقنيات التقليدية مع غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة والمؤهلة.

المطلب الثاني: التحديات والفرص

اولا: التحديات

قطاع الصناعات الغذائية شأنه شان باقي القطاعات الأخرى، يشهد تحديات كبيرة تعيق نشاطه وتحد من تطوره، وفيما يلي اهم التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:[1]

- حجم رأس المال المطلوب يعتبر حجم رأس المال عائق مهم في صناعة الأغذية الزراعية بصفة عامة لأنها تتطلب رأس مال كبير للبدء في المشروع ويعود ذلك للتكنولوجيا المستعملة والتي بات من الواجب مواكبتها والتجديد المتواصل لها لبلوغ رغبة المستهلك في منتجات متطورة خاصة في ظل المنافسة الأجنبية في القطاع.
- اقتصاديات الحجم تعتبر اقتصاديات الحجم من أهم العوامل التي قد تمنع المؤسسات من الدخول في الصناعة خاصة في ظل وجود المؤسسات المسيطرة على الصناعة الغذائية كمؤسسة cevital ومؤسسة

[1]- نورهان قرون،(2017)، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر –دراسة تحليلية(هيكل–سلوك)،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، (8)، ص.ص 165-166.

Danone... الخ، وبذلك أي مؤسسة تنوي الدخول ستواجه تكاليف باهظة تقابلها أسعار منخفضة في السوق وبالتالي ستواجه الكثير من التحديات للتمكن من إيجاد مكان لها في هذه الصناعة.

- تمييز أو تنويع المنتج في ظل التنوع والتميز والجودة التي هي مطالبة بها المؤسسات في الوقت الراهن أصبح من الصعب الدخول إلى هذه السوق وخاصة أن الكثير من المؤسسات في الوسط تمتلك شهادات الجودة العالمية (ايزو)، كما أن المنافسة الأجنبية في القطاع تفرض على المؤسسات الجزائرية التميز في المنتوج لتتمكن من المنافسة.
- السياسات الحكومية ربما تعتبر السياسات الحكومية هي سياسات داعمة أكثر من كونها عوائق دخول خاصة في ظل الدعم العمومي للفلاحين للحصول على العتاد الفلاحي، وتعبئة العديد من الصناديق العمومية لتشجيع الاستثمار الفلاحي، كذلك المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الريفي والفلاحية، إلا أن التفكك الجمركي الغير مدروس أعاق النشاط الإنتاجي وكان في صالح النشاط التجاري.
- ومن اهم التحديات نقص المياه وخاصة الموجهة للصناعة الجزائرية، والتي يخصص منها 25% لقطاع الصناعات الزراعية الغذائية والتي هي بحاجة أكثر لهذا المورد في إتمام نشاطها.

وهناك من يضيف أن فرع الصناعات الغذائية كغيره من فروع الصناعة الأخرى يواجه عدة عراقيل نذكر:[1]

- **قطاع الزراعة:** لعل أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع الزراعة، حيث اعتمدت الصناعات الغذائية في مراحل تطورها على الإنتاج الزراعي الداخلي ولكنها سرعان ما تحولت إلى استراد معظمها من الخارج، سواء في صورة مواد أولية أو في شكل سلع نصف مصنعة ويعود كل هذا إلى:
  - ضعف النمو الإنتاجي للمواد الزراعية المحلية بنمو الصناعات الغذائية
  - عدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين المدخلات بشكل منظم والاكتفاء بالتموين الموسمي
  - عدم توفر تقنيات الإنتاج والفرز الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية
  - القصور في مراكز البحوث التطبيقية وإهمال جوانب كثيرة تحكم الإنتاج الفلاحي الجيد والتسويق
  - منافسة المواد المستوردة للإنتاج المحلي.

[1]- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، (2019)، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، (6)،2، ص 117.

- **الإنتاج:** معظم الصناعات الغذائية في الجزائر ترتكز على استثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم باستثناء بعض. الصناعات الغذائية الأساسية كالزيوت، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة في الصناعات الغذائية تغدت أنماط الإنتاج والتكنولوجيا المستعملة وتراكمت تقنيات إنتاج متعددة منها التقليدية البسيطة مرورا بالتقنيات النصف آلية مثل: صناعة الخبز والحلويات حتى يتم استعمال الآلات المتطورة.
- **صناعة الحليب ومشتقاته:** التي تشمل حلقاته التقنية مجمل العمليات الصناعية وحتى وسائل التعبئة والتغليف. إلا أن معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر ما زالت تعتمد الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة ولا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض التغيرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الإنتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مرورا بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق، كما أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية والذي يعتبر من أهم العراقيل الحالية في مسار تطور الصناعات الغذائية.

ثانيا: الفرص

تحليل الفرص لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يمكن أن يُظهر كيف يمكن لهذه الفرص أن تُسهم في نمو وتطور القطاع:[1]

- تطوير أطراف السوق الخارجية خاصة مع دول الإقليم: من خلال

- توسيع الأسواق الخارجية يمكن أن يُعزز من صادرات الجزائر ويُحسن ميزان التجارة.
- التعاون مع دول الإقليم يُساعد على تبادل الخبرات والتكنولوجيا، مما يُسهم في تحسين الإنتاج والجودة.
- يُمكن أن يُشجع على إبرام اتفاقيات تجارية تُفيد الصناعات الغذائية المحلية.

- خلق فرص عمل من خلال مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة: حيث:

- تُعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية للاقتصاد ومصدرًا هامًا للتوظيف.
- توفير فرص العمل يُساهم في الحد من البطالة ويُحسن الوضع الاقتصادي للأفراد.

[1]- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، (2019)، مرجع سابق،ص117.

- تُشجع هذه المشاريع على الابتكار وتُعزز من القدرة التنافسية للصناعات الغذائية.

– زيادة المنافسة تؤدي إلى زيادة الإبداع والاختراع والجودة: حيث:

- المنافسة الصحية تُحفز الشركات على الابتكار وتطوير منتجات جديدة.
- تُساهم في رفع مستوى الجودة وتُعزز من سمعة المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.
- تُشجع على الاستثمار في البحث والتطوير لإيجاد حلول مبتكرة تُلبي احتياجات السوق.

هذه الفرص تُعد عوامل محفزة للنمو والتطور في قطاع الصناعات الغذائية، ويُمكن أن تُساهم في تعزيز الاقتصاد الجزائري بشكل عام.

وعموما يمكن رسم شكل تحليل swot لقطاع الصناعات الغذائية كما يلي:

الشكل رقم (05): نموذج swot لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

المصدر: من إعداد الطلبة

خاتمة

خاتمة

تعتبر الصناعات الغذائية خليطا من الأنشطة المختلفة من الصناعة، الصيد، الزراعة، التي توفر المواد الأولية، كي تقوم بالتحويل والتعليب، وتضمن أخيرا التوزيع الى للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، إضافة لكونه المنفذ وأداة التقييد والضبط للإنتاج الزراعي، في القطاع الأولي، حيث تعتبر مخرجاته هي مدخلات هذا الاخير، ويعتبر محددا لاستراتيجية الأمن الغذائي.

إن الصناعات الغذائية تلعب دورا فعالا في تحقيق الأمن الغذائي كونه من القطاعات الأساسية، الضرورية، الحساسة، بحيث يجب على الدولة أن تراعي كل شروط عملية صناعة الغذاء من بين هذه الشروط توفير الواد الأولية المستخدمة في عملية الانتاج، حيث لاحظنا بعد الدراسة التطور التاريخي لفرع الصناعات الغذائية أنه حضي بقليل من الاهتمام.

أولا: نتائج الدراسة:

- للصناعات الغذائية دورا مهما في الاقتصاد الوطني من تنويع في مداخيل الميزانية للقطاع الصناعي خارج المحروقات ومن دورها في تقليص الفجوة الغذائية وكذا تحقيق استهلاك صحي ومتوازن ومساهمتها في توفير فرص الشغل وزيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي وكذا القيمة المضافة وقدرتها على فتح الاسواق الخارجية بجودتها وميزتها التنافسية.
- تتعدد سبل تحقيق الامن الغذائي بين الدول اذ لا يمكن وصف سياسة موحدة وصالحة لاي دولة ذلك لان السياسات يجب ان تتلائم مع اوظاع وظروف تلك الدولة التي قد تختلف عن غيرها .
- رغم الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الجوع والبلوغ الى امن غذائي عالمي بقيت المعادلة الغذائية في العالم مختلفة بل وزادت حدتها خلال الازمة العالمية الغذائية الاخيرة والارتفاع الغير متوقع لمستويات اسعار السلع الغذائية وبالتالي تغيرت نظرة العالم للغذاء والجوع وتيقن خاصة بعد الازمة الغذائية الاخيرة بان الامن الغذائي والقضاء على المجاعة ليس قضية انتاج وليست مشكلة تخص الدول النامية فقط بل هي قضية عالمية وسياسية واقتصادية واكثر تعقيدا من ان تحل في عقد من الزمن.

- ان هناك بعض الخلط في استعمال بعض المفاهيم حول الامن الغذائي وخاصة في الدول النامية وهو احد الاسباب المسؤولة عن تردي الوضعية الغذائية في الجزائر لان البرامج لا تحقق الاهداف المرجوة ان وضعت على اساس ومفاهيم خاطئة .
- تبين من الدراسة ان الاكتفاء الذاتي كان موجود نظريا ما هو في الواقع سوى حلم يصعب تحقيقه وان حقق فسيكون ثمنه باهضا وهذا ما فرض على المهتكين بإشكالية الغذاء بنقل تفكيرهم الى مستوى اخر هو الامن الغذائي الذي هو نظرنا تحقيق معدل كبير يقارب الاكتفاء الذاتي والذي عرف تعديلات وتطورات عديدة على حسب المنتجات الدولية وخاصة في العشرية الاخيرة ومع تداعيات الازمات المالية والغذائية عن غيرها.

ثانيا: توصيات الدراسة:

- ان فرع الصناعات الغذائية يمكن تحسين وضعيته من خلال تنظيم احسن للتجمعات بعيدة كل البعد عن كل الحسابات الضيقة وهو يستحق التعاون والدعم من طرف السلطات العمومية.
- لتفادي المخاطر والتحديات المترتبة عن مشاكل الفجوة الغذائية في الجزائر وللوصول الى تحقيق الامن الغذائي للسكان مستقبلا يجب اعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الإقتصادية ومنح الاولوية لتحسين وتكثيف الانتاج الزراعي والغذائي وخاصة الحبوب البقول الجافة والحليب وتخصيصها بما يستحق من موارد وجهود انمائية خصوصا ان الموارد الزراعية تسمح بذلك.

ثالثا: آفاق الدراسة :

- تبعا للنتائج المتحصل عليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة تثار امامها تساؤلات واشكاليات اخرى مرتبطة بالموضوع لم يتم التطرق اليها باسهاب نلجا بذكرها لتكون مشاريع بحوث مستقبلية وذلك لأهميتها النظرية والتطبيقية نذكر منها:
- دراسة تاثير مستويات ارتفاع اسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع على الامن الغذائي في الجزائر.
- يمكن التخصص في دراسة احد المواد ذات الاستهلاك الواسع للصناعات الغذائية.
- اهم الاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق الامن الغذائي .
- اهم الصناعات الغذائية الرائدة في سوق الصناعة الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. رابح زبيري: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، العدد(5)، جامعة الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2010.
2. ـمراد كريمة وبن حمود سكينة: آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة(2000_2016)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد(04)، العدد(04)، محبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعةالجزائر3، الجزائر، أكتوبر 2021.
3. FAO (2003) "Trade Reform and Food Security. Conceptualizing the Linkages". Chapter 2.
4. إبراهيم عبد الحفيظ، وضعية الامن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشرات توفر الغذاء، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6، العدد 2، جامعة الاغواط مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، الجزائر، 2023/10/30.
5. -أحمد الدوم أدم الهادي، الأمن الغذائي لسلعة القمح في السودان خلال الفترة من 2001 إلى 2014، مجلة العلوم الاقتصادية، 17(1)، 2016.
6. ادرار حملة الحصاد والدرس توقع انتاج اكثر من مليون قنطار من الحبوب، 14 ماي 2024.
7. امين بشار، زيت المائدة هل تحقق الجزائر اكتفاءها الذاتي وتتجه نحو التصدير، جريدة السهم، 2اوت 2022.
8. بدر الدين طالبي، أسية لعساسي، واقع القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة علمية دولية محكمة، 23، ديسمبر 2017.
9. بن الشيخ مريم، جعفر حمزة،(2022)، تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر و تحديات الامن الغذائي في ظل جائحة كورونا، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، (5)،1، ص.ص 431-432.
10. بوخامة رميساء، عبداوي خلود، استراتيجية الجزائر لتحقيق الامن الغذائي و التحديات التي تواجهها، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022.
11. الجزائر تتوقع محصولا قياسيا من القمح، جزيدة الشروق، 11 ماي 2023.
12. جناد مباركة، إشكالية الأمن الغذائي و تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، 14، (01)، 2023.

13. حمودة ام الخير، بيرش أحمد، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع و الأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، (11)،01، 2019.

14. حورية حلمي، محمد أحمد، تقيين القدرة التنافسية الغذائية في مصر على المستويين المحلي و العالمي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (2)، 55، 2018.

15. رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، 05، 2010.

16. رامي زريق، ورشة عمل تدريبية حول اطار رصد و متابعة أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بين الأمم المتحدة، بيروت، 2019.

17. الزغبي سميرة، أوضاع الأمن الغذائي في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006.

18. زينب لمعى عبد المنعم، أحمد فؤاد مندور، محمود حمد عبد العال، تحليل الآثار الاقتصادية والبيئية الناتجة عن الصناعات الغذائية بقطاع اللحوم في مصر، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، عين الشمس، (43)، جزء1، 2018.

19. سارة ثامر هادي، محاضرة في مبادئ الصناعات الغذائية، قسم علوم الأغذية، كلية الزراعة، جامعة الأنبار، 2019.

20. سارة ثامر: محاضرة الصناعات الغذائية نشوءها وتطورها و أهميتها، قسم علوم الأغذية، كلية الزراعة. جامعة الأنبار.

21. سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده، كلية العلوم و العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 5، 2009.

22. سليم بوهيدل، محمد لوشن، (2019)، فرص تنمية الصناعات الغذائية في ظل تحرير التجارة الخارجية، مجلة الاقتصاد الصناعي،(9)،1.

23. الصحافة القطرية، الجزائر توقع اتفاقية مع بلدنا القطرية لمشروع حليب مجفف بقيمة 3,5 مليار دولار، جريدة العربية، 24 افريل 2024.

24. الصحافة القطرية، بلدنا القطرية تستثمر 3,5 مليارات دولار بمشروع للحليب في الجزائر، جريدة الجزيرة، 24افريل 2024.

25. صناعة السكر تافاديس توقع على مذكرة تفاهم مع المؤسسة الامريكية رياسول ، 25 جانفي2025.

26. عادل المهدي، أحمد صلاح الشافعي، تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، (31) 4، 2021.

27. القدس العربي، https://www.alquds.co.uk/، تاريخ الاطلاع 2024/05/23، على الساعة 21:20.

28. قش فايزة، توجهات و محركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، (6)، 01، 2019.

29. قطاف سهيلة و بوزرورة ليندة: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد(2)، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد للجامعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، ديسمبر2019.

30. قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، (2019)، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، (6)،2.

31. قوريش نصيرة، أبعاد و توجهات استراتيجية اتعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، (04)،05.

32. لطرش ذهبية وغراب رزيقة، مساهمة الصناعات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 09، جامعة سطيف، الجزائر، ديسمبر 2015.

33. لطرش ذهبية، غراب رزيقة، مساهمة الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، 09، 2015.

34. المادة 01 من القانون 18-11، المؤرخ في 18 شوال 1439 الموافق ل 2 يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، المؤرخة في 16 ذو القعدة 1439، الموافق ل 29 يوليو 2018.

35. محمد قادري، الجزائر اكبر منتج للقمح، الجزائر الآن،

36. المديرية العامة للجمارك1999/ 2002.

37. المركز الوطني للمعلومات والاحصائيات، مديرية الجمارك، 2004.

38. المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدينAIDMO، إدارة التنمية الصناعية، دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية، 2017.

39. نجفي سالم توفيق، الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

40. نعمون وهاب، سريدي سمية، أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، 41، 2017.

41. النهار العربي، https://www.annaharar.com/economy/reports، تاريخ الاطلاع 2024/05/23، على الساعة 22:00

42. نورهان قرون،(2017)، قطاع الصناعات الغذائية الزراعية في الجزائر -دراسة تحليلية(هيكل-سلوك)،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، (8).

43. هارون سميرة، حوشين كمال، (2020)، التجديد الفلاحي و الريفي في تنمية شعبة الحليب بالجزائر (2009-2016)، مجلة الباحث الاقتصادي، (7)،(1).

44. يحي ياسين سعود، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة و حماية الدولة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016.

45. إبتسام رزوق: تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر،2022\2023.

46. _عبد الوهاب عبيدات :واقع الصناعات الغذائية وافاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997/2007)، اطروحة نيل شهادة دكتوراه في فرع التخطيط قسم العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2010 /2011.

47. ابتسام رزوق، تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023.

48. أسماء حاجي: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة 2009\2017، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، [2018\2019].

49. خير الدين تواتي، الأمن الغذائي العالمي – الاستراتيجيات و التهديدات-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019.

50. سميرة فرحات.(2016) .مساهمة الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي .أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الصناعي . بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

51. شوقي حفياني، تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي- دراسة مقارنة الجزائر و المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، 2023.

52. فارس مهدي محمد: الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق دراسة في الجغرافية الصناعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص فلسفة الجغرافيا، مجلس كلية الآداب، جامعة النصرة ، العراق، 2006.

53. كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسيو، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017.

54. لطرش ذهبية .(2015) .آثار وانعكاسات اتفاق تحرير تجارة السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دكتوراه.. أطروحة دكتوراه. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

تَم بحمد الله